ملحق خاص

يصدره مركز الرأي للدراسات

وينشر بالتزامن مع صحيفة الأهرام المصرية

الرأي

الأحد ٦ شعبان ١٤٣٦ هـ - الموافق ٢٤ أيار ٢٠١٥م - العدد ١٦٢٥٩

# وطن واستقلال بهمم الرجال

## بداية لما هو أعظم

**سمير الحياري**
رئيس التحرير

فرضت السنوات الماضية تحديات جساماً على الأردن، كما غيره من دول الاقليم والعالم، نتيجة النيران المشتعلة في غير مكان، والتي تحيط بالمملكة كما «الحزام» على الخاصرة.

صحيح؛ أنها تحديات كبيرة على الأردن وعلى الأردنيين، ولكن منذ متى لم تكن المملكة وسط تحديات، صغرت أم كبرت، ومنذ متى لم نكن، من الاستقلال الأول وحتى اليوم، وسط أمواج هادرة متلاطمة.

وصحيح أيضاً أن المراهنات على سقوط الأردن لم تغب يوماً وعلى مر العقود عن مخيلة ضعاف النفوس الذين يتربصون بالوطن، لانتهاز أي فرصة للهجوم عليه، أو النيل منه بشتى الوسائل والسبل.

وفي كل مرة، قالها سيد البلاد عبدالله الثاني، «كنّا على المحك، خرجنا أقوى. واليوم تحديدا نحن أقوى من أي وقت مضى. وعند المحَن تظهر أصالة المعادن. ومعدن الأردنيين هو الأَصفى والأبقى والأَغلى، ينصهر ويتحد في أتون الأزمات».

وهنا، ونحن نعيش في هذه الايام مناسبة وطنية صنعتها ارادة هذا الشعب الابي وقيادته الهاشمية الملهمة وهي عيد الاستقلال، نستحضر إنجازات سُجلت بحروف من ذهب على صحائف الوطن، وقبل ذلك ما يواجه المسيرة من تحديات.

الاحتفال بعيد الاستقلال، يتطلب الا يمر بشكل عابر يقتصر على تبادل التهاني والتبريكات.. أو عبر مظاهر الاحتفال المتداولة.. ولكن المطلوب من جميع أبناء هذا الوطن التكاتف مع بعضهم البعض في قالب واحد.. والوقوف جنباً إلى جنب تحت لواء المصلحة العامة.

فالمحافظة على الاستقلال تتطلب لحمة وطنية ووعياً شاملاً للمتغيرات التي تعصف بالمنطقة ولا يسلم من آثارها إلا من قدم المصلحة العامة للوطن والشعب على المصالح الشخصية الآنية وتعامل مع معطيات المرحلة ومتغيراتها المحلية والاقليمية والدولية بروح المسؤولية العالية.

يستحق الوطن منا جميعا التضحية بالغالي والنفيس ليبقى عزيزا قويا صامدا امام التحديات الجسام التي واجهناها وسنواجهها دون كلل أو ملل، فهذه هي شيم الأردنيين الاشاوس الذين ما لانت عزائمهم ولا استكانت هممهم مهما اشتدت الخطوب، فماضينا وحاضرنا ومستقبلنا المشرق بعون الله خير شاهد على ذلك.

إن ما يمر به عالمنا العربي من صعاب وتحديات وتغييرات يستدعي أن نتعامل مع المرحلة بروح الوعي والاستنارة وأن نجعل همنا الاساسي المحافظة على الوطن وامنه، وان نفوت الفرصة على كل من تسول له نفسه النيل من مكتسباته وانجازاته التي اسرت الاشقاء والاصدقاء واغضبت المتربصين به.

نتناول، من عبق الاستقلال، ونحن نحتفل به، سيرة عطرة من صفحات التاريخ تقف فيه الكلمات حائرةً امام عظمة الانجاز، حيث أنعم الله على الأردن بالقيادة الفذة التي تمكنت من ايصال الماضي بالحاضر والحاضر بالمستقبل لتساهم بتحويل طموح الأردن إلى واقع ملموس، صنعه الهاشميون منذ الملك المؤسس عبد الله الأول والملك طلال والملك الباني الحسين بن طلال طيب الله ثراهم جميعا، ليتسلم الراية بعدهم جلالة الملك عبد الله الثاني الذي حقق للاردن انجازات ملموسة على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية، ووفر لأبناء شعبه فرص التميز والإبداع والمشاركة في صنع القرارات، وفتح الأبواب للمساهمة في مسيرة التنمية والاستفادة من مكاسبها، كما حافظ جلالته على الثوابت الأساسية لقضايا الأمة وتوضيح سماحة دينها وإنسانيتها، ورسالة عمان خير دليل على ذلك، رسالة الأمة للعالم أجمع، حتى غدا الأردن بفضل قيادته وطناً مزدهراً تلتف حوله الأسرة الأردنية الواحدة.

ويبقى، أن قَدَر هذا البلد، ما كان يوماً، «إلا أن يكون بدايةً لما هو أعظم».

# الأردن.. الدور، الواجب والنفوذ

**سميح المعايطة**
رئيس مجلس الإدارة

لعل العقد الاخير الذي مر به عالمنا العربي ومنطقتنا غيّر بعض المفاهيم الوطنية والقومية مثل السيادة والاستقلال، أو ربما غيّر دلالاتها الواقعية، فالاستقلال اليوم ليس يوما وجدانيا عاطفيا فيه نرى بعض البرامج الوطنية ونسمع أغنيات تعبوية ونشارك في أجواء احتفالية، لكنه اليوم وبخاصة بعد الزلزال المسمى الربيع، أصبح الاستقلال وتجسيده الواقعي ان يعيش المواطن حياة طبيعية يمارس فيها سلوكه اليومي الانساني من عمل أو دراسة أو خروج للشارع دون ان يخاف من طلقة أو قنبلة أو قصف طائرة، وفي بلدان أخرى الاستقلال والسيادة أن يبقى الإنسان في وطنه لا أن يهرب بزوجته وأطفاله وبعض ملابسه عبر الحدود إلى خيمة أو كرفان.

وحتى الدول التي سقطت فيها الأنظمة وجاء إليها الثوار وأهل «الإصلاح !! « فان معاناتها أكبر من الدول التي بقيت كما هي، فبدلاً من قمع سلطة واحدة، أصبح لكل ميليشيا أو حزب أدواته للقمع والقتل والتشريد.

الأردن واحدة من الدول التي قدمت نموذجا متجدداً في الحكمة والرشد في إدارة الملفات والمراحل الصعبة، وتميزت قيادته وعلى رأسها جلالة الملك بامتلاك رؤية اصلاحية سياسية وأمنية استطاعت ان تجنب الأردن أي فوضى أمنية أو سياسية أو حتى قطرة دم، وهذا التميز اعطى للاردن قدرة على الانطلاق نحو معادلة اخرى وهي الدور والواجب تجاه قضايا الاشقاء والمنطقة، والمنطلق لم يكن البحث عن نفوذ أو دور على حساب أي دولة شقيقة أو دماء شعبها أو استقرارها بل أداء للواجب العربي، وانطلاقا من قناعة أردنية بأنه كما زادت مساحة القلق والفوضى في أي مساحة جغرافية عربية فان الثمن ندفعه جميعا.

القناعات التي تحملها الدولة الأردنية تجاه قضايا الاشقاء ومساندتهم ليست حالة وجدانية أو تصريحا سياسيا أو جزءا من الخطابات لغايات اكمال نصاب الموضوعات من قضايا محلية وعربية ودولية، بل هناك مسار أهم بكثير من الدعم المالي الذي لا نستطيع تقديمه بحكم امكاناتنا لكننا نقدم ما يساعد الاشقاء على ان يخرجوا من تحت سطوة الفوضى وضعف الدولة أو ارهاب المتطرفين.

فالأردن ما زال يقوم بدوره في مساندة العراق الشقيق في حربه على تنظيمات التطرف والارهاب، ورغم أن الحرب على الارهاب في العراق فيها مصلحة أردنية إلا أن الوقفة الأردنية جزء من الرؤية العامة للحفاظ على استقرار الدول الشقيقة وتخليصها من مشكلاتها الكبرى، والمساندة الأردنية للعراق ليست فقط عبر العمل العسكري المباشر بل في مجالات عديدة عنوانها بناء مؤسسات الدولة العراقية على أسس وطنية عراقية.

واليمن الملف الاكثر حضورا عربيا ودوليا اليوم، والأردن وقف إلى جانب التحالف العربي، وفي مجلس الامن ادى دوره كاملا كطرف عربي وعضو في المجلس، لكنه في النهاية يريد لليمن الاستقرار الحقيقي، ولهذا تحدث الملك بوضوح ان الحل السياسي هو الحل الحقيقي للأزمة اليمنية، وهي نفس الرؤية التي يعلنها الأردن منذ سنوات بأن الأزمة السورية لن تصل إلى نهاية حقيقة دون حل سياسي، فالسلاح والقتل والموت لا يصنع دولاً آمنة ولا استقراراً وليس طريقا لديمقراطية ولا إصلاح.

والأردن ومن خلال الرؤية الملكية المتقدمة تحدث للعالم منذ الشهور الأولى للأزمة السورية محذراً من تحول سوريا إلى مركز لقوى الإرهاب والتطرف، وأن البديل عن نظام بشار الأسد هو هذه القوى، وكانت إشارة جلالة الملك واضحة وجريئة بأن داعش كانت قبل بشار الأسد، وأنها كانت في العراق قبل اندلاع الأزمة السورية، لكن هذه التنظيمات استثمرت (حماس واندفاع !!) بعض الأشقاء والأصدقاء ودخلت ضمن معادلات الأزمة السورية، وهذا المنطق الموضوعي الأردني يعبر عن مصداقية في توضيح الصورة للعالم، وخدمة للموقف الأردني الحريص على الدولة العربية السورية ودم الشعب السوري الشقيق.

ليس استعراضاً أو فوقية سياسية أن نقول إننا في الأردن نتعامل مع كل الملفات بشمولية منطقها ليس البحث عن نفوذ آني للأردن بل عن مصالح من حولنا واستقرار الاشقاء، وبمعادلة واحدة لم تختلف محدداتها في سوريا عن العراق واليمن ومصر وليبيا التي يعرف اهل الخبرة فيها كم قدم الأردن من أجل أن تكون ليبيا دولة مستقرة، وكل هذه الرؤية العربية ليست غايتها مصلحة أردنية قصيرة المدى بل واجب عربي نقوم به نحو الاشقاء.

وإذا عدنا إلى ملف هام وهو مصر التي تعرضت لاستهداف سياسي وإرهابي، ولولا أنها دولة قوية وذات مؤسسات سيادية راسخة لما استطاعت أن تتجاوز الكثير مما واجهها، وكان الأردن من الدول التي وقفت بصدق واخوة مع مصر، إيمانا بأن مصر هي عامل التوازن في المنطقة، وأن استقرارها ليس شأنا مصريا فقط، بل ضرورة عربية ودولية.

وهنالك القضية الفلسطينية التي دفعت ثمنا باهظا لتطورات المراحل الاخيرة، فهي فريسة لسياسات الاحتلال، وايضا الشقاق الفلسطيني الداخلي، وتحول الملفات الداخلية لكل دولة إلى البند الأول وربما الأخير، لكن الأردن بقي يتحدث عن الحق الفلسطيني ويسعى لفتح قنوات التفاوض، وبقيت فلسطين بندا موائما ورئيسا في خطاب الدولة وقيادتها.

نعم نحن دولة لديها مشكلات اقتصادية، ونحتاج إلى عون الاشقاء والاصدقاء لكن الآخرين ليسوا بلا مشكلات حتى اقتصادية، لكن الأردن دولة تمتلك حضورا دوليا ناتج عن قدرة أثبتتها قيادتنا على التعامل مع الملفات الصعبة بحكمة وانجاز، ونحن دولة استطاعت بفضل الله تعالى أن تحمي استقرارها واستمرارها من اخطار الداخل والخارج رغم كل النيران التي حولنا.

ربما على البعض أن يعمل بجد للاستفادة من خبرة الدولة الأردنية وقيادتها لا أن يفترض أن واجب الأردن أن يكون صدى لمواقفه، فبعض الملفات لو تم فيها الاستماع والاستفادة من الخبرة الأردنية فان الأمور كانت ستكون باتجاه أفضل، أو على الأقل لتجنب بعض الاشقاء أثمانا سياسية وغير سياسية.

الأردن دولة راشدة تقودها قيادة ذات خبرة وثقل دولي، ولدينا تجارب يتعامل معها العالم بتقدير، وأولى الناس بالاستفادة من خبرة الدولة الأردنية هم الاشقاء وبدلا من العتب والزعل والفتور فان الأولى ان تستفيدوا من خبرة الأردن ورؤية قيادته وحضورها الدولي، فنحن دولة لا ترى النفوذ على حساب أي دولة شقيقة، بل في الوقوف إلى جانب كل دولة شقيقة ومواقف الأردن من أزمات المنطقة دليل حي على هذا، ولو فعلنا مثل غيرنا لكان ثمن هذا صب الزيت على النار التي تاكل دماء شعوب شقيقة وأمنها واستقرارها، ولما كنّا ندفع مع تلك الشعوب ثمن تلك الأزمات من لقمة خبزنا وقطرة الماء ومدارسنا وحتى استقرارنا.

# المبادرات الملكية.. رؤية استشرافية لمستقبل الأردن

**كتب- حاتم العبادي**

عكست المبادرات، التي أطلقها جلالة الملك عبدالله الثاني في مختلف المجالات، رؤية جلالة الملك لمستقبل الأردن، مرتكزة تلك المبادرات على القدرات الذاتية، خصوصا «البشرية» منها، لتصبح أدوات التغيير نحو الأفضل.

وتنوعت المبادرات الملكية، والتي تجسد في مضامينها تكاملية لضمان تحقيق الاهداف وبناء الإنجازات والتراكم عليها، بما يضمن السير نحو أردن المستقبل، الأردن القوي، القادر على اداء رسالته القومية، ومواجهة التحديات.

وتعزز المبادرات الملكية نهج الأردن ومرتكزاته في الاعتدال والوسطية، وقبول الاخر، ففي خضم العواصف التي تشهدها في عدد من الدول العربية، يجد الأردن نفسه يسير بخطى ثابته نحو الامام.. نحو مزيد من التطوير والانجاز والاصلاح، وفق رؤية توافقية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

## رسالة عمان

أطلقت «رسالة عمان» في ليلة القدر المباركة في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ قبل إعلان الأردن عزمه على عقد المؤتمر الإسلامي الدولي في عمان عام ٢٠٠٥، وجاءت الرسالة للتوعية بجوهر الدين الإسلامي الحنيف وحقيقته، الذي قدم للمجتمع الإنساني أنصع صور العدل والاعتدال والتسامح وقبول الآخر ورفض التعصب والانغلاق.

الرسالة وليدة فكرة هاشمية، تجمعت أركانها ليتبنى الأردن خلالها الكثير من المؤتمرات والندوات، وكذلك المبادرات الهادفة إلى صياغة موقف إسلامي عقلاني بحثي فقهي سياسي يعرض على الأمم والشعوب كلها، وإسلام ما يزال يشكل في اعتداله وتسامحه ورقيه ثقلا حفظ الحياة الإنسانية، ويحفظها، من صدامات وانحرافات خطيرة.

وصدرت الرسالة بمباركة جلالة الملك عبدالله الثاني الذي خاض بنفسه تجربة التحدث إلى المجتمعات الغربية وبلغتها، ولمس، مثلما لمس الكثيرون، الأثر الطيب الذي تركته خطاباته، التي كانت نموذجا في المعاصرة والصدق والصراحة، في الأوساط السياسية والإعلامية في هذه المجتمعات.

هذه الأوساط الفكرية والثقافية والإعلامية والسياسية رفيعة المستوى، أظهرت إعجابها بالأفكار التي عبر عنها جلالته وهو يصحح الصورة ويحذر من الوقوع في التزييف والتشويه الذي يستهدف تدمير جسور العلاقة بين الشعوب وتضر بالعلاقات الدولية ضررا بالغا لما تبثه من ريبة وضغينة وشكوك لا يستفيد منها سوى أعداء السلام والأمن والازدهار، وغيرهم ممن يجنحون للتطرف والتعصب والإرهاب.

الرسالة أكدت أن الأردن تبنى نهجا يحرص على إبراز الصورة الحقيقية للإسلام ووقف التجني عليه ورد الهجمات عنه بحكم المسؤولية الدينية والتاريخية الموروثة التي تحملها قيادته الهاشمية بشرعية موصولة بالمصطفى صلى الله عليه وسلم.

وجاءت «رسالة عمان» في وقت أحوج ما تكون الأمة الإسلامية إلى من يصارحها بما نهضت إليه عبر تاريخها من إنجازات وما تضمنته حضارتها من منجزات، لتحمل، وفق رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني، على عاتقها أمانة الدفاع عن قيم الدين الحنيف ومبادئه وأخلاق الأمة التي تدين بها، لفك الحصار عن عقلها والخروج من العزلة التي اختارتها والعودة إلى مقاصد شريعتها التي انتدبت لها من بين الأمم.

وأرادت «رسالة عمان» أن توحد رؤية العالم الإسلامي وتجمعه على خطاب واضح المعالم محدد الأطر، لا يسمح بترك المفاهيم العامة تتحول إلى مساحات رمادية يلعب فيها ويعبث بها منتسبون ضعفاء العقل والضمير عابثون بمصير الأمة، لا يقيمون وزنا لشرعة الله وسنة النبي، يلتقون في نهاية المطاف بالقوى التي دأبت منذ عقود على محاولة عزل الأمة الإسلامية عن المجتمع البشري والحضارة الإنسانية المعاصرة، وليس حماية لها كما يدعون.

والإسلام العظيم، حسب ما شددت عليه الرسالة، يدعو إلى الانخراط والمشاركة في المجتمع الإنساني المعاصر والإسهام في رقيه وتقدمه متعاوناً مع كل قوى الخير والتعقل ومحبي العدل عند الشعوب، إبرازا أمينا لحقيقته وتعبيرا صادقا عن سلامة الإيمان والعقيدة بدعوة الحق سبحانه وتعالى للتآلف والتقوى.

اما العلماء، فدعتهم الرسالة إلى الإسهام في تفعيل مسيرة وتحقيق أولوية أن يكون المسلمون هم القدوة والمثل في الدين والخلق والسلوك والخطاب الراشد المستنير، يقدمون للأمة دينها السمح الميسر وقانونه العملي الذي فيه نهضتها وسعادتها، ويبثون بين أفراد الأمة وفي أرجاء العالم الخير والسلامة والمحبة.

والإسلام، كما أكدت الرسالة، دين أخلاقي الغايات والوسائل يسعى لخير الناس وسعادتهم في الدنيا والآخرة. والدفاع عنه لا يكون الا بوسائل أخلاقية فالغاية، لا تبرر الوسيلة في هذا الدين والأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هي السلم.. فلا قتال حيث لا عدوان، وإنما المودة والعدل والإحسان.

## الأجندة الوطنية

منذ عقود طويلة والأردن يعكف على تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، ووصلت عام ٢٠٠٥ إلى درجة عالية من الجدية والوضوح، بعد ان أعلن عن رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني وتوجيهاته بتشكيل لجنة ملكية لصياغة هذه الرؤية في التنمية الشاملة والمستدامة.

التطور في رؤية جلالة الملك وصل إلى حد صهر جميع أطياف التنمية في بوتقة واحدة لتتوحد جميعها لخدمة نماء الأردن وتطوره، ولتتأكد حقيقة ان التنمية بجميع أقسامها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الإدارية، لا بدَّ أن تسير في خطوط متوازية ليتحقق الرفاه والعيش الكريم الذي أراده جلالته لشعبه.

قسمت لجنة الأجندة الوطنية العمل إلى ثمانية محاور، واعتمدت عضوية فرق العمل فيها بناء على معايير محددة هي إشراك اكبر عدد ممكن من ممثلي القطاعات المختلفة (النقابات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بالإضافة إلى ممثلين عن الوزارات).

وحظي القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بحصة كبيرة في التمثيل بعضوية اللجان، إذ بلغ عددهم ١٣٠ من أصل ٢٠٠، بينما مثّل القطاع العام بـ ٧٠ عضوا من غير الوزراء العاملين، لضمان عدم فرض الأنظمة في الوزارات على اللجنة.

ومثلت الأجندة الوطنية توافقا وطنيا ورؤى مستقبلية على المبادىء العامة لمختلف القضايا الوطنية، وتضمنت توصيات ومبادرات تقدم إلى الحكومات المتعاقبة، وصاحبة الولاية في ترجمتها إلى قوانين وإقرارها في النهاية هي السلطة التشريعية.

جرى تطوير مبادرات الأجندة الوطنية في ثلاثة مجالات رئيسية:

■ الحكومة والسياسات

تدور هذه المقترحات حول خلق بيئة استثمار جاذبة وانضباط مالي، وحواجز أدنى أمام التجارة، وتكافل اجتماعي داخلي، وتنمية إدارية، وعدالة، ومساءلة، وشفافية، وسياسة عمل أكثر احتواء تعمل على إقامة التدريب المهني، والدعم الوظيفي، والحدّ الأدنى للأجور، والضوابط المُحكمة حول ساعات العمل، والدعم المطلوب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما أن التعليم النوعي يعتبر من أحجار الزاوية أيضاً في هذا المجال. وستسهم إصلاحات الحكومة والسياسات في حفز التنمية الاقتصادية وتحسين الرفاه الاجتماعي والأمن.

■ الحقوق والحريات الأساسية

يُقْصد في هذا المجال أن توسّع عملية المشاركة الاجتماعية، والحرية الدينية، والتنمية السياسية والثقافية، والمساواة أمام القانون، وإمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية، وحرية التجمّع، وحرية التعبير، وتوسيع نطاق القطاع الإعلامي الحرّ المسؤول.

■ الخدمات والبنى التحتية والقطاعات الاقتصادية

ويشمل هذا تطوير شبكة نقل آمنة، ووسائل نقل عام يمكن تحمّل كلفتها، ومصادر مياه كافية، وإمدادات للطاقة تراعي الكُلْفة، واستدامة بيئية، وإمكانية وصول عالمية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية صناعية وخلق للوظائف، وخدمات مالية سليمة وإمكانية الوصول إلى خدمات رعاية صحية كافية.

وتنفيذا للأوامر والتوجيهات الملكية السامية، عملت الحكومة ومن خلال لجان مختصة على ترجمة التوجهات والمبادىء العامة للأجندة الوطنية إلى برنامج عمل تنفيذي يتضمن سياسات ومشاريع وبرامج محددة، وترصد الحكومة المخصصات المالية اللازمة للتنفيذ سنويا في قانون الموازنة العامة.

## الأردن أولاً

في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢، أطلق جلالة الملك عبدالله الثاني مفهوم (الأردن أولا)، لتعزيز أسس الدولة الديمقراطية العصرية. وهي خطة عمل تهدف إلى ترسيخ روح الانتماء بين المواطنين، حيث يعمل الجميع شركاء في بناء الأردن وتطويره.

ويؤكد مفهوم «الأردن أولا» تغليب مصلحة الأردن على غيرها من المصالح، ويهدف إلى نشر ثقافة الاحترام والتسامح، وتقوية مفاهيم الديمقراطية البرلمانية وسيادة القانون والحرية العامة والمحاسبة والشفافية والعدالة والمساواة.

## كلنا الأردن

أطلق جلالة الملك عبدالله الثاني مبادرة «كلنا الأردن» في تموز/يوليو عام ٢٠٠٦، بهدف تأسيس منظور وطني شامل يستند إلى رؤى مشتركة بين مكونات المجتمع الأردني، عبر مشاركة واسعة وفاعلة، ليس في صياغة بنية القرارات العامة ذات العلاقة بالحراك الوطني فحسب، ولكن أيضا وبالمقدار نفسه، تنفيذ هذه القرارات ومتابعتها.

وانبثق عن المبادرة عقد ملتقى كلنا الأردن في البحر الميت بمشاركة ٧٥٠ شخصية وطنية تمثل مختلف أطياف المجتمع الأردني الرسمية والشعبية والشبابية، ومؤسسات المجتمع المدني، وحددت فيه ١٦ أولوية وطنية من بين ثلاثين موضوع كانت نتاج سلسلة من الزيارات الميدانية واللقاءات التي أجراها جلالة الملك مع عدد كبير من الشخصيات التي تمثل مختلف الأطياف السياسية والفكرية وقادة الرأي في المجتمع الأردني، ونوقشت فيها التحديات التي يواجهها الأردن وسبل التصدي لها.

جاءت الكلمة الملكية التوجيهية في افتتاح الاجتماع التمهيدي على أعلى درجات الوضوح والشمول، في أن «المطلوب هو ترتيب الأولويات الوطنية التي يطمح الأردنيون إلى تحقيقها في الفترة المقبلة ما يستدعي وضع خطة عمل لتنفيذها على أرض الواقع».

وقد أسست الأولويات الـ ١٦ التي حددت في الاجتماع التمهيدي للحوارات والعصف الفكري للمشاركين في الملتقى الذي عقد في ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٦ لإنجاز وثيقة "كلنا الأردن".

وتمثلت الأولويات، التي رتبت وفق أهميتها بناء على تصويت المشاركين، في: الانتماء والمواطنة، وسيادة الدولة، وحماية المصالح الوطنية، والأمن الوطني، وترسيخ مبادىء الحكم الرشيد، واستقلالية الجهاز القضائي ونزاهته، ومحاربة الفقر، وحقوق الإنسان، ومحاربة الإرهاب والتكفير، وتطوير التعليم، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والاستقرار المالي والنقدي، والرعاية الصحية والتأمين الصحي الشامل، وتطوير الحياة الحزبية، وجذب الاستثمار، ووحدة العراق وسيادته.

أمر جلالة الملك عبدالله الثاني بتأسيس هيئة «كلنا الأردن» التي ضمت ممثلين عن أجهزة الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني لتكون هيئة ملكية استشارية تشكل حلقة للتواصل مع شرائح المجتمع كافة، وتضع آلية ملائمة لمتابعة عملية التنفيذ وإرساء المعايير والمقاييس للإنجاز، وتشكل في الوقت ذاته حاضنة للافكار، تساعد على وضع التصورات اللازمة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى الإشراف على عقد ملتقى «كلنا الأردن» دورياً للبناء على الانجاز، وإرساء دعائم الأردن النموذج القادر على مواجهة التحديات.

## حقوق الإنسان

أولى جلالة الملك عبدالله الثاني تعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة وحمايتهما جلّ عنايته. ولتحقيق رؤية جلالته في هذا المجال أمر في عام ٢٠٠٠ بتشكيل هيئة ملكية تعمل على تعزيز حالة حقوق الإنسان في الأردن. وتأسس المركز الوطني لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٢، بموجب قانون، ليعمل على تحقيق الرؤية الملكية لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة في الأردن وتعزيزهما ارتكازا على رسالة الإسلام السمحة وما تضمنه التراث العربي والإسلامي من قيم، وما نص عليه الدستور من حقوق، وما أكدته العهود والمواثيق الدولية من مبادىء.

وتضمنت استراتيجية المركز العمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة ضمن محاور، أبرزها: التربية والتعليم لإدماج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية. وتعزيز العدالة وتطوير التشريعات لحماية حقوق الإنسان المكفولة بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية. وتوفير الدعم والحماية للفئات الاكثر عُرضة للانتهاكات لتمكينهم من ممارسة حقوقهم الأساسية. وتعزيز مرتكزات التنمية السياسية والديمقراطية لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار ومراقبة تنفيذه. وتكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتعزيز قدرة المواطنين على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للمعايير الدولية.

إضافة إلى إعداد تقارير على درجة عالية من المهنية والمصداقية وتعزيز مصداقية المركز ومساءلته في رصد ومعالجة أوضاع حقوق الإنسان في المملكة.

ساهم المركز الوطني لحقوق الإنسان منذ تأسيسه في تعزيز حالة حقوق الإنسان في الأردن، بدعم من جلالة الملك وتوجيهه ومساندته. وأدت التقارير الدورية التي كان يصدرها إلى تحسين هذه الحال. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٦ أمر جلالة الملك خلال زيارة إلى المركز بإغلاق سجن الجفر وتحويله إلى مدرسة ومركز تدريب مهني لتأهيل أبناء المنطقة وتدريبهم وفقا لاحتياجات منطقتهم التشغيلية.

وأكد جلالته خلال الزيارة اهتمامه بتحسين واقع السجون في الأردن من خلال وضع استراتيجية لتحسين أوضاعها بما يخدم فكرة ان السجن ليس مكانا للعقوبة فقط بل للإصلاح والتأهيل، ليخرج السجين منه وهو أفضل حالا مما دخل ويكون عنصرا فاعلا وايجابيا في بناء وطنه ومستقبله.

وإغلاق سجن الجفر يُكمل مسيرة إصلاح النظام الجزائي في الأردن، وهي مسيرة مستمرة تبلغ كُلْفتها ٢٤ مليون دينار، وتهدف إلى إحداث تحسينات في البُنى التحتية للسجون القائمة حالياً، وبناء مرافق جديدة تخفف من الاكتظاظ في السجون، وتطوير برامج إصلاح وتأهيل للسجناء.

## القضاء

من منطلق سعي جلالة الملك عبدالله الثاني لتحقيق مبدأ «العدل أساس الحكم» تشكلت اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي منذ عام ٢٠٠٠ التي عملت على تطويره وتحديثه وفق استراتيجية تطوير القضاء. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تجاوز منعطفات تقليدية كانت تحول دون تمكنه من الانطلاق والدخول إلى عالم العصرنة والحداثة والإصلاح القانوني والقضائي الذي يريده جلالته، وسط قناعات ملكية أن «لا تنمية سياسية وإدارية وتعليمية واقتصادية من دون إصلاحات جذرية» تطاول جميع محاور عملية التقاضي التي من شأنها تكريس الأمن والاستقرار والشعور بالطمأنينة وتعزز المكاسب الاستثمارية في الدولة.

مثل هذه الإصلاحات كان لها أبعادها الدولية، خصوصا أن سمعة أي دولة ومدى تقدمها أو تراجعها هو انعكاس لمدى التزام الجهاز القضائي بمراقبة تطبيق الأنظمة والقوانين وتأكيد سيادتها انسجاما مع رؤية دولة المؤسسات وسيادة القانون وتطبيقا لمبادىء العدالة والمساواة والشفافية وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، ليحتل الأردن المرتبة ٢٣ بين ١٠٢ دولة في العالم من حيث استقلالية جهازه القضائي، وفقا لتقرير التنافسية العالمية عام ٢٠٠٥

وضوح إرادة جلالة الملك السياسية وجديتها في إحداث الإصلاح القضائي، دفع الأطراف المعنية بالقضاء، خصوصا وزارة العدل والمجلس القضائي، إلى تطوير أدوات العمل وأساليبه بصورة نوعية تنسجم والتطلعات الملكية في التعامل مع الملف القضائي وصولا لعدالة ناجزة وسريعة، وسط إدراك وقناعة تامة لدى تلك الأطراف بألاّ رجعة عن الإصلاح والتغيير والتحديث في هذا الجهاز أسوة

# مواجهة التحديات لتحقيق الإنجازات

ببقية أجهزة الدولة ومؤسساتها وقطاعاتها.

بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، تمَّ إصلاح وتعديل العديد من القوانين، وإيجاد نظام جديد للتفتيش لضمان تقيّد القضاة بقواعد الممارسة والإجراءات، كما تم الوصل بواسطة أنظمة الكمبيوتر بين المحاكم الجزائية ومكاتب الإدّعاء الأربع والسبعين في المملكة وبين وزارة العدل. وستحمل السنوات القادمة بشائر المزيد من التقدّم، مع قيام نظام طموح جريء للإصلاح بتحديث البُنى التحتية المادية لنظام المحاكم والطاقة التنظيمية لأعضائه.

وربما كانت أهم شهادة على نجاح الإصلاحات التي قام بها في هذا المجال تلك الثقة العامة المتجدّدة في نزاهة وعدالة وكفاءة النظام القضائي. ووفقاً لدراسة حديثة قام بها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، فإن ٧٤ في المائة من الأردنيين يثقون في النظام القضائي ويرون أن الجهود المبذولة لتحسينه ناجحة.

إن خبرة بلدنا في الإصلاح القضائي غدت نموذجاً إقليمياً يُحتذى للحاكمية الرشيدة. والمنظمات الدولية تنظر إلى الإصلاح القضائي لدينا باعتباره قصة نجاح، وقد عملت بعض الوكالات مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على نقل تجربة الأردن في الإصلاح القضائي إلى بلدان عربية أخرى.

## التعليم

■ مبادرة التعليم الأردنية

أطلقها جلالة الملك عبدالله الثاني خلال فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في منطقة البحر الميت عام ٢٠٠٣ بهدف تحقيق الإصلاح التعليمي من خلال تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها بالشكل الأمثل في قطاع التعليم.

تعتبر المبادرة نموذجا للشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال الشراكات التي تحققت لشركات محلية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات مع نظيراتها من كبريات الشركات العالمية لخلق نموذج أردني في التعليم الالكتروني يسعى إلى أن يكون بوابة لشراكات أخرى في المنطقة.

ومبادرة التعليم الأردنية هي برنامج إبداعي أقيم لاستكشاف كيفية استعمال التكنولوجيا بفعالية لتشجيع الإبداع لدى المعلمين والطلاب. وشملت تطوير وتطبيق ستة مناهج دراسية في مجال التعليم الإلكتروني في مئة «مدرسة استكشافية» تجريبية في أرجاء البلاد.

من خلال هذه المبادرة صار الحاسوب وسيلة تعليمية في الغرف الصفية لتدريس بعض المساقات في المدارس الاستكشافية الريادية التي تبنت الأساليب التعليمية الجديدة المتوافقة مع التطورات العالمية في هذا المجال بالاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

وبعد سنوات من التطبيق لوحظ تقبل الطلبة في المدارس الاستكشافية للتعليم غير التقليدي بكل جوانبه، كما استفادت شركات تكنولوجيا المعلومات المحلية من خبرات عالمية قيمة، ووصل عدد الشركات الداعمة للمبادرة إلى ١٧ شركة عالمية و١٧ شركة محلية، إضافة إلى مساهمة العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

وفي إطار مشروع حوسبة التعليم في الأردن تمت حوسبة منهاج الرياضيات ومناهج العلوم والحاسوب واللغة العربية والجغرافيا واللغة الإنجليزية وصار الأردن نموذجا يحتذى بين الدول العربية في التعليم الإلكتروني.

■ تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي

كانت رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني لجعل الأردن بوابة للمنطقة في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية، الدافع والمحرك لإطلاق جلالته لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي للارتقاء بمستوى النظام التعليمي في الأردن لمواكبة المتطلبات والاحتياجات المحلية والإقليمية والدولية وخلق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال أبنائه المتعلمين وطاقاته البشرية العاملة الماهرة والقادرة على المشاركة الفعالة في الاقتصاد المعرفي محليا وإقليميا وعالميا.

تضمن المشروع أربعة مكونات، هي: إعادة توجيه أهداف السياسات والاستراتيجيات من خلال الإصلاح الإداري والحاكمية، بما يستجيب لحاجات المتعلمين والمجتمع وفقا لمتطلبات اقتصاد المعرفة، وتطوير عمليات صنع القرارات من خلال إنشاء نظام متكامل لمساندة القرار التربوي يتضمن نظم معلومات وخريطة مدرسية وقواعد بيانات على مستوى المدارس والمديريات في المركز، وإنشاء وحدة التنسيق التنموية، ولجنة السياسات والأولويات.

تعديل البرامج والممارسات التربوية لتحقيق نتاج تعليمي يتلاءم مع اقتصاد المعرفة، بهدف تطوير مناهج ونظم قياس تعلم الطلبة مبنية على الرؤية المشتركة والإستراتيجية التربوية، على أن تبدأ عملية التطوير بإعداد إطار المنهاج ونظام قياس التعلم، وتستمر عملية تطوير المناهج والمواد التعليمية أربع سنوات.

## مبادرات تعليمية أخرى

■ التعليم الإلكتروني

في عام ١٩٩٩ أوعز جلالة الملك عبدالله الثاني إلى الحكومة بإدخال تعليم مهارات الحاسوب إلى المدارس الحكومية لردم الفجوة الرقمية في مجال استخدام الحاسوب بين المدينة والريف من جهة، وبين الأردن والعالم من جهة أخرى، ولتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

ومنذ ذلك الحين جرى العمل على مشروع حوسبة المدارس الحكومية. وفي عام ٢٠٠٥ تمت حوسبة جميع المدارس الحكومية وربطها إلكترونياً، وصارت هذه التجربة نموذجاً متقدماً استفادت منه بلدان كثيرة في الشرق الأوسط.

■ إسكان المعلمين

لأن المعلمين يشكّلون واحداً من أهم موارد البلاد، عمل جلالة الملك عبد الله الثاني باستمرار على إطلاق برامج تشجّع المزيد من الشبّان على الدخول في هذه المهنة. وتقدم وزارة التربية والتعليم حالياً بعثات دراسية لأولئك الذين يتطلعون إلى أن يصبحوا مربّين، بينما أطلق جلالة الملك شخصياً برامج لتوفير سكن كريم مدعوم، من نوعية عالية، للمعلمين، وخاصة في المناطق الريفية، والمناطق التي لا تحظى بخدمات كافية.

■ حوسبة المدارس والمناهج والمختبرات

مضت وزارة التربية والتعليم في ترجمة توجيهات جلالة الملك الهادفة إلى تطوير التعليم واستخدام التكنولوجيا في جميع المرافق التعليمية في المملكة، فأخذت على عاتقها تنفيذ ما يلي:

إدخال الحاسوب إلى جميع مدارس المملكة والبدء بتطبيق برنامج متطور ورائد لتدريب العاملين في مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم والمدارس التابعة لها على استخدام الحاسوب التعليمي في العملية التربوية.

حوسبة المناهج المدرسية وإعداد برمجيات تعليمية تخدم العملية التعليمية لتكون الرائدة في هذا المجال في منطقة الشرق الأوسط ولتحتل مركزاً مرموقاً بين دول العالم قاطبة.

حوسبة المختبرات المدرسية العلمية لتحديث العمل المخبري وتطبيقاته ليواكب التقدم التكنولوجي الحاصل في جميع المجالات والاستفادة من هذه التقنية المتطورة باعتبارها من أهم أركان التكنولوجيا الحديثة ولتعويض النقص في بعض التجهيزات المخبرية من خلال البرامج المحوسبة المعدة خصيصاً للاستخدام في المختبرات العلمية.

■ تحسين البيئة التعليمية.. رياض الأطفال

حقق مشروع تطوير التعليم من أجل الاقتصاد المعرفي توسعا نوعيا في مجال رياض الأطفال الذي يتماشى مع خطط وزارة التربية والتعليم المنسجمة مع مبادرة جلالة الملك عبدالله الثاني لتطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

ويهدف المشروع إلى رفع الكفاءة المؤسسية لقسم رياض الأطفال في الوزارة وتدريب معلمات رياض الأطفال التابعة للوزارة لرفع كفاءتهن واستحداث وإنشاء رياض الأطفال في المدارس الحكومية التابعة للوزارة.

منذ عام ١٩٩٩، بنت وزارة التربية والتعليم حوالي ٤٠٠ روضة جديدة في أرجاء البلاد، وجرت إعادة تأثيث مئة روضة قائمة من خلال «إيرفكه» للدعم. وأُطلق منهاج دراسي جديد للروضة أيضاً، وبذلت جهود شاملة لتوسيع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في المناطق ذات الدخل المتدنّي.

■ مشروع تزويد طلبة المدارس بالفيتامينات

ركز جلالة الملك عبدالله الثاني على تحسين المستوى المعيشي والصحي للطلاب. وبعد زيارة قام بها جلالة الملك إلى وزارة التربية والتعليم في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٢، أصدر جلالته توجيهاته بتزويد التلاميذ في جميع المدارس بالفيتامينات يومياً لتحسين صحتهم، وتعزيز قواهم البدنية والذهنية بما ينعكس إيجابا على قدراتهم الذهنية، ويكسبهم المناعة المطلوبة ضد الأمراض. ونفذ المبادرة صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية بالتعاون مع اتحاد منتجي الأدوية في الأردن.

■ مشروع تغذية أطفال المدارس

بتوجيهات ملكية سامية بدىء عام ١٩٩٩ بتنفيذ مشروع التغذية المدرسية في المناطق الأقل حظا وعلى عدة مراحل بدءا من مناطق جيوب الفقر ثم التوسع تدريجيًا لشمول مناطق جديدة ذات ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة.

شمل المشروع طلاب الصفوف من الأول وحتى السادس الأساسي، وشملت المبادرة، بالإضافة إلى طلاب المدارس في مناطق جيوب الفقر والمناطق النائية والمناطق الفقيرة، الطلاب في مراكز المدن ومدارس الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). ووصل العدد الكلي للطلاب المشمولين نحو ٦٢٧ ألف طالب.

يوفر هذا المشروع للطلاب وجبة خفيفة صحية في فترة ما قبل الظهر تشتمل على الحليب، والفاكهة والبروتين – والبسكوت المزود بالفيتامينات. ويغطي هذا البرنامج مدارس الـ(أونروا) والمدارس التابعة للقوات المسلحة، إضافة إلى المدارس الحكومية، ويجري توسيعه سنوياً. وينفذ بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم والقوات المسلحة الأردنية.

■ مبادرة المعاطف الشتوية

أطلق جلالة الملك عبدالله الثاني في عام ٢٠٠٤ حملة لتوزيع المعاطف الشتوية على تلاميذ المدارس، يؤمن طلبة المرحلة الأساسية في المدارس الحكومية بمعاطف شتوية سنويا قبل فصل الشتاء، لمساعدتهم والتخفيف عن كاهل ذويهم.

وحرصا من جلالة الملك على شمول أكبر عدد من الطلبة، توسع المشروع عام ٢٠٠٨ ليشمل جميع الطلبة في المدارس الحكومية ومدارس الثقافة العسكرية ومدارس الأونروا ولمختلف المراحل، واستفاد من هذه المبادرة نحو ١,٥ مليون طالب وطالبة.

■ الحقائب المدرسية

أطلق جلالة الملك حملة لتزويد الطلبة في مناطق جيوب الفقر بالحقائب المدرسية، واستفاد من هذه الحملة أكثر من ١١٠ آلاف طالب وطالبة في ٢٠ منطقة من مناطق جيوب الفقر منذ بداية العام الدراسي ٢٠٠٦ /٢٠٠٧.

■ مشروع التدفئة المدرسية

انطلاقا من حرص جلالة الملك عبدالله الثاني على تحسين البيئة المدرسية وأوضاع الطلبة في المدارس الحكومية بما يوفر فرصا أكبر للطلبة للتعلم واكتساب المعرفة، ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص، أصدر جلالته توجيهاته بضرورة تدفئة المدارس الحكومية، وتنفيذا لتلك التوجيهات زودت جميع المدارس الحكومية بنحو ٣١ ألف مدفأة عام ٢٠٠٧.

إعفاء الطلبة من الرسوم المدرسية

بهدف التخفيف على المواطنين في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانون منها، أوعز جلالة الملك إلى الحكومة بإعفاء جميع طلبة المدارس من التبرعات المدرسية للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، واستفاد من هذه المبادرة الملكية السامية أكثر من ١,٣ مليون طالب وطالبة وبكلفة تجاوزت خمسة ملايين دينار.

## الرعاية الصحية

احتلت صحة المواطن الأردني درجة عالية على سلم أولويات واهتمامات جلالة الملك عبدالله الثاني الذي أكد ذلك في كل المناسبات وخصوصا في زياراته الميدانية والخطابات والرسائل الملكية للحكومة، بل إن حرص جلالته على تحسين مستوى خدمات الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين في مختلف مناطق المملكة وبخاصة في المناطق النائية، دعته إلى تفقد واقع هذه الخدمات بنفسه، أكان في زيارات جلالته الرسمية المعلنة أو من خلال الزيارة المفاجئة لمؤسسات الرعاية الصحية في مختلف أنحاء المملكة.

هذا النهج شكل سنة ملكية اختطها جلالته منذ اعتلائه العرش عام ١٩٩٩وسعى جلالته بصورة دائمة إلى تأمين خدمات الرعاية الصحية للمواطنين بالنوعية والكمية التي تتناسب مع احتياجاتهم. لذا حرص جلالته على تطوير خدمات البنية التحتية لمؤسسات الرعاية الصحية المنتشرة في مختلف مناطق المملكة وما يتطلبه ذلك من صيانة وتحديث هذه المؤسسات وإنشاء مؤسسات جديدة لخدمة مناطق جديدة وتحسين مستوى الخدمات كلما دعت الحاجة.

كما اهتم جلالة الملك بضرورة توفير الكوادر البشرية الطبية والتمريضية والإدارية المؤهلة والكفؤة والتجهيزات الطبية الحديثة والمتطورة اللازمة لتقديم خدمات نوعية للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم، التي تشكل الرعاية الصحية حجر الأساس لها.

وبفضل السياسة الملكية والتوجيهات السامية وبجهود مختلف المؤسسات الوطنية استطاع الأردن أن يحقق تقدما ملحوظا في هذا المجال، وصارت مؤسساته الطبية مقصدا لطالبي العلاج من مختلف دول العالم بفضل السمعة الطيبة التي يتمتع بها القطاع الطبي في المملكة.

ومن الأمور التي أولاها جلالته جل الرعاية والاهتمام، توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل شرائح أوسع وصولا إلى التأمين الصحي الشامل فإلى جانب المكرمة الملكية الهادفة إلى تأمين الفئات الأشد فقرا وعائلاتهم وباقي شرائح الفقراء والأطفال وكبار السن وإتاحة الفرصة للتأمين الاختياري لباقي شرائح المواطنين القادرين وغير المؤمنين.

## مستشفى الملكة رانيا العبدالله للأطفال

وضع جلالة الملك عبدالله الثاني في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥ حجر الأساس لمستشفى الملكة رانيا العبدالله للأطفال ليكون صرحا طبيا متميزا يتولى تقديم خدمات طبية واجتماعية وتأهيلية متكاملة للأطفال ومركزا للأبحاث والدراسات الخاصة بأمراض الطفولة ومركز لتعليم وتدريب الأطباء وطلاب الطب والتمريض، ويلبي الاحتياجات المتزايدة للمجتمع المحلي والإقليمي في مجال طب الأطفال.

يقام المستشفى في مدينة الحسين الطبية ويشتمل على ثلاثة أقسام، هي: وحدة الطوارىء، والأقسام الداخلية، والعيادات الخارجية. ويتسع المستشفى لمئتي سرير إضافة إلى قسم الطوارئ بسعة ٦٠ سرير.

## رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة

أحدثت مبادرات جلالة الملك عبدالله الثاني في دعم برامج وأنشطة الأشخاص المعوقين، نقلة نوعية ساعدت في تحسين نوعية ومستوى حياة الأشخاص المعوقين. حين أمر جلالته بوضع استراتيجية وطنية لذوي الإعاقات في عام ٢٠٠٦، شكلت على أثرها لجنة كلفت بإعداد وثيقة الإستراتيجية. ومع بداية عام ٢٠٠٧ قدمت الاستراتيجية الوطنية لذوي الإعاقات (٢٠٠٧ – ٢٠١٥) إلى جلالته الذي بارك هذا العمل واعتبره حجر الأساس الذي بني عليه قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٧، وبموجب المادة السادسة منه أنشىء المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين في منتصف عام ٢٠٠٧

## إنشاء الأكاديمية والمؤسسات ومراكز التشخيص الخاصة بالمعوقين

خلال جولاته الميدانية في مختلف المحافظات، أمر جلالة الملك عبدالله الثاني ببناء عدد من المراكز والمؤسسات ومن أبرزها أكاديمية المكفوفين التي بوشر في بنائها ٢٠٠٨.

لتشكل مركزاً نموذجياً يقدم خدمات التعليم والتأهيل والتدريب للأشخاص المكفوفين بالإضافة إلى احتوائها مكتبة نموذجية وملاعب ومسرح ومسبح رياضي يخدم الأشخاص المكفوفين والمتدربين من طلبة الجامعات في الأردن والدول العربية المجاورة.

والى جانب ذلك أنشىء ١١ مركزا ومؤسسة تعليمية وتشخيصية في مختلف مناطق المملكة

كما صدرت مكرمة جلالة الملك بتوفير برنامج ناطق «إبصار» للطلبة المكفوفين بالجامعات، الذي يدعم استقلالية الشخص الكفيف وضعيف البصر ويعزز اعتماده على نفسه في تحصيله العلمي.

كما أمر جلالة الملك بتوفير العمليات الخاصة بزراعة القوقعة للأشخاص الصم وتوفير الخدمات المساندة من مقاعد متحركة وأجهزة ومستلزمات خاصة لاستخدام الأشخاص المعوقين.

## الإسكان

■ إسكان القوات المسلحة والأجهزة الأمنية

يأتي اهتمام جلالة الملك بتوفير السكن المناسب لمنتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في إطار جهود جلالته المستمرة لتحسين ظروفهم المعيشية ورعاية ودعم القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية التي تتصدر أولويات جلالته تقديرا للدور الوطني الكبير الذي يقوم به منتسبو هذه الأجهزة دفاعاً عن أمن الوطن واستقراره ورفعته.

ففي ٢٥ أيار/مايو عام ٢٠٠٧ أعلن جلالته خلال ترؤسه اجتماعاً في القيادة العامة للقوات المسلحة عن دعمه لصندوق الإسكان العسكري الخاص بأفراد القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية بمبلغ عشرين مليون دينار، تمهيداً لرفع عدد المستفيدين من إسكان القوات المسلحة ورفع قيمة القروض التي تقدمها صناديق الإسكان للضباط والأفراد في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

وأوعز جلالته إلى الحكومة بتخصيص جزء من أراضي الخزينة من أجل إقامة مشاريع سكنية عليها، بحيث يستفيد منها منتسبو القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

■ إسكان الأسر العفيفة

أطلق جلالة الملك في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٠٥ «مشروع الملك عبدالله الثاني لإسكان الأسر العفيفة» من المفرق، معلناً جلالته أن الآلاف من الأسر الفقيرة في مختلف محافظات المملكة ستنتقل إلى مساكن مؤهلة لحياة كريمة.

وأمر جلالته بتشكيل لجنة خاصة برئاسة رئيس الديوان الملكي وعضوية الوزارات المعنية لوضع الأسس المناسبة للبدء في تنفيذ التوجيهات الملكية.

المرحلة الأولى من «مشروع الملك عبدالله الثاني لإسكان الأسر العفيفة» التي يشرف عليها الديوان الملكي الهاشمي تضمنت بناء ٦٠٠ مسكناً للفقراء

# السير بثقة إلى أردن المستقبل

في عشر محافظات، وتضمنت المرحلة الثانية التي أمر جلالة الملك بتنفيذها ١٤٠٠ وحدة سكنية في مختلف المحافظات نفذ جزء كبير منها ووزعت على مستحقيها.

■ إسكان المعلمين

أطلق جلالة الملك عدة مبادرات لتحسين أوضاع المعلمين المهنية والمعيشية عبر برامج واقعية، وبما يوفر البيئة الملائمة لمزيد من البذل والعطاء، لما لذلك من أثر ايجابي على بيئة التعليم.

ومشروع توفير السكن الصحي والملائم للمعلمين، الذي يهدف إلى توفير أجواء من الراحة والأمان للمعلمين والمعلمات ومساعدتهم في تأدية رسالتهم التربوية على أكمل وجه، هو احد المشاريع التي حظيت باهتمام ودعم شخصي من جلالة الملك.

وكان للدعم الملكي اثر كبير في زيادة عدد المستفيدين من صندوق إسكان المعلمين ليرتفع من ١٨٠ إلى ١٠٠٠ معلم سنويا وبمبلغ ٢٠ ألف دينار لكل معلم، إضافة إلى أنه سيمكن من الاستمرار في منح ١٤٠٠ معلم ومعلمة سنويا قروضا ميسرة وسلفا بدون فوائد من خلال صندوق الضمان الاجتماعي لأغراض التعليم والإسكان. كذلك مكن دعم جلالته لمشروع إسكان المعلمين من منح ١٣٠٠ معلم ومعلمة منحاً وقروضاً ميسرة لأغراض السكن والتعليم، إضافة إلى منح ٢٥٠ معلما ومعلمة قرضا إسكانيا.

بالاضافة إلى مشروع مدينة خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود السكنية في الزرقاء ومشروع سكن كريم لعيش كريم.

## الزراعة

تتمثل الرؤية الملكية للقطاع الزراعي، كما عبر عنها جلالة الملك، في: تطوير القطاع باعتباره قطاعا واعدا ومحفزا للنمو الاقتصادي، وتحسين مستوى معيشة المزارعين من خلال تعزيز قدراتهم وإنتاجيتهم. وهذا الأمر يتطلب بحث المشاكل والتحديات التي تخص القطاع مثل: العمالة في قطاع الزراعة، التأمين الصحي، الإقراض والمديونية وبخاصة لصغار المزارعين، التدريب والإرشاد، نقص المياه المخصصة للزراعة، ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي، وغيرها.

بدأت الحكومة في ترجمة التوجيهات الملكية إلى وثيقة تتضمن مشروعات قابلة للتطبيق، وعقدت لهذه الغاية عدة اجتماعات لبحث المعوقات والمشاكل التي تواجه القطاع وسبل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وشاركت في هذه الاجتماعات جميع الجهات المعنية التي لها علاقة مباشرة بالقطاع الزراعي للخروج بوثيقة (استراتيجية) زراعية للأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ تتضمن الأهداف والآراء والأفكار والبرامج لتنفيذها على فترات زمنية محددة، وقد اشتملت الوثيقة على مشاريع بقيمة ١٤٣,٢ مليون دينار لعام ٢٠٠٩.

وخلال اجتماعه بالمعنيين في القطاع الزراعي في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، بارك جلالته الاستراتيجية وأمر بوضعها موضع التنفيذ. ووعد جلالته أن تشهد أوضاع المزارعين تحسنا خلال عام ٢٠٠٩ عند البدء بتنفيذ الاستراتيجية التي يستهدف برنامجها النهوض بالقطاع بكامله. ووعد جلالته المزارعين بأن يشهد المزارعون في عام ٢٠٠٩ فرقا، وشدد على أن إعلان «عام ٢٠٠٩ عاما للزراعة» يعني أن يعمل الجميع بجدية وشفافية وبروح الفريق الواحد، حكومة وقطاعا خاصا واتحاد المزارعين، للنهوض بالقطاع وتطويره ومساعدة العاملين فيه.

تضمنت الوثيقة مجموعة من المحاور مثل إقرار التشريعات والقوانين وإجراءات البيئة المساندة للقطاع الزراعي، وزيادة الإنتاج المحلي من الحبوب والأعلاف وإنتاج البذور، وصيانة الموارد الزراعية والمائية وتكثيف أعمال الحصاد المائي لمواجهة الجفاف، واستغلال المياه غير التقليدية في الإنتاج الزراعي، وتعزيز الأمن الغذائي الأسري ومكافحة الفقر الريفي، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية بالقطاع الزراعي، وتبني إجراءات داعمة لخفض كلفة الإنتاج الزراعي وتوجيه الدعم لتنمية القطاع.

كما تضمنت محاور الوثيقة تطوير البحث والإرشاد الزراعي، ودعم برامج مؤسسة الإقراض الزراعي، ودعم البناء المؤسسي لمؤسسات القطاع الخاص وتشجيع تأسيس تنظيمات زراعية، وبناء القدرات ورفع كفاءة العمالة الزراعية، واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في السودان، وتطوير الوحدات الميدانية لتحسين الخدمات المقدمة للمزارعين وتحقيق التنمية الزراعية على مستوى الأقاليم.

## الطاقة

الطاقة من الموضوعات التي أولاها جلالة الملك جل اهتمامه ورعايته، ويأتي هذا الاهتمام انطلاقا من الرؤية الملكية السامية لقطاع الطاقة التي جسدها جلالته في مناسبات عدة من خلال توجيهاته للحكومات المتعاقبة بضرورة زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والصخر الزيتي بالإضافة إلى سرعة انجاز مشروع الطاقة النووية السلمية الذي تبناه جلالة الملك شخصيا.

وقد كان هاجس جلالة الملك في هذا الموضوع، الذي عبر عنه أكثر من مرة، تحقيق أمن التزود بالطاقة وتخفيف حدة الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد الأردني والموازنة العامة والتأثير السلبي على مستويات معيشة المواطن الأردني جراء الارتفاع في أسعار النفط عالميا، وكذلك التأثيرات السلبية لهذا الارتفاع على جاذبية الاقتصاد الأردني للاستثمار، خصوصا أن الطاقة تعد احد أهم عناصر الإنتاج.

## اللجنة الملكية الاستشارية لقطاع الطاقة

في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٧ صدرت الإرادة الملكية السامية بتشكيل لجنة ملكية استشارية لقطاع الطاقة برئاسة سمو الأمير حمزة بن الحسين تعمل على مراجعة وتحديث الإستراتيجية الوطنية للطاقة في ضوء جملة التغيرات التي شهدها القطاع خاصة فيما يتصل بالارتفاع المتزايد للبترول وتنامي الطلب على الطاقة، وقد حددت الرسالة الملكية مهام اللجنة بما يلي: متابعة سير العمل في تنفيذ الإستراتيجية وتقديم المقترحات والتوصيات واستحداث جائزة للتمييز في مجال الطاقة تساعد على دعم المبادرات والبحث العلمي والمشاريع الريادية في قطاع الطاقة وإعداد الدراسات وتقديم المقترحات لتشجيع الجهات المعنية على دعم الاستثمار في برامج ومشاريع الطاقة التقليدية والمتجددة وإعداد تقارير دورية تتضمن المقترحات والتوصيات.

وتسعى الإستراتيجية إلى رفع الاعتماد على الطاقة المحلية من ٤ بالمئة للعام الحالي إلى٢٥ بالمئة عام ٢٠١٥ ومن ثم إلى٣٩ بالمئة عام ٢٠٢٠ من خلال تنفيذ مشاريع كبرى متصلة بقطاع الطاقة تهدف أساسا إلى تحقيق أمن التزود بالطاقة من خلال التنوع في مصادر الطاقة المستوردة وأشكالها، وتطوير مصادر الطاقة المحلية التقليدية والمتجددة واستغلالها، وتحرير أسواق الطاقة بما فيها سوق المشتقات النفطية والكهرباء، وتهيئة الفرص للقطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار في مشاريع البنى التحتية لقطاع الطاقة، وكذلك تعزيز مشاريع الربط الإقليمي للطاقة، وتعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

إنشاء هيئة الطاقة النووية الأردنية

بتوجيهات واهتمام كبير من جلالة الملك أنشئت هيئة الطاقة النووية الأردنية بموجب قانون الطاقة النووية لسنة ٢٠٠٧ بهدف نقل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية إلى المملكة وتطوير استخدامها، وإقامة المشاريع الاستثمارية لخدمة الاقتصاد الوطني في مجال الطاقة النووية واستخدامها لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وللمجالات الزراعية والصناعية والطبية وأي أغراض سلمية وذلك لمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب على الطاقة الكهربائية في الأردن، وستشكل الطاقة النووية مصدراً اقتصادياً رئيساً لتوليد الكهرباء وتحلية المياه في الأردن.

وقد حظيت المبادرة الأردنية للاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية وأغراض الطاقة البديلة في توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه بدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتأييدها، وقد أكد جلالة الملك أن الأردن سيكون نموذجا في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ويتابع خياره النووي بالتوافق والانسجام مع المقاييس والمعايير والقوانين الدولية ذات العلاقة باستخدامات الطاقة النووية.

## رعاية المقدسات

■ الملك عبدالله الثاني والقدس

حظيت المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس باهتمام بالغ في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني وأضحت جزءا لا يتجزأ من برامج عمل الحكومات في عهد جلالته فقد اشار جلالته إلى ضرورة الاهتمام بها والعناية بمرافقها والتعهد بحمايتها في كتب التكليف السامي للحكومات التي تشكلت حتى الآن في عهد جلالته.

هذا الاهتمام الكبير بالمقدسات الإسلامية في القدس من قبل جلالة الملك شكّل استمرارية للنهج الهاشمي في رعاية هذه المقدسات منذ أمد بعيد، وأخذت تلك الرعاية إطارا مؤسسيا تمثل في إنشاء الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة بموجب قانون صدر عام ٢٠٠٧ بعد تعديل قانون إعمار المسجد الأقصى رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٤، ويشرف على الصندوق مجلس أمناء برئاسة سمو الأمير غازي بن محمد المبعوث الشخصي، المستشار الخاص لجلالة الملك.

وقد أولت لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة المشكلة بموجب القانون الأردني رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٤م جُلّ عنايتها بالمسجد الاقصى المبارك وما يشتمل عليه من مساجد وقباب ومحاريب وغيرها من المعالم الحضارية، وقامت بشكل متواصل وعمل دؤوب بصيانة وترميم هذه المعالم، وأزالت آثار الحريق الذي جاوز اكثر من ثلث مساحة المسجد، بالإضافة إلى إعمار مسجد قبة الصخرة المشرفة الأول الذي يعود تاريخه إلى عام ٦٩١م.

■ ترميمات للقدس

وشملت مشاريع الإعمار للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في عهد جلالة الملك إعادة بناء منبر المسجد الأقصى المبارك «منبر صلاح الدين» وتركيبه في مكانه الطبيعي بالمسجد يوم ٢٥ تموز/يوليو٢٠٠٦، وترميم الحائط الجنوبي والشرقي للمسجد الأقصى.، وأحد عشر مشروع ترميم وصيانة لمختلف مرافق وأقسام المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة.

وأجريت الدراسات لتنفيذ ستة مشاريع أخرى، تتعلق بتركيب أنظمة حديثة ومتطورة للإنارة والصوت والأعمال الميكانيكية والصحية والانذار المبكر للحريق، إضافة إلى مشروع المئذنة الخامسة للمسجد الاقصى المبارك على السور الشرقي، بجانب دار الحديث القائمة شمال مبنى الباب الذهبي.

■ إنقاذ منبر صلاح الدين

على مدى قرون، حمل الهاشميون أمانةً خاصة، هي أمانة حفظ ورعاية المواقع الإسلامية المقدسة في مدينة القدس. وعندما تسلّم جلالة الملك عبدالله الثاني مسؤولياته الدستورية بعد وفاة والده المغفور له بإذن الله، الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه، حمل معها ذلك التحدّي الذي حيّر العلماء والباحثين على مدى ما يزيد على ثلاثين عاماً: وهو كيف يمكن إعادة بناء منبر صلاح الدين العظيم، ليأخذ مكانه ثانية في المسجد الأقصى المبارك في القدس.

والمنبر، وهو درج مزخرف يصعد عليه الإمام ليلقي منه خطبته، كان واحداً من أعظم الأعمال الفنية للإمبراطورية الإسلامية في أوج مجدها. وفي القرن الثاني عشر للميلاد، كانت القدس مازالت تحت الاحتلال الصليبي. إلا أن نور الدين زنكي، صاحب حلب المسلم، استدعى أمهر الحرفيين في الدولة لبناء منبر رائع أخّاذ للمسجد الأقصى المبارك. وكان هذا المنبر رمزاً لعظمة الحضارة الإسلامية، وإخلاصها لله، وتطلعها إلى استعادة السيادة على المدينة التي تأتي في المرتبة الثالثة بين الأماكن المقدّسة لدى المسلمين.

وفي عام ١١٨٧م عندما أعاد الناصر صلاح الدين فتح بيت المقدس مبتدئاً عهد الدولة الأيوبية، أحضر منبر نور الدين زنكي من حلب ووضعه في المسجد الأقصى المبارك. وقد ظلّ قائماً هناك حوالي ٨٠٠ عام.

وفي عام ١٩٦٩، ألقى أحد المتطرفين الصهاينة قنبلة حارقة داخل المسجد الأقصى المبارك، فاشتعلت فيه النار وكادت أن تدمّر المبنى، وكان من نتائج الحريق أن تحوّل واحد من أعظم كنوز العالم الإسلامي إلى رماد.

وبعد هذا التفجير، تعهّد المغفور له بإذن الله الملك الحسين الله طيب ثراه، بإعادة بناء المنبر — وهو عمل عظيم ثبت فيما بعد أنه أصعبُ كثيراً مما قدّر له في البداية.

فما تبقى من المنبر الأصلي قليل جداً، ولم يكن هناك رسوم وسجلات مفصلة للمنبر تبيّن عملية بناءه، وأبعاده، والمواد المستعملة فيه أو هيكله الداخلي. وما عُثر عليه هو قطع خشبية متفحمة، ولوحات فنية قديمة، وصور فوتوغرافية بالأبيض والأسود، غدت الأدلة الوحيدة المتوافرة للجنة التي شُكّلت للإشراف على هذا العمل الجليل. وبدا أيضاً وكأن المعرفة بتصميم وبناء أجزاء المنبر الدقيقة قد فقدت، وأنها أصبحت ذكرى من الماضي السحيق.

إن إعادة بناء المنبر ستكون أكثر من مجرّد اختبار للمهارات — فهي ستصبح جُهْداً رئيسياً عظيماً لحماية التراث الفكري للعالم الإسلامي، هذا التراث المميز الذي بدأت معالمه تختفي بسرعة.

وعندما اعتلى جلالة الملك عبدالله الثاني عرش الأردن، قام مع مستشاره للشؤون الدينية، صاحب السمو الملكي الأمير غازي بن محمد، بمعاودة جهودهما لإيجاد من يستطيع إعادة رسم لوحات تبيّن ما أمكن معرفته من تصاميم المنبر.

وقد وجدا ضالتهما في المهندس منور المهيد، وهو شاب ينتمي إلى قبيلة بدوية في المملكة العربية السعودية، ويحمل شهادات جامعية في الهندسة والعمارة. ومع أنه لم يحظ بتدريب رسمي في الأمور الفنية، إلا أن الهندسة الإسلامية شكلّت لديه اهتماماً خاصاً، وغدت جزءًا من سعي منور المهيد لفهم تاريخ الإسلام. ومن خلال استعمال المبادئ الهندسية القديمة التي تعلّمها من الكتب، تمكن منور المهيد من حلّ مشكلة إعادة رسم الأشكال والأنماط المعقدة ذات الرقاقات التي تكسو واجهة المنبر، بدقة شديدة. واستناداً إلى هذه الرسوم المبدئية، عيّن منور المهيد لقيادة عملية إعادة بناء المنبر.

وتبع ذلك أشهر من الدراسة، جال منور المهيد خلالها في العالم الإسلامي، باحثاً عن المنابر القديمة الأخرى، التي يمكن أن يتعلم منها الكيفية التي تمكّن الحرفيون المسلمون العظام بواسطتها من بناء أعمالهم. وتبيّن له أن أقدم المنابر بنيت على شعرية مكوّنة من قطع خشبية متماسكة بإحكام، يربط ما بينها مفاصل حفرت بدقة لها تجاويف وألسنة — وليس فيها مسمار واحد ولا نقطة صمغ أو غراء واحدة. وعندما أنجز منور المهيد عمله، كان قد أتمّ ما يقارب ١٤٠٠ لوحة رسم معماري للمنبر، تبيّن بالتفصيل الأبعاد الفعلية لأكثر من ٦٠٠٠٠ قطعة خشبية.

وبدعم من الهاشميين، أُسّس مشغل في مدينة السلط جُمع فيه حشد من أفضل حفّاري الخشب من سائر أرجاء العالم الإسلامي، لإتمام المنبر الجديد، بحيث يكون نسخة طبق الأصل عن المنبر الذي دمره الحريق. وحتى بوجود فريق يضم دزينة من الحرفيين الماهرين، فإن بناء المنبر استغرق حوالي أربع سنوات كاملة. ولكنه ما أنْ أُنجز بصورة نهائية ونُقل إلى القدس في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧م، حتى استقر في مكان المنبر الأصلي بصورة رائعة دون زيادة أو نقصان.

■ إعمار مساجد الأنبياء والصحابة ومقاماتهم

حبا الله أرض الأردن شرفا بأن ضمت مقامات وأضرحة عدد من الأنبياء والصالحين والصحابة من الشهداء وقادة الأمة، ممن سطروا بتضحياتهم أروع صور البذل والشهادة، أو من كانوا في طليعة قيادة جيوش الفتح الإسلامي. وتشكل هذه المقامات والأضرحة مكتسبا أردنيا يؤكد دور الأرض الأردنية في صياغة تاريخ الأمة.

وقد أدرك الأردن وقيادته الهاشمية أهمية هذه المواقع وضرورة الحفاظ عليها وصونها، ففي عام ١٩٨٤ امر جلالة المغفور له باذن الله الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه بتشكيل لجنة ملكية خاصة لترميم وصيانة أضرحة الصحابة والشهداء الفاتحين في الأردن وبناء المساجد في مواقعها، وفي عام ١٩٩٢ أطلق رحمه الله مرحلة جديدة من العمل على ترميم وصيانة أضرحة الصاحبة ومقامات الأنبياء في مناطق مختلفة، وأكد ذلك في رسالة وجهها إلى الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء آنذاك.

ومنذ أن اعتلى جلالة الملك عبدالله الثاني العرش، واصل المسيرة، وأبدى توجيهاته للجهات المعنية لإنجاز بقية مشاريع الترميم والصيانة، وقامت اللجنة الملكية لإعمار مساجد ومقامات الأنبياء والصحابة والشهداء منذ تشكيلها بوضع خطة عملية شاملة لعملية الإعمار والصيانة والترميم، وأنجزت العديد من المشاريع

وأنجزت اللجنة الصيانة اللازمة لعدد من المشاريع، ومنها: كهف النبي عيسى عليه السلام في منطقة أم قيس بمدينة اربد، وترميم مقام الصحابي الجليل أبو الدرداء رضي الله عنه في بلدة سوم الشناق بمحافظة اربد. وشملت الترميمات مقام ولي الله الخضر في بلدة ماحص ومقام الصحابي الجليل ميسرة بن مسروق العبسي رضي الله عنه ومسجد ومقام حزير عليه السلام في مدينة السلط.

## صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية عام ٢٠٠١م، وبمقتضى هذا القانون أنشىء الصندوق ليعمل بوصفه منظمة غير حكومية، تسعى إلى تحقيق التنمية في مختلف محافظات المملكة ومناطقها، وليسهم بدعم الجهود التنمويّة الاجتماعيّة والتعليميّة، بإقامة مشروعات وطنيّة تنمويّة؛ تهدف إلى توزيع مكاسب التنمية المستدامة، عبر الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بما يحسّن مستوى معيشة المواطن.

يسعى صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية إلى المساهمة في تحقيق توزيع عادل لمكاسب التنمية المستدامة بين المحافظات، من خلال إقامة مشاريع إنتاجية ريادية، وتشجيع الإبداع والتميز عبر شراكة حقيقية مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

تهدف برامج ومشاريع الصندوق إلى خدمة الأفراد والمجموعات والشركات والمؤسسات العامة والخاصة، ضمن إطار عمل يحقق مبادئ الصندوق المتمثلة في: الشفافية، الإنتاجية الربحية، الاستدامة، التعاون المشترك والتمويل الفعّال.

وسعى الصندوق جاهداً للإسهام في دفع عجلة التنمية المستدامة، من خلال الاستثمار الأمثل لطاقات أبناء الوطن الكامنة وإمكاناتهم، وتعزيز إنتاجيتهم، بتدريبهم وتأهيلهم، ودعم أنشطة الإبداع والتميّز بمختلف أشكالها، وصولاً إلى مستوى متميّز في الموارد البشريّة المؤهّلة، التي تعدُّ ركيزة أساسيّة من ركائز التنمية المستدامة التي ينشدها الوطن.

وينفّذ الصندوق الرؤى الملكيّة من خلال طرح العديد من المبادرات والبرامج الرياديّة والأنشطة الهادفة؛ تحقيقاً لرسالته النبيلة، وتمحورت أنشطته حول مجالين رئيسيين هما: برامج ومبادرات تنموية غير ربحية: وتهدف إلى دعم برامج التأهيل والتدريب، وتمكين قدرات المواطنين؛ بقصد الإسهام في تحسين مستوياتهم المعيشية، وتشجيع الإبداع والتميز، خصوصاً لدى قطاع الشباب.

إلى جانب مشاريع استثمارية ربحيّة: وتهدف إلى الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة في مختلف محافظات المملكة، من خلال تأسيس مشاريع إنتاجية ريادية للمواطنين، للإسهام في الحدّ من نسب الفقر والبطالة.

و وجه جلالة الملك عبدالله الثاني صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية لتنفيذ مبادرة التمكين الديمقراطي، وجاء ذلك خلال زيارة جلالته للجامعة الأردنية وإلقائه خطاباً في مناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الجامعة الأم.

ويهدف البرنامج إلى بلورة وتنفيذ مبادرات ونشاطات تكرّس الثقافة الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وأخلاقيات الحوار الهادف، وثقافة العمل التطوعي، والمسؤولية الاجتماعية، من خلال دعم الرياديين الاجتماعيين.

وتعبر انطلاقة البرنامج عن القناعة بأن التحول الديمقراطي ليس مجموعة من التشريعات فحسب، إنما هو أيضاً ثقافة قيمية وسلوكية وتعليمية تتجذر بشكل تراكمي وبالممارسة، وتعمل المنظومتان التشريعية والقيمية كمسارين متلازمين.

كما يعوّل على برنامج التمكين الديمقراطي للحد من ظواهر سلبية مثل التطاول على القانون، وإقصاء وتخوين الآخر، والتهرب من المسؤولية، والتهويل والتعميم بعيداً عن الموضوعية، والمجادلة بعيداً عن الاستماع.

حيث من المؤمّل أن يساهم البرنامج في توعية المواطن خاصة فئة الشباب من طلبة المدارس والجامعات بحقيقة الديمقراطية وقوتها كأداة يمتلكها المواطن لإحداث التغيير الإيجابي، ورسم المستقبل.

## صندوق دعم المشاريع العلمية في الشرق الأوسط

انسجاما مع رؤى جلالة الملك عبدالله الثاني اطلق مؤتمر البتراء الثالث للحائزين على جائزة نوبل عام ٢٠٠٧ صندوق دعم المشاريع العلمية في الشرق الأوسط الذي شهد الانطلاقة والتدشين الفعلي خلال المؤتمر الرابع عام ٢٠٠٨ برأسمال تأسيسي مقداره ١٠ ملايين دولار (ما يعادل ٧ ملايين دينار) ساهم جلالته بمليوني دولار منه ليبدأ أعماله وإسهاماته في نشر التعاون العلمي بين المؤسسات الأكاديمية في الدول العربية والمنطقة وترسيخه.

ويكرّس الصندوق لدعم البحث العلمي الذي يقوم به الطلاب في مرحلة الماجستير في العلوم. وسيشجع هذا الدعم التعاون ما بين البلدان، في إطار غير ربحي، كما سيعمل أيضاً على تسهيل التعاون بين العلماء في الجامعات في مختلف أرجاء الشرق الأوسط. وسيوجه الصندوق اهتماماً خاصاً لمبادرات البحث العلمي الموجهة للتعامل مع التحدّيات التنموية الملحّة التي تتجاوز حدود البلد الواحد مثل: الطاقة، ومصادر الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، والبيئة، والصحة، والتكنولوجيا.

## مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير

في الرابع والعشرين من آب/أغسطس عام ١٩٩٩ صدرت الإرادة الملكية السامية بتأسيس مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (كادبي)، ليكون مؤسسة عسكرية / مدنية مستقلة تعمل تحت مظلة القوات المسلحة الأردنية، وتُعنى بالبحث والتطوير بهدف توفير حلول مُثلى في المجالات الدفاعية محليا وإقليميا وعالميا، وللإسهام في توفير قدرات وطنية ترفد القوات المسلحة الأردنية بالتكنولوجيا العسكرية الرفيعة تمهيداً لإيجاد قاعدة صناعية متطورة في الأردن.

ويتولى (كادبي) تزويد القوات المسلحة الأردنية بخدمات فنية وعلمية متقدمة في مجالات عدة، تشملُ الأبحاثَ الهندسية، والأبحاثَ التطبيقية. إضافة إلى استقطاب المشاريع البحثية ذات القيمة المضافة وتطوير مفاهيمها إلى تصاميم، ومن ثم ترجمة هذه التصاميم إلى واقع عملي من خلال صناعة عيناتَ قابلة للتجربة والاختبار، تمهيداً للانتقال إلى مرحلة الإنتاج الفعليّ وفقا للمقاييس العالميّ، ما جعل المركزَ موئلا للإبداع والابتكار.

وتتلخص رؤيا المركز في أن يكون الشريك المفضّل للصناعة الدفاعية في العالم. ولتحقيق ذلك، يركّز على تصميم وتطوير وإدارة مجموعة من المنتجات والحلول التي تلبي احتياجات الجهات المعنية، بل وتتخطاها. تتلخص رسالة المركز في تصميم واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتطويرها وتحسينها، لتلبية الاحتياجات المتغيرة للزبائن من المنتجات والخدمات والحلول في مختلف المجالات، ابتداء من الصناعة الدفاعية العسكرية وانتهاء بالدفاع المدني.

## تدريب وتشغيل الشباب

في رسالة وجهها جلالة الملك إلى رئيس الوزراء في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ بمناسبة الذكرى الحادية والستين لعيد استقلال المملكة، أعلن جلالته عن إطلاق برنامج استخدام مدنيين في القوات المسلحة الأردنية للعمل في قطاع الإنشاءات بهدف إعداد وتدريب قوى عاملة أردنية ذات مهارات وكفاءات عالية للحد من الفقر والبطالة، وتعزيز روح الانتماء الوطني والانضباط والالتزام لدى جميع المشاركين في المشروع.

الدوافع وراء إطلاق مثل هذا المشروع تمثلت في الزيادة الكبيرة المتوقعة في حجم الاستثمار في قطاع الإنشاءات خلال السنوات الخمس ٢٠٠٨-٢٠١٢، وحاجة القطاع إلى نحو ١٥٠ ألف فرصة عمل.

ونفذ المشروع بالتعاون ما بين القوات المسلحة ووزارة العمل ومؤسسات القطاع الخاص، حيث سيتم استخدام ٣٠ ألف مستخدم مدني في القوات المسلحة على عدة مراحل ولمدة خمس سنوات وتدريبهم على ٣٧ مهنة في مجال الإنشاءات، ويتقاضى كل متدرب راتبا شهريا قدره ١٩١ دينارا، ويحصل المتدرب على الامتيازات الأخرى التي يتمتع بها منتسبو القوات المسلحة من ضمان اجتماعي وتأمين صحي والسكن والمواصلات والطعام والشراب، بالإضافة إلى شهادة مهنية مصدقة.

## مركز الملك عبدالله الثاني للتميز

تأسس مركز الملك عبدالله الثاني للتميز في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بهدف نشر ثقافة التميز، ليكون مرجعية وطنية لتحديد تنافسية الأردن من خلال تبني أفضل الممارسات ووضعها ضمن معايير الجوائز التي يطلقها ويطبقها في جميع القطاعات.

والمركز هو المرجعية الوطنية للنوعية والتميّز لدى المؤسسات العامة، واتحادات وروابط الأعمال الخاصة، والشركات، وموفري الخدمات التعليمية، والمؤسسات غير الحكومية. وهو يقيس قدراتها وفعاليتها في خدمة المَعْنيين بخدماتها، إضافة إلى قياس إسهاماتها في تحقيق التنافسية للاقتصاد الأردني.

يدير المركز عدة جوائز منها: جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية وجائزة الملك عبدالله الثاني للتميز للقطاع الخاص وجائزة الملك عبدالله الثاني للتميز لجمعيات الأعمال.

الى جانب العديد من المبادرات المتعلقة بمجالات تقنية المعلومات، التي ينبثق عنها: مبادرة ريتش والاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الالكترونية ومحطات المعرفة وملتقيات تكنولوجيا المعلومات، إلى جانب مبادرة مؤتمر البتراء للحائزين على جائزة نوبل، والتي عقدت عدة مؤتمرات، إلى جانب مجموعة الاحدى عشر ومبادرة إنشاء المجلس الاقتصادي الاستشاري.

# استقلال الأرض والإرادة.. خدمة لقضايا الأمة العربية

أجرت الحوار: نداء صالح الشناق

«يا جنودنا ويا أبناءنا انتم سياج وطنكم ويوم الاستقلال هذا هو الفجر اللامع من بريق سلاحكم»
الملك عبدالله الاول

في يوم الخامس والعشرين من شهر أيار يخلد الأردنيون ذكرى عزيزة على قلوبهم ذكرى الاستقلال، فهذه الذكرى ليست مجرد تاريخ يمر كل عام كاي تاريخ ويمضي بل ذكرى تجدد فينا الفخر والاعتزاز بالهاشميين الذين صاغوا معاني الاستقلال من خلال مبادئ الثورة العربية الكبرى التي قامت على الحرية والوحدة والحياة الكريمة

التقت الرأي استاذة التاريخ في جامعة ال البيت د.هند ابو الشعر والمؤرخ الدكتور بكر خازر المجالي للحديث عن بدايات الاستقلال ودلالاته.

## بزوغ فجر الاستقلال

قالت ابو الشعر: بالرجوع إلى المصادر التاريخية الموثقة كالصحافة والوثائق التي تعود لبدايات نشوء إمارة الشرق العربي، نجد أن الاستقلال كان هاجس أهالي شرقي الأردن، وقد نادوا باستقلال سوريا منذ عهد المملكة السورية، وعندما أنشأ سموّ الأمير عبد الله بن الحسين الإمارة عام ١٩٢١ م، كان هاجسه تحقيق استقلال الإمارة، وبعد مرور عامين فقط على التأسيس، سافر الأمير عبد الله ومعه رئيس المستشارين رضا باشا الركابي وكاتب الأمير الخاص محمد بك الأنسي وطبيبه تيسير الخاني إلى لندن للمفاوضة على استقلال الإمارة.

واشارت د.ابو الشعر إلى أن صحيفة البشير البيروتية في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٢م ذكرت بأن أهالي الإمارة كانوا يتوقعون وينتظرون نتائج طيبة لزيارة الأمير عبد الله إلى لندن، وهو ما صرح فيه الركابي في رسائله من لندن إلى أهالي السلط، مؤكدا بأنه بعد العودة من لندن سيتم تأليف مجلس عمومي نيابي للبلاد، وقد عاد الأمير عبد الله وترك الركابي للتفاوض مع الإنجليز، وعند عودة الركابي خطب في أهالي عمان وبعدها في أهالي السلط معلنا «أن هذه البلاد الشرقية نالت استقلالها تحت رئاسة الأمير عبد الله بن الملك حسين الأول، وإن حكومة الأميرهذه سوف تكون حكومة نيابية دستورية تسير بمعاضدة وإشراف مجلس نيابي يمثل البلاد تمثيلا كاملا ويقررّ نهائيا قانون البلاد، وهذا المجلس سوف يلتئم في أول نيسان القادم ويصير انتخابه من عموم أهالي هذه المناطق الشرقية أعني مناطق عجلون والبلقاء والكرك».

## مرحلة استقلال عام ١٩٢٣ م

واضافت د.ابو الشعر «أعلن الاستقلال عام ١٩٢٣ م، وكان هذا الحلم الذي أراده الأهالي بقيادة الأمير الهاشمي الذي وقف مع والده وأشقائه ومعهم أحرار العرب لتحقيق (النهضة العربية) أي الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م، لكن تحقيق الاستقلال التام الناجز كان يحتاج مصدرا ماليا يؤمن للدولة الحديثة الناشئة أول أسس الاستقلال بالاعتماد على الذات، وكانت الإمارة في البدايات تعتمد على دولة الانتداب، لذا لم تتوفر لسموّ الأمير ولا لأهالي الإمارة الفرصة الحقيقية لممارسة استقلال الإمارة التام، وكان عليهم أن ينتظروا حتى عام ١٩٤٦م ليتحقق لهذا الكيان العروبي بجيشه العربي الأردني، وبمكوناته القومية التي تستند إلى فكر الثورة العربية الكبرى الاستقلال الحقيقي الذي نقطف اليوم ثماره.

واكدت ابو الشعر أن جهود الأجداد والآباء للعيش في وطن حر مستقل نراها في كل ما تحقق للمملكة الأردنية الهاشمية من أمن وأمان واستقرار،ولا أظن أن هناك ما هو أثمن من استقلال وحرية الوطن، فلتهنأ الأجيال بنعمة الأمن والاستقلال، وليبقى الأردن ملاذ العروبة دائما.

## قصة استقلال المملكة الأردنية الهاشمية.. تاريخ وتحديات

يروي المؤرخ الدكتور بكر خازر المجالي عن بدايات الاستقلال: لم يطل ذلك الفرح العربي بأن كانت لهم الدولة المستقلة العربية في بلاد الشام باسم المملكة العربية السورية بقيادة الملك فيصل بن الحسين، هذه الدولة التي قامت على أسس من الديمقراطية وسارت بروح الدستور، وسعت نحو بناء بلاد الشام، ولكن كانت قوى التآمر والتصميم على تنفيذ المخططات السرية، فحدثت معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠ بعد أربعة أشهر تقريبا من إعلان الدولة العربية السورية المستقلة التي رفعت علما عربيا وأعلنت دستوراً متكاملاً وأنجزت انتخابات كاملة لكل البلاد.

واشار د.المجالي إلى زحف الأميرعبدالله بن الحسين من الحجاز إلى معان ليدخلها يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٠م أي بعد أربعة أشهر من معركة ميسلون، وهو يرفع راية الثورة العربية الكبرى التي ارتفعت لأول مرة عام ١٩١٧م لترتفع دوماً في سماء المجد والعزة، وتحولت معان إلى عاصمة لاحرار العرب فالتقوا من كل صوب يبايعون الأمير عبدالله ويعاهدونه على العمل من أجل الاستقلال العربي، وأن تبقى راية الثورة العربية خفاقة بمثل أهدافها يوم ارتفعت لأول مرة.

## معان.. أرض الأحرار

مضيفا أن معان التي تحلق بها الأحرار والتقوا في أحد مباني سكة الحديد الذي أصبح يعرف باسم قصر الملك عبدالله، وقد أطلق الأمير عبدالله على المبنى اسم مقرالدفاع الوطني، ليكون فعلاً مقراً للتخطيط السياسي والعسكري للمرحلة القادمة، وفيه كان صدور أول جريدة عربية في منطقتنا باسم «الحق يعلو».

ثورة عربية من جديد تنطلق من فوق أرض معان لتجدد يوم انطلاقة بني أمية من الجوار في اذرح في سنة ٣٦ للهجرة.

ويتابع د. بكر، ولتعيش مع روح الحميمة يوم زحفت منها الجموع لتؤسس الدولة العباسية عام ١٠٦ هجرية تقريباً،وتتجدد روح الثورة وهي تزحف من جديد تؤكد الأهداف وترفع الرايات التي ارتفعت لتبقى خافقات فتشهد معان حراكاً سياسياً هادفاً وإعدادا لمرحلة حاسمة فكان التتويج بالزحف يوم ٢٨ شباط ١٩٢١م من معان ويلقي الأمير عبدالله خطبة هي الوداع والشكر للأهل في معان ويقول سموه في خطبته:-

«إنني الآن مودعكم، وأود أن لا أرى بينكم من يعتز إلى إقليمه الجغرافي، بل أحب أن أرى كلاً منكم ينتسب إلى تلك الجزيرة التي نشأنا فيها وخرجنا منها، والبلاد العربية كافة هي بلاد كل عربي».

ويمضي قطار التأسيس نحو عمان، يسير نحو القطرانة، فتلتقي مشايخ الكرك وأهلها مع الأمير عبدالله تبايع الركب الهاشمي الذي يمضي نحو زيزيا ليبيت هناك، ويستعد لليوم الثاني من آذار فيدخل الركب الهاشمي عمان ظهراً ويلقي سموه أول خطاب هاشمي فوق أرض الأردن فيقول فيه:-

«ترحيبكم بنا واجتماعكم علينا أمر لا يستغرب، فأنتم لنا ونحن لكم. وإنني لم اغفل كلمة مما جاء به خطباؤكم.فوطنيتكم أمر لا يخفى، وضالتكم المنشودة هي حقكم الذي تطلبون. وإذا جاء الوقت لاستعمال ما تستعمله الأمم من القوة ووجدنا أنفسنا ضعفاء في العدد وفي العدة، فلن يغيرنا أن نموت في سبيل شرف الوطن والأمة. فأنا لا أريد منكم إلا السمع والطاعة. وما جاء بي إلى هنا إلا حميتي وما تحمله والدي من العبء الثقيل. ولو كان لي سبعون نفسا وبذلتها في سبيل الأمة، لما عددت نفسي إني فعلت شيئا»

## عمان: منطلق الدولة العصرية

واشار د.المجالي إلى أن مسيرة الدولة الأردنية بدأت من يوم أن حط الموكب الهاشمي الرحال فوق ربوة ماركا (مركة)، وتتوافد الجموع المؤيدة والمؤازرة، ويبدأ الأمير عبدالله بناء الدولة ويشرع في مفاوضات مع الحلفاء(الانجليز) لإرساء قواعد الدولة، وينعقد اجتماع هام في القدس في إحدى قاعات (اوغستا فكتوريا) والذي هو الآن مستشفى فوق جبل الزيتون في القدس، بحضورونستن تشرشل وهربرت صموئيل والكولونيل لورنس، وكان مع الأمير عبدالله (عوني عبدالهادي).

مضيفا انه تم التوصل إلى اتفاق من تسع نقاط، ليشرع بعدها سمو الأمير عبدالله بتأسيس الدولة الأردنية، ولكنه وبحكمة وبصيرة منه يرفض إعلان الدولة المستقلة حتى يستبين أمر هام طالما كانت تدعمه المنظمات الدولية والحلفاء، فيبدأ سموه مفاوضات أخرى من جديد مع عصبة الأمم المتحدة ومع بريطانيا لتعديل صك الانتداب وللاعتراف بأن شرق الأردن منطقة عربية خالصة لا تشملها أية مخططات ولا يمكن إلحاقها أو إتباعها لأية جهة كانت.

وبعد مفاوضات شاقة ورغم مقاومة وضغط الوكالة اليهودية وأعوانها، ينجح الأمير عبدالله في التوصل إلى التعديل المطلوب، ويتم استثناء ارض شرق الأردن من أية مخططات، وهنا يتسنى للأمير عبدالله أن يشرع في خطوات إعلان استقلال الدولة الأردنية، فيجري الاحتفال بذلك رسمياً في ٢٥ أيار من عام ١٩٢٣م وليكون فعلاً استقلال الأرض واستقلال الإنقاذ والتحرر، وانتزاع منطقة عربية من بين براثن ومخالب المتآمرين.

## هكذا تم إنقاذ الأرض

وبين د.المجالي انه بعد اتفاقية سايكس بيكو أيار ١٩١٦م، وبعد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩م، وبعد مؤتمر القاهرة آذار ١٩٢١م، جاء دور عصبة الأمم المتحدة لتصدر صك الانتداب على شرق الأردن وفلسطين، والقارئ والمحلل لصك الانتداب يرى أنه يحمل روح وعد بلفور ويمهد لتطبيق نصوصه على الأرض العربية من الساحل وحتى خط سكة حديد الحجاز شرقا مبتلعاً ارض فلسطين كاملة وكامل ارض شرق الأردن باستثناء الصحراء المجاورة لسورية شمالاً والعراق شرقاً والحجاز جنوباً. وقد نصت المادة (٢٥) من صك الانتداب انه (يحق للدولة المنتدبة أن تؤجل أو توقف تطبيق أية شروط تراها غير ملائمة للمناطق الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن).

ابتدأ نضال الأمير عبدالله في محاولة تعديل مواد الانتداب، وإلغاء هذا البند لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، طالما أن فلسطين محتلة بالكامل، وكانت البداية من يوم بدء المحادثات مع ونستون تشرشل في ١٩٢١/٣/٢٨م،واشترط الأمير عبدالله انه لا يمكن قيام دولة في شرق الأردن وهي مهددة بخطر الضم عدا عن التصريحات التي كانت تصدر من هنا وهناك وتطالب بضم شرقي الأردن إلى فلسطين تمهيداً لإنشاء الكيان اليهودي، ونجح الأمير عبدالله بدفع الحكومة البريطانية إلى تقديم مذكرة إلى عصبة الأمم المتحدة يوم ١٩٢٣/٩/٢٣م هذا نصه:-

«لا تطبق المادة الآتية من نظام الانتداب الفلسطيني في القطر المعروف بشرق الأردن الذي يشمل جميع المقاطعات الواقعة إلى شرق خط ممتد من نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين إلى الغرب من بلدة العقبة- ماراً بمنتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن حتى المنطقة التي يلتقي بها هذا النهر بنهر اليرموك فمنتصف هذا النهر حتى الحدود السورية».

وأكد د. المجالي أنه تم إلغاء قرارات أخرى متعلقة به وردت في نص صك الانتداب ويعتبر هذا القرار هو الخطوة الأولى في إرساء قواعد الاستقلال الأردني وتخليص أرض عربية من مخططات لابتلاعها فولدت من يومها الدولة الأردنية فوق الأرض العربية ذات التاريخ الأصيل والجذور الضاربة في عمق الحضارة العربية والإسلامية، وهنا نقف عند الأهمية التاريخية والمصيرية للزحف الهاشمي من الحجاز إلى معان فإلى عمان.

واشار إلى أن شرق الأردن كانت في عهد المملكة العربية السورية تشكل المحافظة الجنوبية، وكان محافظها هو السيد رضا رشيد الركابي، وحين زحفت فرنسا صوب دمشق وكانت معركة ميسلون في ٢٠ تموز ١٩٢٠ فهي قد دخلت إلى المنطقة المخصصة لها بموجب اتفاقية سايكس بيكو، وأهملت بقية النواحي في الوقت الذي كانت فيه فلسطين تحت السيطرة الكاملة للقوات البريطانية باسم الانتداب البريطاني على فلسطين.

مضيفا أن شرق الأردن بقيت بدون أي شكل من أشكال الإدارة فأرسلت بريطانيا مندوبين بريطانيين ثلاثة إلى مناطق (عجلون والسلط والكرك) للمساعدة في إدارة شؤون البلاد مع الحكومات المحلية التي تشكلت فيها، وهذه الحكومات كانت ضعيفة ولا تملك امراً... ولعل بريطانيا كانت تريد أن تبقي المنطقة بهذه الهيئة إلى أن يحين الوقت لتنفيذ وعد بلفور وضمها إلى الكيان الصهيوني الذي تبدأ حدوده من ساحل البحر المتوسط وحتى حدود سكة حديد الحجاز شرقاً وقد حاولت الصهيونية وبذلت كل جهدها لان تبقى منطقة شرق الأردن جزءاً من فلسطين، حتى تكون جزءاً من الوطن القومي اليهودي كما نص عليه وعد بلفور، واثبت تالياً نص رسالة تقدم بها الوفد الصهيوني إلى مؤتمر الصلح في باريس ويعود تاريخ الرسالة إلى فترة انعقاد المؤتمر في ٣ شباط ١٩١٩م، والتي توضح حدود فلسطين حينها حسب زعمهم:

«أن تشمل فلسطين غرب الأردن وشرقه وجنوب لبنان أيضا، وان تكون حدود فلسطين تابعة إجمالا للخطوط المبينة على النحو التالي:-

في الشمال يبتدئ الخط من نقطة على البحر المتوسط على مقربة من جنوبي صيدا، ثم يسير على سفوح التلال أو الجبال اللبنانية حتى جسر القرعون، ثم باتجاه البيرة فاصلا بين حوضي وادي القرن ووادي اليتم، ومن هناك جنوباً فاصلاً بين السفوح الشرقية والغربية لجبل حرمون (الشيخ) حتى غرب (بيت جن) ثم شرقا محاذيا القسم الشمالي من نهر المغنية حتى يصل إلى خط سكة حديد الحجاز فيكاد يتصل به من الجهة الغربية.

من الشرق: يسير خط الحدود على مقربة من خط سكة حديد الحجاز حتى ينتهي في العقبة.

من الجنوب: يتفق مع خط الحدود الحالية مع مصر

## من الغرب: البحر الأبيض المتوسط»

مشيرا إلى بروز ضابط بريطاني اسمه (ماينرتزهاجن) ويعمل في قيادة جيش اللنبي، وقد وضع خطة للسيطرة على شرق الأردن وطلب بأن يضم البتراء إلى فلسطين، وسجل غضبه الشديد فيما بعد على بريطانيا لأنها تتجه لتأسيس دولة عربية في شرق الأردن على حساب الوطن القومي اليهودي.

وقدم وايزمن مقترحاً باسم اللجنة التنفيذية الصهيونية لتهجير ٧٠ ألف يهودي من القوقاس ليستوطنوا في شرق الأردن، وكان هذا الاقتراح مباشرة بعد وصول الأمير عبدالله إلى عمان في آذار ١٩٢١م، واتهم بريطانيا بالتواطؤ مع الأمير عبدالله.

مؤكدا د. المجالي الخطوة العظيمة لوصول الأمير عبدالله إلى عمان، وأهمية أبعادها السياسية والتحريرية والتي تمثلت في تخليص أرض من مخططات كان يجري تنفيذها بروية ودهاء.

ولعل المرء يسأل نفسه ماذا سيجري في المنطقة لو لم يزحف الأمير عبدالله إلى هذه المنطقة وينشئ فيها دولة وينقذها من المخططات،

ما هو شكل المنطقة الآن وما هي اللغة التي قد تكون مستعملة حاليا وما هي الحضارة والثقافة السائدة فيها؟

عمان الإشعاع الحضاري والمركز الجديد للعروبة والقومية الأصيلة، تبدأ مسيرة الاستقلال المؤسس على ثقافة المواطنة الحقيقية والانتماء الصحيح للأرض وصيانة المنطقة وإنقاذها من كل مخططات ممكنة.

عمان العاصمة، والأردن الدولة، التي ولدت يوم ٢ آذار ١٩٢١م واستقلت بعد أن حازت الأرض يوم ٢٥ أيار ١٩٢٣م لتبدأ مسيرة نحو الدولة المعاصرة القادرة على أن توظف استقلالها لخدمة العروبة وقضاياها، فما بين ١٩٢١م وحتى الاستقلال الأول ١٩٢٣م جرت حوادث حاسمة ومواقف دقيقة نجحت القيادة الهاشمية في التعامل معها لضمان ثبات مسيرة الدولة، ومن بعد ذلك فإن الأردن قد سار بخطوات دستورية وقانونية وفق ثوابت ورؤى نحو تثبيت استقلال الأرض وتأكيد السيادة والوصول إلى الاستقلال التام.

## خطوات استقلالية

وأشار د. المجالي إلى خطوات استقلالية قرأ فيها تصميم القيادة الهاشمية على الوصول إلى الاستقلال التام وأن يضمن الأردن الإعتراف الدولي باستقلاله كدولة دستورية فوق أرض عربية، فكانت هذه الخطوات التي ترسم مسيرة الاستقلال الوطني الأردني:-

×× تمكن الأردن من إصدار القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن والذي بموجبه تسمت الأردن لأول مرة باسم شرق الأردن اعتبارا من يوم ١٩٢٨/٤/١٦.

×× بدأت الحياة الديمقراطية في الإمارة الأردنية، وتشكلت المجالس التشريعية المنتخبة وبلغت خمسة مجالس تشريعية.

×× كان توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية الأولى يوم ٢٠ شباط ١٩٢٨، والتي اعتبرت الأردن كدولة مستقلة تمتلك السيادة الكاملة والقدرة على إدارة شؤونها.

×× بموجب المعاهدة هذه فقد خاض الأردن الحرب العالمية الثانية إلى جانب بريطانيا ووصلت القوات الأردنية إلى مدينة حمص في سوريا والحبانية في العراق وشاركت قوات حراسة أردنية في ميدان معركة العلمين في مصر وانتشرت سرايا الجيش الأردني فوق ارض فلسطين.

×× بدأت المراسلات والمذكرات والمفاوضات الأردنية البريطانية لمنح الأردن الاستقلال التام والتي يعود تاريخ أول رسالة إلى يوم ١٩٤٢/١/٦م.

×× في تموز ١٩٢٤ تلقت الحكومة الأردنية رسالة من الحكومة البريطانية موجهة إلى سمو الأمير عبدالله تقول فيها:- أنها «تنوي إنهاء انتدابها عندما تنتهي الحرب، وأنها ستنظم علاقاتها مع الأردن بموجب معاهدة جديدة.

×× التقى رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى مع وزير الدولة البريطاني ادوارد كريج وسلمه رسالة من سمو الأمير عبدالله في (ذات شهر تموز ١٩١٤) يقول فيها: «أن الأردن ما زال تحت الانتداب بينما أحرزت أقطار عربية أخرى استقلالها» وتذرع الوزير بأن الحرب لم تنته بعد وانه لا بد من الصبر.

×× وجه الأردن مذكرة إلى الحكومة البريطانية بتاريخ ١٩٤٥/٦/٢٧ تطالب فيها بالبدء بالمفاوضات لمنح الأردن الاستقلال التام، وهذه المذكرة قد تضمنت قرار مجلس الوزراء رقم (٤٨) في ذات التاريخ يقول:- أن الوقت قد حان لكي تبرّ بريطانيا بوعودها، على أساس أن الأردن له الحق في الاستقلال.

×× كتب الأمير عبدالله رسالة إلى المندوب السامي البريطاني في القدس بتاريخ ١٩٤٥/٦/٢٧م يقول فيها: انه وشعبه وحكومته لا يشكون في أن الحكومة البريطانية ستولي المطلب الأردني اهتمامها.

×× في ٢٤ تموز ١٩٤٥ بعث المندوب السامي البريطاني المذكرة الأردنية إلى وزير المستعمرات، ووضع توصيته بضرورة البدء في المباحثات مع الأردن ووضع توصيته بقوله:-

إن هناك شعور بالصداقة تجاهنا في الأردن فعلينا أن لا نخاطر بفقدانه إذا نحن ما طلبنا أكثر من اللازم، وها قد انتهت الحرب في أوروبا وهذا هو المهم».

×× عندما تسلم المستر إتلي رئاسة الحكومة البريطانية مكان المستر تشرشل أرسل الأمير عبدالله إليه رسالة تهنئة،ومما جاء في الرسالة قول سموه:-

«إن الرأي العام الأردني قد اعتراه الغم لأنه رأى أن سائر الأقطار العربية تُفتح لها الأبواب وأنها هي يُرجأ أمرها من حين إلى حين». واختتم الأمير رسالته قائلا انه وشعبه يريان أن من حقّهما الإلحاح للتعجيل في البت في مصير البلاد بسرعة، وانه لا بدّ أن يكون لمسألة فلسطين ولمسألة سوريا، وهي جزء من البلاد، شأن عظيم في المذكرات المقبلة».

واتبع الأمير رسالته هذه برسالة أخرى إلى اللورد غورت المندوب السامي، قال فيها: انه يود أن يطمئن على أن الحكومة البريطانية مهتمة بتحقيق أماني الأردن حتى تصبح «عهدياً وسياسياً في مرتبة البلدان العربية المستقلة المجاورة «. ثم كرر ما جاء في رسالته السابقة من قلق الرأي العام في الأردن على التأخير الواقع في تحقيق تلك الأماني المشروعة.

×× اجتمعت هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٦/١/١٦م وفيه أدلى المستر ارنست بيفن وزير الخارجية البريطانية بتصريح هام أعلن فيه الاعتراف بأن شرق الأردن قد وصل إلى مستوى يدعو لإنهاء الانتداب ومنحه الاستقلال التام، وتالياً نص تصريح بيفن:

« اعتراف الحكومة البريطانية بتطوير شرقي الأردن تطوراً جعلها أهلاً للاستقلال التام ورفع الانتداب عنها، وان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستتخذ الخطوات السريعة لإعلانها: دولة مستقلة ذات سيادة «.

×× احتفل الأردن في ذات اليوم باستقلال البلاد الأردنية وانهالت البرقيات على الديوان الملكي الهاشمي تهنئ سيد البلاد بمنح الأردن الاستقلال، وبدأت الاحتفالات في مختلف أنحاء الأردن وعلى مدى عدة أيام، بدءاً من يوم ١٩٤٦/١/١٧م.

×× بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٤٦ غادر جلالة الملك عبدالله الأول الأردن إلى بريطانيا في زيارة رسمية بدعوة من رئيس الوزراء البريطاني للبدء بإجراءات الإعلان الرسمي لاستقلال الأردن، وقد كان ضمن الوفد الرسمي لجلالته رئيس الوزراء إبراهيم هاشم، وقد تركزت المباحثات على تنظيم العلاقات بين الدولتين ذلك بتوقيع معاهدة صداقة وتحالف تم توقيعها بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٢، وهي اتفاقية بين دولتين تمنح الأردن كامل الصلاحيات في شؤون الإدارة المحلية والدفاع وقد وقع المعاهدة عن الأردن رئيس الوزراء إبراهيم هاشم وعن الجانب البريطاني وزير الخارجية ارنست بيفن.

×× رفع مشروع المعاهدة إلى الحكومة الأردنية وقد تم المصادقة عليها يوم ١٩٤٦/٣/٣٠.

×× عقد المجلس التشريعي الخامس دورة استثنائية يوم ١٩٤٦/٥/٢٢ وصادق خلالها على تعديل القانون الأساسي لشرق الأردن وتم استبدال كلمات «صاحب السمو الأمير بـ(صاحب الجلالة الملك).

وكلمة الأمير بـ(الملك)وكلمة شرق الأردن بـ (المملكة الأردنية الهاشمية)

وهذا التبديل لهذه الكلمات جميعها أينما وردت في القانون الأساسي.

×× في ١٩٤٦/٥/٢٥ تم إعلان نص قرار الاستقلال وصادق عليه جلالة الملك بعد مصادقة المجلس التشريعي عليه.

×× اختار جلالة الملك عبدالله الأول أن يكون يوم ١٩٤٦/٥/٢٥م، هو يوم البيعة والاستقلال تيمناً بيوم الاستقلال الأول ١٩٢٣/٥/٢٥م، الذي هو شاهد على حقيقة الاستقلال الذي أنقذ الأرض وأوجد دولة عربية أصيلة صادقة التوجه ذات الوفاء للأمة.

×× جرت احتفالات رسمية بعيد الاستقلال وتسمى ذلك اليوم بيوم البيعة والاستقلال، وقد ألقى جلالة الملك عبدالله خطاباً للشعب والأمة هذا نصه:-

خطاب جلالة الملك عبدالله الأول أثناء الاستعراض العسكري

## في مطار ماركا يوم ١٩٤٦/٥/٢٥

جيشنا الباسل يسرنا أن نرى في مجالك عزة الوطن والقدرة القومية في الدفاع عن الحوزة وصيانة الحق، وان تكون تحيتك لنا رمزاً لطاعة الجندي وفنائه المطلق في العلم والوطن والقيادة.

يا جنودنا ويا أبناءنا: أنتم سياج وطنكم ويوم الاستقلال هذا هو الفجر اللامع من بريق سلاحكم، واني لمغتبط لما شهدت من حسن نظامكم وتدريبكم، وأرجو ان تكون العاقبة لكم ما دمتم المثل الذي يحتذى في التضحية باسم الأمة العربية وفي البسالة والطاعة، وأداء الواجب كان الله معكم وأعزكم وأعز الوطن بكم. ×× بتاريخ ١٩٤٦/٦/١٧ تمت المصادقة على المعاهدة الأردنية البريطانية واتخذ استقلال الدولة الأردنية الصفة الرسمية الكاملة.

×× صدر قانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٦ وهو قانون تعديل القانون الأساسي لشرق الأردن الذي تضمن القرار التاريخي بإعلان الأردن دولة مستقلة استقلالاً تاماً.

×× في نفس يوم الاستقلال ١٩٤٦/٥/٢٥ جرى استعراض عسكري كبير في مطار ماركا (والتي حملت فيما بعد اسم قاعدة الملك عبدالله الأول)، وألقى جلالة الملك عبدالله كلمة هذا نصها:

كلمة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الأول يوم ١٩٤٦/٥/٢٥

ابدأ بحمد الله على نعمائه واصلي وأسلم على سيدنا محمد نبي الرحمة وعلى إخوانه من الأنبياء والمرسلين جميعا صلاة دائمة طيبة مباركة. ثم أشكر شعبي العزيز وحكومتي المؤتمنة لما بايعا به وما حقق بما أيدنا ووفقنا من أمل البلاد وأماني (الثورة العربية التحررية)، وذلك بإعلان بلادنا الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تاما تعتز بأن تظل الوفية لميثاق الوحدة القومية والمثل العربية، وانه لمن انعم الله أن يدرك الشعب بأن التاج معقد رجائه ورمز كيانه ومظهر ضميره ووحدة شعوره.

بل إنه لأمر الله ووصية رسله الكرام أن يطالع الملك الشعب بالعدل وخشية الله لأن العدل أساس الملك ورأس الحكمة مخافة الله.

وأننا في مواجهة أعباء ملكنا وتعاليم شرعنا وميراث أسلافنا لمثابرون بعون الله على خدمة شعبنا، والتمكين لبلادنا والتعاون مع إخواننا ملوك العرب ورؤسائهم لخير العرب جميعا ومجد الإنسانية كلها.

وإن مما ستحرص عليه بلادنا توطيد أحسن العلائق مع حليفتنا بريطانيا العظمى وسائر الدول الصديقة تأييداً للتعاون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة ومقاصد ميثاقها. على أننا ونحن في جوار البلد المقدس فلسطين العربية الكليمة، ستظل فلسطين بأعيننا متوجهين إلى الله العلي القدير بأن يسدد خطانا ويثبتنا في طاعته وحفظ أمانته وأن يهدينا صراطاً مستقيماً.

×× بتاريخ ١٩٤٧/٣/٤ تم تشكل أول وزارة أردنية في عهد الاستقلال برئاسة سمير الرفاعي.

×× تم وضع دستور جديد للدولة الأردنية وصادق عليه المجلس التشريعي بتاريخ ١٩٤٦/١١/٢٨ وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١/ شباط/ ١٩٤٧م.

×× في ١٩٤٧/١٠/٢٠ جرت أول انتخابات برلمانية في الأردن على أساس القانون الجديد، وقد تشكل مجلس النواب الأول من ٤٠ نائباً.

وقال د.المجالي هذه هي قصة الاستقلال للدولة الأردنية من حكومة الشرق العربي إلى إمارة شرق الأردن إلى المملكة الأردنية الهاشمية، استقلال عربي قد أنقذ أرضا من مخططات استهدفت الهوية والأرض والمصير العربي، استقلال أثمر في دولة حضارية عصرية امتلكت جيشاً قوياً ومؤسسة حكم امتازت بالحكمة وإدراك الأهداف،

فكان هو الاستقلال الذي منح الدولة فرصة الدخول في حرب عام ١٩٤٨، فأنقذ الأردن بفضل جيشه الباسل القدس الشريف والأرض التي عرفت باسم الضفة الغربية، لتكون هذه فيما بعد النواة لدولة فلسطين وتثبيتا لحقوق الأهل.

هو الاستقلال الذي سار في خطوات مدروسة منذ عام ١٩٢١م ليمضي في طريق إنقاذ الأرض العربية وفي سبيل تثبيت الحقوق العربية، هو الاستقلال الذي أكد روح الثورة العربية، واستمرار رفع رايتها: راية النهضة والاستقلال،

استقلال أرسى قواعده الملك المؤسس عبدالله بن الحسين وأكده دستوريا المغفور له الملك طلال بن عبدالله، وليرتفع بنيان الوطن ويعلو شأنه في عهد الملك الباني الحسين بن طلال طيب الله ثراه وليمضي الأردن قدما في سبيل البناء والإعمار والنهضة في عهد الحداثة والتقدم برعاية جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم الذي أراد الأردن دولة علمية عصرية، تتطلع للمستقبل بعين الغد المشرق وبرؤى القيادة التي تحقق الوطن الآمن المستقر، المتطور في اقتصاده، المفتوح، والثابت في سياسته المعتدلة، والعزيز بإنسانه العظيم المؤمن بربه القدير والسائر على هدى الإسلام السمح المعتدل والوسطي.

# الإصلاح الشامل.. الإنجازات والتحديات

د صالح إرشيدات
وزير سابق

في يوم الاستقلال نستذكر العمليات الاصلاحية والتقييمية لمسيرة الأردن النهضوي والسياسي منذ تأسيس الدولة الأردنية.

والاصلاحات هي سمة تميزت بها الدولة الأردنية، وهو ما ساهم دوماً في مواجهة كل التحديات التي واجهت مسيرة الأردن منذ حرب ١٩٤٨ مروراً بنكسة ١٩٦٧ وما تلاها من هجرات (لجوء ونزوح) قسرية عربية والتي استمرت حتى اليوم وكان آخرها النزوح العربي مع بداية ما يسمى «الربيع العربي» الذي بدأ عام ٢٠١٠ وما زال مستمرا حتى يومنا هذا.

وهناك أحداث كبيرة حصلت في الشرق الأوسط (العالم العربي) في السنوات الأخيرة أبرزها الإطاحة بكل من النظام التونسي والمصري والليبي واليمني، كما تجري حالياً أحداث عنيفة واقتتال داخلي في سوريا حيث هناك مطالب بالانتقال بالحكم إلى الديمقراطية والتعددية السياسية بدلاً من الانفراد بالسلطة.

والأردن لم يكن بعيداً عن حركة الاحتجاجات الشعبية التي سادت المنطقة إبتداءً من بداية الربيع العربي، وخرجت الجماهير الأردنية بأكثر من ٧٠٠٠ مظاهرة واعتصام في شوارع المدن الأردنية وتركزت مطالبها بإصلاحات دستورية وسياسية وإدارية ومكافحة الفساد، إلا أن الأردنيين يجمعون على القيادة الهاشمية ،وطالبوا بإصلاح النظام.

فجاءت مبادرة الملك عبدالله الثاني بالاستجابة لمطالب الجماهير والبدء بوضع برنامج واسع للإصلاح السياسي والإجتماعي والدستوري

فتم تشكيل لجنة حوار وطني في ٢٠١١/٣/٢٩ ضمّت ممثلين عن القوى السياسة والوطنية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات والاتحادات والشباب والجامعات والنواب والأعيان لوضع تصورات حقيقية لقانون الإنتخابات البرلمانية وقانون الأحزاب الأردني.

كما شكل الملك لجنة ملكية لتعديل بنود الدستور وخصوصاً المواد التي اضيفت اليه خلال الستين عاماً الماضية.

كما أن الحكومة ومجلس النواب بدا منذ الأحداث الشعبية في آذار ٢٠١١ بإنجاز حزمة قوانين إصلاح كثيرة مثل قانون نقابة المعلمين وقانون البلديات، وقانون الإجتماعات العامة

## مشاريع الإصلاح الأردنية

في عام ١٩٨٨ بعد أحداث مدينه معان المشهورة، خرجت الجماهير الأردنية تطالب باصلاحات سياسية واجتماعية ودستورية واسعة على رأسها في مجال الحريات العامة وحقوق المواطنين بالتعبير

استجابت القيادة الأردنية الهاشمية لمطالب الشعب ونبض الشارع واجرت انتخابات نيابية نزيهة سمحت لكل القوى والافكار السياسية بالمشاركة السياسية في الانتخابات، وفازت قوى المعارضة السياسية من الاحزاب القومية واليسارية والاسلامية بمقاعد نيابية.

ولكن منظومة الاصلاح والديمقراطية ووتيرة الاصلاح والديمقراطية تلك (الميثاق الوطني) وتوصياته تراجعت بعد سنوات وعادت احداث الشرق الأوسط لتشكيل عائقا» امام استمرارية عملية التحول للديمقراطية وخفضت وتيرة الاصلاح حيث أعطيت مشاريع السلام العربية والاسرائيلية أولوية على مشاريع الاصلاح السياسية.

تميز عهد الملك عبدالله الثاني الذي تولى الحكم بعد وفاة المرحوم الملك حسين عام ١٩٩٩ باقدامه على اصلاحات جريئة فى المجالات الاقتصادية والتشريعية،وخطا خطوات واسعة لتعزيز اندماج الأردن فى الاقتصاد العالمي،وانضم الأردن عام٢٠٠٠ إلى منظمة التجارة العالمية ووقع عام ٢٠٠١ اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية ،وانشأ برامج المنطقه الصناعية النوعية المرتبطة بالاسواق الاميركية، كما تم خصخصة الاتصالات واجراء اصلاحات ادارية واسعة.

كما اطلق سلسلة من المبادرات السياسية الاصلاحية مثل الأردن اولا، وكلنا الأردن ٢٠٠٢، والاجندة الوطنية ٢٠٠٥، ووثيقة الأردن لعام ٢٠٢٥ ، ويقصد بها توفير نقاش عام حول اهداف التنمية والتحول، والتحديث الاقتصادي والاصلاح فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وللاسف فان كثيرا من مخرجات المبادرات والاصلاحات السياسية لم تطبق على ارض الواقع الفعلى، وخصوصا فيما يتعلق بقانون الانتخاب والاحزاب والتنمية السياسية.وجاء تأجيل الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠١ ليزيد التوتر على الساحة الداخلية.

الا ان الحديث الايجابي عن تطوير الحياة الحزبية والسياسية برز عام ٢٠٠٢ وامتد حتى عام ٢٠٠٥ ، وبلغ ذروته ابان فترة الربيع العربي عام ٢٠١١ وتراجع في السنتين الماضيتين من خلال طرح مبادرات سياسية وانشاء وزارة للتنمية السياسية.

في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٥ حاول الأردن العودة سريعا» إلى تنشيط الحياة السياسية ووضع تصور لآلية سير الاصلاحات السياسية والاقتصادية ، وتم وضع منظومة الأجندة الوطنية التي كانت برعاية ملكية وبمشاركة برلمانية وشخصيات وطنية تمثل معظم الشرائح وطلب منها ان تضع تصورا» للأردن الجديد كما أسموه ولكن مخرجات لجنة الاجندة الوطنية التسعة والتي شملت اصلاحات في كل نواحي الحياة الأردنية مثل التعليم / الصحة / الانتخابات / الأحزاب / البطالة / الفقر وحريات وحقوق المواطنين جمّدت مرة أخرى ووضعت في الأدراج.

## «الربيع العربي»

سارعت القيادة الأردنية منذ بداية الربيع العربي٢٠١١، وشكلت الحكومة لجنة الحوار الوطني من ٥٢ شخصا» يمثلون الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والنواب والمرأة والشباب والجامعات ،لدراسة وتجهيز قانون انتخاب عصري ديمقراطي وتجهيز مشروع قانون أحزاب ودراسة أية تعديلات دستورية بخصوص تفعيل هذين القانونين.

١- شكل الملك لجنة ملكية لدراسة بنود الدستور

٢- اجرت الحكومة الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣ على قانون انتخابي جديد رقم ٢٥ لعام ٢٠١٢ وقاطعته الحركة الاسلامية وبعض الاحزاب اليسارية.كما لم تسهم القائمة الوطنية المضافة إلى القانون الجديد، فى ايصال الاحزاب إلى البرلمان بالشكل المؤمل.

كما لم يساهم قانون الاحزاب الجديد رقم ١٦ لعام ٢٠١٢ على تجذير الحياة السياسية وتوسيع المشاركة السياسية والشعبية فى العمل العام.

٣- شكلت الاوراق النقاشية الخمس لجلالة الملك والتي اطلقها الملك عام ٢٠١٢ لتأكيد التزامه بالاصلاح الشامل وصولا إلى الدولة المدنية الحديثة، حافزا قويا للقوى السياسية للمشاركة فى الانتخابات والحياة السياسية وذلك لما احتوته من افكار ملكية متقدمة من اجل تعزيز الديوقراطية وتداول السلطة التنفيذية والحكومات البرلمانية، والاعتراف بدور الاحزاب فى النظام السياسي.

## التحديات القادمة

اليوم ما هو التصورالمستقبلي لأردن الغد والمستقبل وهل خرج الأردن باصلاحات دستورية وسياسية واجتماعية تلبي مطالب القوى الشعبية والسياسية والاجتماعية وتحافظ على نسيج الدولة متماسكا» أم أنه يسير بعكس الاتجاه. وما تأثير ما يجري في دول الجوار سوريا والعراق من احداث واقتتال على الأردن.

الملك من جانبه اكد مرارا ان التعديلات الدستورية التي اقرت ليست نهاية المطاف وان الاصلاح مستمر وضروري ولكنه متدرج، وان مجلس النواب شريك فى صنع القرار وان الاجندة الاصلاحية طويلة وستشمل التعليم والادارة الأردنية والقطاعات الاقتصادية المختلفة والطاقة والمياه ومحاربة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية واستقلال القضاء.

اقرمجلسا النواب والأعيان في شهر سبتمبر٢٠١١ التعديلات الدستورية والتي لاقت ارتياحا» شعبيا» وسياسيا» هائلا» (ماعدا المعارضة الاسلامية) وأكدت رغبتها في المحافظة على الأمن والاستقرار وحماية المنجزات الوطنية. واعتبرت ان التعديلات الدستورية المنجزة ستعزز:

## النهج الديمقراطي

أرجو أن أؤكد بعض الحقائق، حول العملية الإصلاحية وما يسمى بالربيع العربي.

أولاً: إن الحراك الشعبي العربي هو استحقاق تاريخي ومحطة للتقييم، وشمل العالم العربي كله بما فيه الأردن وبدرجات متفاوتة وان أسبابه معروفة للعالم كله، وعلى رأسها يأتي موضوع حقوق الإنسان وغياب العدالة الاجتماعية وسيادة القانون

ثانياً: إن الأردن وبدرجات يمكن ملاحظتها بالمقارنة مع معظم الدول العربية تميز عن غيره بحجم هذه الاختراقات. ويعود السبب إلى أن الأردن مارس إصلاحات عديدة على مر السنين، ومشاركة شعبية في مراحل متعددة خلال حياته الطويلة، لعل أهمها الميثاق الوطني لسنة ١٩٩٠، ومبادرة كلنا الأردن لسنة ٢٠٠٢، والأجندة الوطنية لسنة ٢٠٠٥، وهذا لا يعني أبداً أن الأردن ليس بحاجة إلى الإصلاح الشامل.

ثالثاً: إن الإرادة السياسية حول الإصلاح الشامل متوفرة وراغبة ولديها مرونة تجاه المطالب الشعبية،، وباتجاه تعزيز مفهوم المواطنة وسيادة القانون والتعددية السياسية وصولاً إلى دولة مدنية ديمقراطية تعددية تؤمن بالحوار وتحمي الوحدة الوطنيه.

رابعاً: إن الأحزاب السياسية رغم أهمية دورها في العملية الديمقراطية والإصلاحية، إلا أنها ما زالت تواجه صعوبات منهجية في توطين المفهوم الحزبي وثقافته بين المواطنين والمؤسسات الوطنية،

## التحديات الخاصة بالعمل الحزبي

بالرغم من اعتراف الملك بدور الاحزاب فى النظام السياسي،ووجود قوانين احزاب منذ ١٩٥٤ الا ان الاحزاب لم تأخذ دورها الحقيقي فى النظام السياسي الأردني لاسباب موضوعية وذاتية وسيتعزز دورها من خلال قوانين انتخاب عصرية تعزز المشاركة الشعبية والسياسية والفكرية، وكذلك قانون احزاب جديد يجذر الحياة الحزبية شعبيا ومؤسسيا.

## التحديات الوطنية العامة

اولا: الإصلاح الشامل بأبعاده التشريعية والمؤسسية والإدارية في إطار من الديمقراطية والشفافية والمساءلة والتعددية والحداثة والذي يهدف إلى بناء دولة مدنية حديثة.

ثانيا:إصلاح الإدارة الحكومية ودعم استقرارها وحث الإدارات الحكومية على بلورة فكر إقتصادي وإداري وطني يوصل إلى تحقيق نمو إقتصادي حاسم وتحقيق العدالة الإجتماعية والتنمية المستدامة.

ثالثاً: ضرورة حسم الإدارة الحكومية لقضايا معلقة مثل المديونية، إصلاح التعليم وسيادة القانون وترسيخ مبدأ الشفافية ومواجهة شح الموارد مثل الطاقة والمياه.

رابعا:ضرورة إنقاذ القطاعات الإقتصادية من التدهور وبشكل أساسي الزراعة والتعليم والصناعة.

خامسا: تطوير المقدرة العلمية والتكنولوجية للمؤسسات العلمية كشرط أساسي للإنطلاق نحو المستقبل وبناء قاعدة راسخة من التفوق العلمي المرتبط بالإنتاج الصناعي والخدماتي.

×××

ويبقى: هل يستطيع الأردن بالرغم من كل مكونات التحديات الاقليمية والمتغيرات الدولية ان يحقق برنامج وثيقة الأردن ٢٠٢٥.

# تطور الحياة السياسية فى الأردن

العين م. موسى المعايطة

يحتفل الأردنيون في الخامس والعشرين من ايار من كل عام بعيد استقلالهم، واليوم مضى على الاستقلال ٦٩ عاما، يُشكّل هذا التاريخ منعطفاً تاريخيا في مسيرة بلد يقوده الهاشميون منذ اعلان الثورة العربية الكبرى، حيث استطاع المغفور له الملك المؤسس عبدالله الاول ان ينتزع استقلال الأردن من بريطانيا في ١٩٤٦/٥/٢٥، وتوقيع معاهدة الاستقلال التي كان من اهم بنودها: اعتراف ملك بريطانيا بشرق الأردن دولة مستقلة استقلالا تاما ويطالب بسمو الامير عبدالله ملكاً عليها، والغاء جميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة، ومنذ ذلك الحين اتسم النهج الهاشمي في الحكم في الأردن بخصوصية ميزته عن باقي انظمة الحكم في المنطقة، انعكست على كافة اطياف المجتمع وفئاته، واعتمد هذا النهج على مجموعة من الأسس وأهمها:

اعتبار المواطن الغاية والهدف الرئيسي عند القيادة، وذلك بجعله اولى اولويات الحكومات، وتوفير فرص العيش الكريم وحياة الامن والاستقرار ففي ذلك يقول جلالة الملك المعظم «ان الأردن الذي اسعى لبنائه هو الأردن الذي يمنح الفرص المتكافئة للجميع ولا يعطي امتيازات خاصة لأحد، فالشعب هو رأس المال الحقيقي».

وتنمية الموارد البشرية من اجل التوسع في تحقيق مشاركة اكبر قاعدة من الأردنيين من اجل تعزيز مشاركة وطنية واسعة في عملية التنمية المستدامة، وتعزيز مكانة المواطنين ورفع مستوى المعيشة لهم، وتحقيق النظام الاجتماعي السليم الذي يكفل الحقوق للجميع، والنظر إلى المواطن الأردني انه عماد العملية التنموية، والتأكيد على حريته وحقوقه وذلك كفله الدستور الأردني، والذي يعد من افضل الدساتير على مستوى العالم.

ورغم التحديات المحيطة في الاقليم المتمثلة بداية بالقضية الفلسطينية والاحتلال الصهيوني للضفة الغربية، والذي انعكست نتائجه على البلاد بشكل مباشر عام ١٩٤٨، ومن ثم ١٩٦٧ وموجات الهجرة المتتالية وفيما بعد حرب الخليج ١٩٩١، وفي الآونة الاخيرة نتائج ما يسمى بالربيع العربي، وتفاقم ازمة الارهاب في المنطقة وبالرغم من كل هذه التحديات قد اخذت الأردن على عاتقها الاستمرار بنهجها السامي الذي يعزز مسيرة الاستقلال من خلال تعزيز المسيرة الديمقراطية وتوسيع آفاق مشاركة الأردنيين في عملية صنع القرار، وفي قيادة مؤسساتهم الوطنية.

اذ شهدت مسيرة تعزيز التشريعات المتعلقة بالاصلاح السياسي طوال عقودها الماضية العديد من المحطات المضيئة التي جعلت من المملكة نموذجاً للديمقراطية وحرية الرأي والمشاركة الشعبية، فكان الأردن سبّاقاً حتى قبل بدء الربيع العربي في تطوير تشريعاته السياسية التي شهد عامنا الماضي ذروتها لما تضمنته من تعديلات جوهرية للعديد من القوانين الناظمة للحريات العامة تكللت بمجملها باصدار التعديلات الدستورية التي فتحت المجال الاكبر امام تعزيز الديمقراطية والحياة السياسية.

ويمكن القول ان التطور التشريعي المتعلق بالحياة السياسية في الأردن بدأ منذ نشأة الامارة، اذ جرت اول انتخابات عام ١٩٢٨ والتي نجم عنها المجلس التشريعي الاول، ثم توالت المجالس التشريعية حيث شهد الخامس منها صدور دستور المملكة عام ١٩٥٢ الذي ما زال معمولاً به حتى الآن والتعديلات التي اجريت عليه عام ٢٠١١، والتي تعد نتاجاً هاماً لجميع خطوات التطور على مسيرة الاصلاحات التشريعية الناظمة للحياة السياسية منذ استقلال المملكة، وتكمن اهمية هذه التعديلات بكونها ترسخ مفهوم التوازن المنشود في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بما يكفل تعزيز الاصلاحات التشريعية السياسية على النحو الامثل ويؤكد ان جوهر الاصلاح السياسي يكمن في تقوية المؤسسة البرلمانية. وقد حفظ التطور التشريعي للقوانين الناظمة للحياة الساسية على استمرارها وتعزيزها حيث شهدت المملكة العديد من المحطات المضيئة في هذا المجال من اهمها الغاء القوانين العرفية وعودة الحياة الديمقراطية النيابية عام ١٩٨٩ واقرار قانون جديد للأحزاب مطلع تسعينيات القرن الماضي الذي فتح الآفاق لتشكيل الاحزاب كمحطة هامة في تاريخ تطور الحياة السياسية في المملكة.

ومن اهم القوانين التي رسخّت مفاهيم تطور الحياة السياسية في الأردن تلك التي شهدتها المملكة مؤخرا وكأول مرة في تاريخها السياسي كقانون الهيئة المستقلة للاشراف على الانتخابات وقانون المحكمة الدستورية اضافة إلى ما يجري العمل عليه حالياً تحت قبة البرلمان لاصدار قانون جديد للاحزاب يهدف إلى تعزيز الحياة السياسية واصدار قانون الانتخابات الذي يُعد المدخل الرئيس لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار وتعزيز الحياة السياسية في جمع اوجهها.

وبعد ٦٩ عاما على الاستقلال يمكن القول ان الأردن بقيادته الحصيفة حافظ على مسيرة الاستقلال ومعانيها وقيمها، والتي تعني تحقيق العزة والكرامة للاردنيين بأن عزز مسيرة الاصلاح الديمقراطي والتطور الذي يمكن المواطنين من ادارة شؤون بلادهم، والآن تطرح القيادة الهاشمية تصورا هاما مطروحا للنقاش لمستقبل حياة الأردنيين وابنائهم وشكل بلدهم وهي الاوراق النقاشية الملكية، والتي طرحت افكاراً هامة تتقدم على الكثير مما طرح من النخب والقوى المجتمعية من اجل الوصول إلى الحكومات البرلمانية وتعزيز المواطنة الصالحة وابرز قيمها المشاركة الواعية الفاعلة.

# الاستقلال الاقتصادي.. قصة نجاح

**العين د. جواد العناني**

بكل المقاييس وبعد تسعة وستين عاماً من الاستقلال، فان المقارنة بين اقتصاد (١٩٤٦) واقتصاد (٢٠١٥) تبدو ضرباً من التبجح والمباهاة، ولكن الواقع ان الأردن انجز كل هذا التطور بالرغم عن الظروف وليس بسببها، ولو كانت الظروف اكثر تعاوناً وأقل تضاداً، لكان انجاز الأردن الاقتصادي اكبر واوضح.

فبعد الاستقلال بسنتين وقعت نكبة فلسطين، وتحولت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية من علاقة الكسب المشترك إلى علاقة الخسارة الفادحة والتحدي الكبير لمقدرات وطاقات الأردن، وقد ارتفع عدد السكان من حوالي نصف مليون نسمة إلى حوالي ٧٥٠ الفاً، أو بزيادة خمسين في المائة في غضون اشهر، وخسر الأردن آنذاك علاقاته مع فلسطين، وتحولت الحدود معها من الاخوة والصداقة إلى واقع حربي وتهديد عسكري مكلف.

وبعد الوحدة بين الضفتين، ازدادت مساحة المملكة الأردنية الهاشمية بالاندماج ولكن عدد السكان تضاعف إلى حوالي (٥ر١) مليون نسمة، لأن كل من كان يقيم على ارض المملكة بعد اعلان الوحدة صار اردني الجنسية والولاء حكماً.

ومر الأردن خلال عقد الخمسينات بعدد من محاولات الانقلاب على النظام، كما كان يجري في الاقطار العربية من حولنا، وكذلك تعاملت الانظمة الانقلابية العربية مع الأردن من منطلق انه ساحة خلفية لها تلعب فيها كيفما تشاء عندما تشاء.

ولكن الفترة العصيبة في عقد الخمسينات، ورغم تعقيداتها، انتقل الحكم فيها من المغفور له الملك عبدالله عام (١٩٥١) إلى المغفور له الملك طلال لفترة وجيزة ثم تولاه الراحل الباني المغفور له الملك الحسين بن طلال.

وخلال ما يقارب من خمسة عقود شهد الأردن خلالها حروباً وهجرات متتالية، واحتلالاً للضفة الغربية، ونزوحات بشرية كبيرة للأردن في الاعوام ١٩٦٧، ١٩٧٥ من لبنان و١٩٩٠/١٩٩١ من العراق، ونزوحاً وعودة لآلاف الأردنيين من الكويت ودول الخليج، وعام (٢٠١١) وحتى الآن من سوريا، ولكن دون تغير في جغرافيته، ومر في الأردن فترات انتعش فيها الاقتصاد وحتى وصل حتى التشغيل الكامل، وفترات كاد الاقتصاد فيها ينهار عام ١٩٨٩، وشهد خلال هذه الفترة مؤتمري قمة عقدا في الأردن، وخططاً خمسية وبرامج إصلاحية، وارتفاعاً في المديونية، ونمواً عبر كل مناطقه واستكمالاً لبناه وبناء جامعات ومعاهد متطورة، ومرافق صحية وشبابية يشار لها بالبنان.

وبنظرة خلفية جديّة وسريعة على كل هذه الاحداث، نرى ان الأردن، ما عرف الراحة لفترات طويلة، واذا أتته هذه الراحة في السنوات ١٩٧٤-١٩٨٤، الا انه عانى فيها من تدهور العلاقة مع سوريا بعدما نسق لثلاث سنوات معها تمهيداً لتكامل اقتصادي حقيقي، وقد انقسم الرأي بين البلدين بعدما قامت الثورة الايرانية عام ١٩٧٩، وعقد مؤتمر القمة الاقتصادي الاول في الاشهر الاولى من عام ١٩٨٠ حيث حضر الرئيس صدام حسين، وغابت سوريا وارسلت قواتها نحو الحدود.

واندلعت ابان هذه الفترة الحرب بين العراق وايران، وتقوت منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن الانجاز الاقتصادي ابان هذه الفترة كان ملفتاً للنظر حيث سجل معدلات نمو سنوية مرتفعة رغم ارتفاع الاسعار خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨١، بمعدلات بلغت ١٥٪ سنوياً ولكن البطالة كانت قريبة من الصفر، وفي هذه الفترة طال عمر الحكومة ليخدم الرئيس زيد الرفاعي مدة سبع سنوات على فترتين، والرئيس مضر بدران نفس المدة تقريباً، وخلال تلك الفترة، وشاهدنا انكفاء مصر إلى اتفاقية كامب ديفيد بعد حرب ١٩٧٣ بست سنوات، ورأينا مصرع الرئيس السادات، واستبدال الرئيس حسني مبارك به، وشاهدنا فيها اغتيال الملك فيصل بن عبدالعزيز.. وما إلى ذلك من احداث متسارعة.

وبعد وفاة المغفور له الملك الحسين في شهر شباط (فبراير) عام (١٩٩٩)، تسلم ولده الاكبر الملك عبدالله الثاني مقاليد الحكم والملك في المملكة الأردنية الهاشمية، وعندما تسلمها كان الأردن يتعافى من أزمات متتالية مثل الحصار الذي فرض عليه بعدما احجم عن المشاركة في قوات التحالف ضد العراق، مما ادى إلى تدهور الوضع الاقتصادي اكثر.

وكذلك ادت مشاركة الأردن في عملية السلام وتقديمه للمظلة التي مكنت منظمة التحرير الفلسطينية، من دخول التفاوض إلى خلق حالة استفزاز وانقسام في الرأي عن الاحزاب والجهات المعارضة من ناحية والحكومات الأردنية من ناحية اخرى.

ودخل الأردن في برنامج تصحيحي مع صندوق النقد الدولي، وقدم برنامج خصخصة للاتصالات والملكية والنقل العام ومصانع الاسمنت، والغى في عام (١٩٩٧) وزارة التموين حيث ارجعها إلى دائرة بوزارة الصناعة والتجارة، واستمر الاقتصاد في تحقيق معدلات نمو معقولة، ولكن ليس بالمستوى الذي كان عليه الحال في منتصف السبعينات حتى منتصف الثمانينات.

وواجه الأردن مديونيته بشجاعة، واستعاد بناء الاحتياطي الاجنبي لديه، وقلل من ديونه، وضبط موازنته، ولكن الفترة شهدت تقلبات واسعة في الحكومات بدأت بحكومة مضر بدران الثالثة بعد انتخابات عام ١٩٨٩، ثم تلتها حكومة طاهر المصري وحكومة الشريف زيد بن شاكر، فحكومة الدكتور عبدالسلام المجالي ثم حكومة الشريف زيد الثانية، ثم حكومة عبدالكريم الكباريتي، فحكومة الدكتور عبدالسلام المجالي الثانية، فحكومة الدكتور فايز الطراونة، والتي كانت آخر حكومة الملك الحسين الراحل العظيم.

ولما تولى الملك عبدالله الثاني الحكم بهمة وجدارة، عيّن الدكتور عبدالرؤوف الروابدة رئيساً للوزراء، ثم علي ابو الراغب الذي طال بقاؤه على الدوار الرابع لأربع سنوات، تلاه بعدها كل من نادر الذهبي، والدكتور معروف البخيت مرتين، ود.عدنان بدران، وفيصل الفايز، وسمير الرفاعي، وعون الخصاونة، ود. فايز الطراونة، والدكتور عبدالله النسور.

والسبب في كثرة الاعداد هو تقلبات المنطقة حولنا وفي العالم، وقد كان التغيير مصدر انتقاد، ولكنه ايضاً مصدر تنفيس واراحة للناس، وتجديد لأملهم بأن مشاكلهم التي لم تحلها حكومة سابقة قد تجد تجاوباً من حكومة لاحقة.

وبالرغم، من هذا التغيير، بدأت ملامح الاصلاح السياسي تتراكم وتتعمق بعد تعديل الدستور، وانشاء المؤسسات الدستورية، وتعزيز منظومات الشفافية والنزاهة والاحاطة بالفساد، واختار النواب رئيساً للوزراء بالتشاور مع الديوان الملكي، وصار واضحاً ان امد الحكومات قد بدأ يطول لتمكين هذه الحكومات، الانتقال من مكافحة الازمات ومعالجتها وادارتها إلى حكومات تخطيطية تعالج المشاكل من جذورها.

ولعل الأوراق الملكية هي التي وضحت مسار الاصلاح السياسي المعتمد على ان الشعب مصدر السلطات إلى المواطن الفاعل، فالحزب الفاعل، فالحكومة الفاعلة، فمجلس النواب المراقب والمتابع، فمجلس الاعيان المصوب وضابط الايقاع، إلى قضاء نزيه يُشكّل الملجأ الاخير للمواطن ابن الشعب من استعادة حقوقه ورفع الظلم من كاهله.

ومنذ الربيع العربي اثبت الأردن رغم حجم اللجوء اليه، وتعثر تجارته مع العراق وسوريا، وانقطاع الغاز المصري، وافلاس كثير من الشركات، ان هذا البلد يتمتع بالمرونة الكافية للخروج من ازمته الاقتصادية الكبرى الماثلة في نهاية المطاف مهما عرفناها وقولبناها ونظرنا فيها وهي ايجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل، ورفع دخل الفقراء لينالوا حياة كريمة.

هذا هو التحدي، الذي وصلنا اليه، وتقف على ابوابه، وقد اطلقت الحكومة تصورها حتى العام (٢٠٢٥) والذي سيقسم إلى ثلاث خطط تنفيذية تأشيرية، فهل سننجح في الأردن إلى الارتقاء إلى اقتصاد المعرفة، واستعادة النوع على حساب الكم، وتحقيق التنافسية في عالم ظالم، وبناء مستقبل اكثر وعداً.

حل المصادر الجديدة المكتشفة في الأردن مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والصخر الزيتي، والابداعات في مجالات الاتصالات والحوسبة، والصحة العلاجية والتعليم ستبقى ملكنا ام اننا سنخسرها لآخرين..؟

جلالة الملك عبدالله الثاني لا يريدنا ان نستكين امام الصعاب بل يريدنا ان نستمر في العمل رغم كل ما يحيط بنا من تحديات، ومن لم تقتله الصعوبات، كما يقول المثل الاجنبي، فانها تزيده صلابة وعناداً واستمراراً.

تاريخنا منذ الاستقلال وقبله وبعده يؤكد أن لنا الثقة في انفسنا من اجل ان نمارس «النقد الذاتي» مع الاعتذار للعلاّمة المغربي علال الفاسي، واستاذنا الملك عبدالله الثاني يقودنا دون خوف أو وجل نحو مستقبل يكون لنا فيه صدر المجلس في منطقتنا، نحن نبني الرجال والنساء الاقوياء، وعلى هذا فلتكن خطانا واثقة اننا قادمون معه وبه.

# عجلة التنمية ودورها في تعزيز الاستقلال

**د. دريد محاسنة**
خبير مياه وبنية تحتية

قليلة هي الأوطان التي بدأت ومواطنوها في آن واحد كما الأردن، فباستقلال الأردن بدأ تكوين وولادة الدولة الأردنية الحديثة، أمّها شعبها من كل صوب ومن اكثر من عرق ودين ليخلقوا خليطاً اجتماعياً موحداً تبارز في خلق ابداع تنموي وتميز خلقي اجتماعي انصهر في نظام انتمى لخلق التميز والتفاني في الانجاز.

فمع انشاء المملكة بدأت العجلة التنموية بالتركيز على اساس الدولة الا وهو العلم والتعليم والذي عم المدن والقرى سواء فلم تشهد اي دولة في المنطقة مثل هذه الثورة التعليمية التي افرزت اجيالاً اخذت على عاتقها تطوير التعليم في الأردن والدول العربية الاخرى، فليس سراً ان المعلم في الأردن لعب دورا رئيسياً في تطوير التربية والتعليم في دول الخليج العربي مثلا.

وتطور التعليم ليفرز الجامعة الأردنية والتي تميزت كاحدى احسن الجامعات في منطقة الشرق الاوسط ومع الايام تواجدت الجامعات المختلفة على كامل الاراضي الأردنية واصبح خريجو هذه الجامعات من الرواد في التعليم والصحة والهندسة وفي كافة المنطقة العربية وتميزت الخدمات الطبية الملكية كأبرز الصروح العلمية الطبية في الشرق الاوسط.

ولم يكتف الأردن بذلك فجعل ارساء بنيته التحتية احدى اللوَازم الرئيسية لانشاء الدولة فتم انشاء الطرق وشبكات المياه والسدود والكهرباء والاتصالات وتطور ميناء العقبة ليس فقط كميناء محلي بل اقليمي يخدم عدة دول مجاورة وعلى رأسها العراق، فيما تطور النقل الجوي مع بداية «عالية» (الخطوط الملكية الأردنية) كأحد اول الخطوط الجوية العربية لتصل العالم بالأردن والأردن بالعالم، فكان طبيعياً ان تشهد المملكة ثورة في تطوير المعالم السياحية كالبترا وجرش والعقبة ووادي رم والبحر الميت كمناطق جاذبة للاستثمار السياحي مما وضع المملكة على قائمة الاماكن الاكثر جذباً للسياحة العالمية.

ومع ان توفر الموارد الطبيعية كالمياه والطاقة كان شحيحاً صاحب ذلك قلة في توفر الموارد المالية الا ان دراية سكانها وقدرتهم ودولتهم على جذب الاستثمار جعل من الادامة عملية ملازمة للتطور الأردني.

وقد تكون السياسة الوسطية للدولة احدى اركان استقرار هذا البلد ومن دعائمه. ويعزى لهذه السياسة السبب الرئيس في تآلف شعبها وتحويل التنوع في اصوله إلى وسيلة رئيسية في دعم استقراره والابداع في انجازاته. وقد كان لهذه السياسة الحكيمة الفضل في صمود الأردن في وجه عواصف عاتية ألمّت باقليم الشرق الاوسط عبر السنين، وقد تكون نكبة عام ١٩٤٨ من اهم الصعاب التي واجهت المملكة واعقبتها نكسة ١٩٦٧ حيث فقدت المملكة الضفة الغربية بسبب الاحتلال الاسرائيلي، وواجهت في الحربين افواجاً من اللاجئين والنازحين استقروا على اراضيها واعقب ذلك حربي الخليج عام ١٩٩٠ و٢٠٠٣ ومؤخراً الاضطرابات السياسية في سوريا والتي ساهمت في نزوح ما يزيد عن مليون ونصف لاجئ إلى الأردن.

ويواجه الأردن حالياً مشاكل جمّة سياسية نتيجة التطرف الذي يسود المنطقة، وما يخلقه من مواجهات عسكرية، كما يحدث في سوريا والعراق وليبيا واليمن وما يخلفه مثل هذا الحدث من مقالب اقتصادية تؤثر على الوضع الاقتصادي الأردني.

وازاء ذلك يعتقد الجميع في الأردن من قيادة وشعب ان الوسيلة الوحيدة للمحافظة على ديمومة الدولة الأردنية.. هي في زيادة التلاحم الشعبي والاصرار على تطوير الحياة السياسية والاقتصادية، وقد يخالج البعض مشاعر من الخوف والقلق على المنجزات التي تحققت، وذلك ازاء ما يحدث في الاقليم، الا ان الجميع مدرك ان التطور السياسي والاقتصادي هو الوسيلة الوحيدة للمضي اماماً وتحقيق الاستقرار والنمو المطلوب للمملكة الأردنية الهاشمية.

# تطور الخدمات الطبية والصحية

(عدسة: اسامة العقاربة)

**د. خالد مهلوس**
مدير عام مستشفى الجزيرة

ان تطور الخدمات الطبية بالمملكة الأردنية الهاشمية هي قصة نجاح بكل المقاييس / حيث حقق الأردن بقيادته الهاشمية الحكيمة تقدماً جوهرياً في تقديم الخدمات الصحية والطبية خلال النصف الثاني من القرن الماضي وخلال السنوات القليلة من الالفية الثالثة، لقد ارتفع عدد المستشفيات من ١٤ مستشفى عام ١٩٥٠ إلى ١٠٨ مستشفيات عام ٢٠١٢.

كما ارتفع عدد اسرة المستشفيات من ٤٦٤ سريراً عام ١٩٥٠ إلى ما يقارب ١٢ ألف سرير عام ٢٠١٢ وان اجمالي عدد المستشفيات المذكورة اعلاه يتوزع على مستشفيات وزارة الصحة ومستشفيات الخدمات الطبية الملكية والمستشفيات الجامعية، ومستشفيات القطاع الخاص حيث يبلغ عدد مستشفيات القطاع الخاص اكثر من ٦٠ مستشفى بعدد اسرة بحدود اربعة الاف سرير هذا وانه في عام ١٩٤٤ وافق مجلس الوزراء بقرار رقم ٣٠٢ على تأسيس ( نقابة الاطباء والصيادلة ) والتي عرفت في حينه بإسم الجمعية الطبية الأردنية وفي ١٩٥٤/٤/٤ تأسست نقابة الاطباء الأردنية بموجب القانون ١٤ لسنة ١٩٥٤ حيث كان عدد الاطباء المسجلين في ذلك الوقت ٢٠٧ اطباء من بينهم ٦ طبيبات علما بان عدد الاطباء حاليا اكثر من ٢٣ الف طبيب وطبيبة منهم اكثر من ٨ آلاف طبيبة، ويشكل اطباء مكتب النقابة في القدس ما يزيد قليلا عن ٣ آلاف طبيب حيث كان للنقابة دور هام في تنظيم ورفع مستوى مهنة الطب وحمايتها والدفاع عنها والتعاون مع وزارة الصحة وجميع المؤسسات والهيئات ذات العلاقة لرفع المستوى الصحي وتقديم افضل الخدمات الصحية للمواطنين والزوار.

## إيجابيات التقدم الطبي والصحي

لقد انعكس التقدم في المجال الطبي والصحي سواء في مجال الصحة العامة أو الخدمة الطبية بمختلف تخصصاتها وانعكس ايجابيا على صحة المواطنين،كما ساهم التحسن الكبير في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في تحسين المستوى المعيشي للسكان الامر الذي ساهم في انخفاض مستويات الوفيات في كافة الفئات العمرية للسكان وخاصة فئة الاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة من العمر حيث انخفض معدل وفيات الاطفال الرضع من ٢٢ / لكل الف طفل خلال الفترة ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥ والى ٣٦,٨ لكل الف طفل في عام ١٩٩٠ وواصل المعدل انخفاضه ليصل إلى ٢٠ طفلا لكل الف طفل في عام ٢٠٠٩ كما تحسنت فرص البقاء على قيد الحياة، حيث ارتفع العمر المتوقع للذكور من ٥٧ سنة في عام ١٩٧٦الى ٧١,٦ سنة عام ٢٠٠٩ وارتفع العمر المتوقع للاناث من ٦٢ إلى ٧٤,٤ سنة خلال نفس الفترة حيث التزام المملكة بعضويتها بمنظمة الصحة العالمية وتنفيذها للبرامج الصحية ساعد في النتائج المرجوة من التخطيط الصحي وفق هذا التقدم الذي حققته برامج صحة الام والطفل حيث انتشرت عيادات الامومة والطفولة في كافة المناطق مما ساهم في الحد من انتشار العديد من الامراض حيث لوحظت زيادة ملموسة في اعداد المرافق الصحية المختلفة: مراكز صحية شاملة، ومراكز صحية اولية، ومراكز صحية فرعية، عيادات طب الاسنان حيث انعكست الزيادة في اعداد المنشآت الصحية بمختلف مكوناتها إلى تقديم خدمة افضل لعدد المراجعين.

ان قصة النجاح للقطاع الطبي بكامل مكوناته الخدمات الطبية الملكية القطاع العام، قطاع المستشفيات الجامعية، القطاع الخاص كلها منظومة متلاًلئة في عقد الخدمات الطبية المقدمة وهذا يقودنا إلى ان نعترف بالفضل لآهل الفضل وان نعود إلى سبعينات القرن الماضي عندما كان لجلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه الرؤية الثاقبة باستشراف المستقبل ودفع بإتجاه التقدم الطبي والعلمي حيث شجع جلالته الكوادر الطبية في الخدمات الطبية الملكية للسعي الحثيث لتطوير القدرات العلمية ولرفع مستوى التخصصات لما يعود بالفائدة على الأردن وعلى اشقائنا في الدول العربية وهكذا دفع لان يكون في الأردن نواة نهضة طبية علمية تجذرت مع الارادة الكبيرة لاطباء وضعوا حجر اساس هذه النهضة والذين ندعو لمن بقي منهم بطول العمر والصحة والعافية ولمن رحل المغفرة وجنات الخلد وهكذا كان وتحققت رؤى جلالة المغفور له بإذن الله الحسين بن طلال طيب الله ثراه.

حيث ازدهرت السمعة الطبية في وطننا الحبيب في القطاعين العام والخاص واللذان اخذا على عاتقهما استمرار وديمومة التقدم الطبي حيث عزز البناء جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ومن الجدير بالذكر ان نذكر المفاصل المهمة في مسيرة العمل الطبي وتطورة وقصة نجاحه والذي كانت مدينة الحسين الطبية وكوادرها المؤهلة والمدربة منارة ارست دعائم هذا التقدم والتطور ورفدت القطاع الخاص بالكوادر الكفؤة إلى جانب الكوادر الطبية والصحية من اطبائنا في مستشفيات القطاع العام والمستشفيات الجامعية، قصة النجاح هذه تشترك فيها كافة الفعاليات الطبية الممثلة بالخدمات الطبية الملكية ومستشفيات القطاع العام والمستشفيات الجامعية ومستشفيات القطاع الخاص. والتي تمتلك الخبرة وكافة وسائل التشخيص الحديثة والتي اصبحت كلها معالم مضيئة في عالم الطب في وطننا الحبيب هذا وان..

- اول عملية قلب مفتوح كانت عام ١٩٧٠.
- اول عملية زراعة كلى كانت في عام ١٩٧٢.
- اول عملية زراعة قلب في عام ١٩٨٥.
- اول عملية طفل انابيب ١٩٨٢.
- اول عملية زراعة قوقعة ١٩٩٨.
- اول عملية زراعة كبد ٢٠٠٤.
- اول عملية زراعة خلية جذعية ٢٠٠٩.

وسؤال يطرح نفسه لماذا اصبح الأردن وجهة وارضاً للاستشفاء.

لقد حرصت قيادتنا الهاشمية على تعزيز بناء السمعة الطبية والدفع بتطويرها والتشجيع على امتلاك المستشفيات والمراكز الطبية لآحدث وسائل التكنولوجيا الطبية الهادفة إلى الوصول إلى التشخيص بدقة والى اجراء العمليات الجراحية بالاساليب الحديثة المتطورة لقد قام جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بتسويق الأردن شرقا وغربا إلى ان اصبح وجهة للسياحة العلاجية عربيا وعالميا ويعود ذلك إلى الاعتبارات التالية

## جودة ونوعية الخدمات الطبية المقدمة

- تنافسية اسعار الخدمات الطبية مقارنة بدول العالم.

- وجود عدد كبير ومميز من الاطباء والجراحين والاختصاصيين والممرضين الاكفاء الحاصلين على اعلى درجات التأهيل والتعليم المميز واجادتهم للغات بالاضافة إلى اللغة العربية منها الانجليزية، الروسية، الاسبانية، الايطالية، اليونانية، الفرنسية، وهذا مرده التنوع المدارس الطبية التي تخرجوا منها وجود المنتجعات الاستشفائية في الأردن كالبحر الميت وحمامات ماعين وكذلك نعمة الامن والاستقرار التي ينعم بها الأردن في محيطه العربي ومن الجدير بالذكر ان السياحة العلاجية تعتبر رافدا من روافد الاقتصاد الوطني إلى جانب حضور المريض يحضر معه المرافقون والذين يستخدمون كافة وسائل الخدمات من فنادق وشقق مفروشة ووسائل نقل ومطاعم.... الخ من الاحتياجات حيث قدر الدخل العائد من السياحة العلاجية بحدود مليار ومائتي مليون دولار امريكي وهذا المبلغ قابل للزيادة بقدر ما يستمر العمل على التنافسية العلمية والخدمة المقدمة مع الدول الاخرى بعيد الاستقلال نرفع رؤوسنا عاليا بهذا الوطن الجميل وبمليكنا المفدى عبد الله الثاني ابن الحسين وبكل من ساهم ويساهم في رفع اسم الأردن عاليا.

# عيد الاستقلال

## منذر علم الدين

يمثل الاحتفال السنوي بمناسبة عيد الاستقلال احتفال الشعوب بيوم حريتها لأنه الترجمة الحقيقية لمنح صكوك الحرية للشعوب التي قيدها الاستعمار، إيذاناً لبسط سيطرتها على قرارها وسيادتها ضمن حدودها الجغرافية، يوم خالد بتاريخ الشعوب المتحضرة لبداية الاعمار، مكللة بغار المجد، إعلانا للتحرر من سلطة الاستعمار مهما كانت مسمياتها أو مبررات فرضتها الظروف والأنانية، فالخامس والعشرون من أيارهو يوم الانتقال الموعود للتحرك بحرية لترجمة الحلم إلى واقع بالقدرة والفعل على التحرك بهامش الحرية التي تتغذى بالكرامة والكبرياء والوقود الكفيل لمسيرة عربة الاعمار، فرفعة الأوطان تمنح الشعوب وساما تتمناه الأمم وتتغنى لامتلاكه، فمكانة الأمم والشعوب تقارن بمقياس استقلالها وامتلاكها لإرادتها بصنع مستقبلها الذي ينعكس على رخاء الشعوب، وارتفاع الراية الوطنية خفاقة من قصر رغدان العامر إعلانا لفجر يوم جديد بالاستقلال بمعناه الواقعي قبل تسعة وستين عاما يمثل علامة تحول بتاريخنا الوطني الذي حفرنا حروفه بدمائنا ونسجنا كلماته ليكون الأبهى، سيمفونية وطنية تمثل القاسم المشترك بين فئات الشعب، ومع شمس هذا اليوم المتجدد التي تشرق بأنوارها فتفجر ينبوع الضياء المسمى نهارا يفجر عيد الاستقلال في شعبنا الاردني الوفي والعريق والاصيل ينبوع الكبرياء والاعتزاز القومي والكرامة الوطنية.

الاستقلال بواقعه ليس شعارا للمناسبات أو أيقونة للذكريات، وليس فرصة للخطب والاحتفالات والاستعراض، بل يمثل علاقة فارقة ومنعطفا في يقظة الشعب لتحقيق مجد الوطن وبناء نهضته وسؤدده، نتيجة طبيعية لملاحم البطولة والتضحية، بهدف حرية القرار والسيادة على مساحة الوطن، بعيدا عن العبودية التي يغرق فيها البعض من مجتمعاتنا العربية المحيطة اسيرة للمحتل صاحب القرار بثوب مزركش يطرز بدماء أبناء الوطن. الاستقلال لأرض الوطن قد أرسيت قواعده المتينة بإيمان قيادته الهاشمية الممتدة، بأن بناء الأوطان وامتلاك الكرامة هو مسؤولية مجتمعة تسمح بإجتياز الصعوبات لامتلاك روافد غدير الدفء، فارتفعت راية الحق في سماء عمان والمحافظات لتجعل من الأردن أنموذجا وطودا منيعا وواحة معرفة تزهر وتثمر بأيدي العطاء ليحلق المنطاد مشحونا بهمم الكبرياء.

عيد الاستقلال، وهذه الذكرى العزيزة على كل مواطن فوق هذا الثرى والتي تمكن خلالها الأردنيون بقيادة الهاشميين من إرساء دعائم الدولة الأردنية الحديثة وترسيخ معالم المؤسسية والحرية والديمقراطية ليزهو ويفتخر بها أبناء الأردن بانجازات هذا البلد الكبير، بشعبه الصغير بإمكاناته، ليحقق الأهداف المنشودة والآمال المرجوة، فغدا الأردن في عهد الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، أنموذجا من العمل الجاد نحو حل القضايا التي تواجه الأمة العربية فضلا عن عمل جلالته الدؤوب لتطوير مختلف النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية وبناء القوات المسلحة على أسس عصرية، حيث عمل جلالته على تجذير الديمقراطية والحرية، والأمن والأمان لكل المواطنين، بحرص يجسد سياسة التطور التي تفرضها أمنيات الانتساب لنادي الدول صاحبة القرار المؤثر، سياسة الحكمة التي جعلت من أردننا الغالي محجا للسلام والأمان.

لقد استقلت الدولة الأردنية بناء على جهود كل المواطنين الأردنيين من مختلف الأصول والمنابت، فكان الاعلان نتيجة طبيعية لترجمة رغبة الشعب المخلص الذي يعشق الابداع بأجواء الحرية، واقع يفرض الفخر بالدولة الأردنية بمكوناتها الاجتماعية المختلفة، لأن نرتقي في توجهاتنا السياسية والاجتماعية وفي حواراتنا واختلافاتنا إلى مستوى الانتماء الحقيقي للأردن كدولة هاشمية عربية حديثة تعمل على ترسيخ وجودها في هذا العالم بقدرة مواطنيها على الإبداع والابتكار والتعاون، فالقيادة الهاشمية بقيادة قائد المسيرة جعلت الصوت الأردني صوتا مؤثرا يحترم بالقرار الدولي والاقليمي، نتيجة طبيعية لفهم معاني الاستقلال والحرية فأضحى الآردن اليوم قبلة للحجيج الذين ينشدون السلم والأمان بعد ثورات ربيعية بدول الجوار العربي التي انحرفت أهدافها لافتقادها على حرية قرارها، وأنانية القائمين عليها.

الاحتفال بيوم الاستقلال مناسبة سنوية لإعادة ترتيب الأولويات للشعوب بمراجعة شاملة لما تحقق من تقدم وإزدهار، وفرصة جديدة لتحليل آفاق المستقبل بما يسمح بتوظيف الامكانات للمحافظة على المنجز والتمهيد لحصد المزيد.

# من معاني الاستقلال

**د.طلال أبوغزالة**
**رئيس مجلس ادارة (مجموعة طلال أبو غزالة)**

• أقام الهاشميون الاستقلال على معنى راسخ في التاريخ والحاضر والمستقبل وهو أن كرامة الانسان الأردني اساس لنهضة الأمة.

• الاستقلال يعني الانتصار للحرية والعدالة والمساواة وبناء انسان المستقبل.

• الأمن والأمآن في الأردن ليسا حالة طارئة بل حالة فريدة أرادها الهاشميون من لحظة نضالهم لأجل الاستقلال.

• لم يأت استقلال الأردن تعبيراًعن إرادة التحرر الوطني فقط بل تعبيَر عن استقلال ارادة الامة جمعاء.

• الإنجازات والمكتسبات التي حققها الأردن ترجمة حقيقية لمعاني الاستقلال في رؤى الهاشميين والتي استشرفت المستقبل منذ اكثر من قرن من الزمان.

• التفاف الشعب حول القيادة الهاشمية ليس صنيعة يومنا هذا بل ثمرة يانعة من ثمار الاستقلال.

• من إنجازات الاستقلال أصبح الأردن بيتا للإخاء العربي ومنارة للإسلام المعتدل.

• وقوف الأردن بكل اقتدار في وجه التطرف والارهاب ليس موقفا فرضته ظروف استجدت بل مبدأ من مبادئ الاستقلال القائم على استقلال العقل وحرية الارادة معاً.

• امتدت إنجازات الاستقلال إلى أن جعلت الأردني انساناً يحظى بالتقدير والاحترام في كل محافل الدنيا.

• لأن الهاشميين جذَّروا الاستقلال في كل ممارسات الحياة خطا الأردن بثبات نحو لعب دور محوري في المنطقة واصبح انموذجا يحتذى في النهج والسياسات والعلاقات.

• الانسان الأردني هو ثروة الأردن وهو وسيلة التنمية وغايتها.

• لدينا مشاركة شعبية واسعة في صنع القرار ذلك لأننا نتفيأ ظلال الاستقلال القائم على تعزيز المواطنة الصالحة في كل الظروف والاحوال.

• كيف لنا ان لا نفخر بالاستقلال وقد أتى على أيدي احرار العرب وتحت راية الثورة العربية الكبرى محمياً بسياج العرب: الجيش العربي.

• ستبقى معاني الاستقلال خالدة في نفوسنا جيلاً بعد جيل لأننا في كنف حكم أساسه العدل.

• صون الاستقلال يحتم علينا واجبات تجاه وطننا طالما أن لدينا إيمانا بأن المواطنة الصالحة،والحرية المسؤولة، والوحدة الوطنية،وتنامي روح المبادرة، والابداع، واللحاق بركب التقدم و الازدهار هم ديدن كل اردني.

• وفاؤنا للاستقلال يكون بتضافر الجهود والقلوب على وضع الأردن على الخارطة العالمية معرفياً وعلمياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

• يعلمنا الاستقلال بأن الأبداع والابتكار يخلقان المعرفة،والمعرفة تصنع الثروة،والثروة ركيزة التنمية الشاملة.

• علينا ان نستوحي معنى الارادة من قيم الاستقلال، فالاستقلال حق لنا، وصونه واجب علينا، ولا يكون ذلك الا بارادة نابعة من كل فرد فينا، قوامها بناء الذات المتسلحة بالقدرات والمهارات التي تمكنها من المنافسة في عالم لا يعترف الا بالمتميز، والمنتج المبدع، والمبتكر الخلاق.

• يعلمنا الاستقلال ان تبدأ بنفسك، وتشارك غيرك، وان تكون لوطنك.

• لأننا جديرون بالاستقلال علينا ان نعمل بجد واخلاص وان نقدم الوطن على كل شيء دونه، وان نتَّحد ونقف خلف مليكنا المفدى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله لننعم بأردن آمنٍ اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وصحياً وبيئياً.

# الشباب يحملون راية الاستقلال

**سلطان عبدالكريم الخلايلة**
رئيس جمعية سند للفكر والعمل الشبابي

الفخر في ذكرى الاستقلال، كان تضحيات عندما صنعته القيادة الهاشمية ومعها الأردنيون الأوائل، تضحيات كانت بالأرواح عبر معارك بُذل فيها الغالي والنفيس، ومواجهات سياسية كبيرة في مختلف المحافل والمنابر الدولية بثقل مدعوم شعبياً والقوة على الأرض، هذا كلّه يضع على كاهل الشباب مسؤوليات كبيرة بحمل راية الاستقلال والتصدي للمعارك المعاصرة التي تواجهنا، فاليوم أمام الشباب معركة مع الإرهاب، ومعركة مع شح الموارد ومعركة مع مهددات الأمن والاستقرار في هذا الاقليم الملتهب والمجهول سياسياً، لكن الشباب يواجهون هذه المعارك رافعين رؤوسهم وعزيمتهم وهمتهم عالية سائرين على نهج قدوتنا جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه، والذي منح ثقته وإيمانه العميق بأن الشباب على قدر المسؤولية، وتمثل ذلك في رفع اسم الشباب ليكون بكل فخر في جميع خطابات جلالة الملك، وقد تجلّت هذه الثقة عندما ترأس أمير الشباب سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله لجلسة مجلس الأمن وهو أكبر منبر عالمي أثبت فيه أن شباب الأردن على قدر تحديات العالم.

واليوم في ذكرى الاستقلال التاسع والستين حققنا إنجازات على مختلف القطاعات تجعلنا مطمئنين على المستقبل، فمسيرتنا صاعدة نحو الرفاه، وخطواتنا ثابته نحو الإصلاح، ويكفينا اليوم كشباب أردني ننظر إلى وطننا وهو يد السلام والرحمة يداوي معاناة الجوار والأمّة والعالم، رغم كل تحدياته إلا أنه ينهض بكل كبرياء وصلابة بمسؤوليات فرضها على نفسه كراعٍ للعروبة والإنسانية، وهذا نهج واضح منذ التأسيس وماقبله وقد تجلى ذلك حين قال الملك المؤسس رحمه الله: «نعم أنا رجل للحجاز وسوريا وفلسطين واليمن ونجد وكل بلد عربي وسأبقى عربياً أعيش للأمة العربية كلها ، وأُشهد الله أنني لأتألم لكل كارثة تقع على العرب » وعلى ذلك سار الأردن فهذه الرسالة محفورة في وجدانه، واليوم كأننا نسمع صدى ماقاله الملك المؤسس في بيت الشعر الذي اطلقه غداة الاستقلال:

ولا شك أن الله ناصر حزبه
وخاذل من آذى البلاد وخربا

دمت يا بلدي حراً أبيا أرض عزم وإباء، يا أردن النشامى الذين أسمعُ في صوت نبض قلوبهم السلام الملكي وتعلو جباههم نجمة علمك الوضاءة وهي متمسكة بعقال العز الذي مال بفخر الأردنيين المستمد من حب وطنهم وانتمائهم لقيادتهم وبعظم تاريخهم وبسمو رسالتهم ؛ رسالة الثورة العربية الكبرى.

# عوامل الاستقرار السياسي في المملكة

**د. أمين المشاقبة**
وزير سابق

Yousef Allan

إن المجتمع المستقر لا يعني ذلك المجتمع الذي لا نظهر فيه أي تعبير عن شعور التذمر نحو الحكومة أو الأنظمة القائمة والذي لا تنتهك فيه حرمة القانون أبداً إنما الاستقرار هو نسبي وهو عملية انتقال السلطة بطريقة شرعية (قانونية) وسلمية، والاستقرار يرادف غياب العنف السياسي والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون، وتتخذ القرارات فيه بإجراءات مؤسسية والأردن عبر تاريخه السياسي، عانى من حالات عدم استقرار لكن النظام حافظ على استمراريته واستقراره النسبي وبالذات في مرحلة الربيع العربي وما بعدها، وعليه فإن هناك عدة عوامل ساهمت في تعزيز الاستقرار السياسي في الدولة الأردنية وهي، شخصية الملك وسلوكه السياسي، دور المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية الأخرى، البنى الاجتماعية السائدة وحالة الانسجام الاجتماعي، ومركزية النظام أثناء الأزمات ويضاف إلى ذلك عاملان مهمان هما: ارتفاع درجة التكيف السياسي وازدياد درجات الوعي السياسي لدى المواطن الأردني.

إن السلوك السياسي للقيادة الهاشمية ممثلة بالملك عبدالله الثاني التي تتمتع بشرعيات عدة منها الشرعية الدينية، والشرعية القومية (كقيادة للثورة العربية الكبرى) وشرعية تاريخية للعائلة الهاشمية ودورها على مستوى المملكة والوطن العربي، ومن المعروف أن الملك عبدالله الثاني يمتلك إرادة سياسية قوية من الإصلاح السياسي وتطوير بنية النظام السياسي القائم، وعلى الرغم من المحيط الملتهب والأوضاع الاقتصادية السائدة إلا أن الملك يمضي قدماً في إجراءات الإصلاح السياسي في مختلف الجوانب، ويمتاز الملك بالعقلانية والحكمة والوضوح في التعامل مع مفردات الإصلاح وفي هذه العجالة سنتحدث عن عاملين من عوامل الاستقرار السياسي في الدولة الأردنية هما: درجة التكيف السياسي للنظام، وارتفاع درجات الوعي السياسي لدى المواطن الأردن.

## درجة التكيف السياسي

التكيف السياسي **POLITICAL ADAPTATION** هو قدرة النظام السياسي على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية من أجل الاستمرار، وهو كذلك صيرورة ترسيخ المعتقدات والقيم المتعلقة بالسلطة والانتماء للدولة، ولا يوجد نظام سياسي يكون قابلاً باستمرار الحياة السياسية دون ترسيخ الحد الأدنى من المعتقدات المشتركة المتعلقة بشرعية الحكم وأهمية تطابق قيم النظام مع قيم الناس، وعليه فإن بناء ثقافة سياسية كجزء من الثقافة العامة مرتكزة على الأبعاد المتعلقة بمعرفة مفردات النظام من دستور وقوانين وبنى وهياكل، ومعرفة رموز الدولة وتقديرها واحترامها، والقدرة على نقد أداء الحكومات أو تقييم الأداء، ويسعى التكيف إلى سيرورة تعبئة أو خلق الدعم الإيجابي للنظام والقائمين عليه، والتكيف السليم يقود لبناء الخضوع للقوة المشروعة لدى المحكومين بما يؤدي لاحترام القانون والانصياع له مع توفر حالة الرضاء النفسي، ويعمق هذا قيمة الانتماء للدولة وتعزيز الاعتزاز الوطني.

وبالنظر إلى أنماط التكيف السياسي فهي تتمثل بـ:
نظام سياسي يسعى لتحقيق الاستقرار، نظام سياسي خلق الوسائل لحل الصراعات والنزاعات الداخلية بأطر قانونية، نظام يسعى للتطوير والتحديث أو الإصلاح السياسي، ونظام سياسي متجدد نسبياً ضمن حدود معينة، هذا ويتمتع النظام السياسي بتوفر معظم الشروط المتعلقة بالتكيف من بناء دستوري ووجود هياكل وبنى ومؤسسات تستند إلى الدستور والقانون، والقدرة على تلبية الاحتياجات والمطالب المتجددة، والتمسك بالرضاء بهذه المطالب التي يخلقها النظام للحفاظ على الشرعية والتي تقود إلى استمرار النظام السياسي، وإن هذه العوامل تدعم حالة الاستقرار السياسي للدولة، وباعتقادنا أن هناك معادلة ترتبط بالنجاح والإنجاز مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي وبالتالي استمرارية النظام.

إن المطلع على التاريخ السياسي للأردن يرى أن النظام القائم يتمتع بدرجة كبيرة من التكيف السياسي الذي أدى إلى الاستقرار السياسي النسبي، وبالتالي فإن عامل التكيف السياسي هو من عوامل الاستقرار السياسي للدولة.

إن عملية الإصلاح السياسي بدأت قبل بدء الربيع العربي بعدة العقود، فمنذ عام ١٩٨٩ تم تجميد العمل بالأحكام العرفية وإجراء الانتخابات النيابية للبرلمان الحادي عشر وشرع النظام إلى إصدار وثيقة الميثاق الوطني في ٩ نيسان ١٩٩٠، وهو وثيقة سياسية من أجل توضيح للمسيرة السياسية وإرساء قواعد العمل الوطني العام وتحديد مناهجه، وإيجاد نواظم عامة لممارسة التعددية السياسية والأسس الديمقراطية من أجل بناء مجتمع مدني ديمقراطي، وهو كذلك إطار فكري وسياسي شامل ينظم العلاقة بين مؤسسات الحكم والمجتمع بكافة مستوياته.

إن توفر الإرادة للقيادة سعت للتأسيس لمنظومة قانونية جديدة من قانون أحزاب سياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، وغيرها من القوانين التي تشكل جوهر التكيف السياسي مع المتغيرات، وتأسيس هيئة مستقلة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٦، واستمر النظام على هذا النهج بمرونة عالية رغم كل الاختلالات والصعاب.

إن الربيع العربي دفع بالنظام إلى مزيد من التكيف مع المتغيرات المتسارعة بالتأسيس للعديد من الإصلاحات بدءاً بتعديل ما يقارب من ٤٢ مادة في الدستور عام ٢٠١١، وإنشاء المحكمة الدستورية استناداً لقانون المحكمة رقم ١٥ لسنة ٢٠١٢، وإنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٢، وقانون الأحزاب السياسية رقم ١٦ لسنة ٢٠١٢، وعمل منظومة النزاهة الوطنية عام ٢٠١٢، وتعكف الحكومة اليوم بإرسال مشروع قانون اللامركزية لمجلس النواب في دورته الاستثنائية المنعقدة في ٢٠١٥/٦/١، كذلك تعديل قانون البلديات، ومشروع قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٥.

كل هذا يدفع إلى القول أن حالة التكيف السياسي مع المتسارعة للنظام السياسي الأردني أدت إلى تحقيق درجة عالية من الاستقرار السياسي النسبي، وبالتالي فإن حالة التكيف السياسي هي عامل من عوامل الاستقرار السياسي للدولة الأردنية.

## الوعي السياسي لدى المواطن الأردني

ان التغيرات السياسية التي حصلت في المملكة خلال العقدين الماضيين من زيادة في مستوى التعليم العام والتعليم العالي وتخفيض مستويات الأمية بشكل كبير، وازدياد وسائل الأتصال الجماهيري القادم من ثورة تكنولوجيا المعلومات(الأنترنت، وسائل الأعلام المختلفة، الأعلام الأجتماعي، المواقع الألكترونية، الفضائيات وغيرها).

يضاف إلى ذلك التحول الديمقراطي السلمي وبناء منظومة قانونية ناظمة للحياة الديمقراطية بمختلف جوانبها وتأسيس هياكل جديدة ذات وظائف محددة، وبصورة نسبية ارتفاع مستوى الحرية، والمساواة، والعدالة وسيادة القانون والتي ساهمت في ارتفاع درجة المؤسسية في النظام، وأرتفاع قدرته على التكيف والأحتواء، كل ذلك ادى إلى ارتفاع درجة الوعي السياسي لدى المواطن الأردني، اي ان الأدراك السياسي بالأحداث والقضايا على كافة الأصعدة ارتفع بدرجات عالية، وبذا اصبح الوعي السياسي لدى المواطن الأردني لديه كل المكونات الأجتماعية عاملاً اساسياً من عوامل الأستقرار السياسي والأمني للدولة.

ان فهم معطيات الواقع السياسي للحالة الأردنية اولاً لدى الفرد على صعيد معرفته التام بالأوضاع الأقتصادية التي تعيشها الدولة، وتقبله نسبيا ارتفاع كلفة المستوى المعيشي، على الرغم من ادراكه لواقع الغلا والتضخم وتدني القوى الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الصعبة، وتحمله وصبره على العديد من الأختلالات البنوية في الإدارة من ضعف وتدني الأنجاز الأداري والبروقراطية بأطارها السلبي، وازدياد الدين العام الخارجي، وتعايشه مع العديد من السلبيات في المجتمع والدولة من اجل الحفاظ على حالة الأمن والأستقرار في كافة ارجاء المملكة.

ان نعمة الأمن والأستقرار السياسي وغياب عوامل عدم الأستقرار من الحالة الأردنية، تقف على وعي الفرد والمواطن بالحالة بكل تجلياتها وابعادها، فبعد احتلال العراق في ابريل ٢٠٠٣ سقطت الدولة العراقية بكل مكنوناتها وهياكلها ومؤسساتها ولعبت عوامل خارجية على فرض عملية سياسية فاشلة لغاية اليوم إلى انجراف المجتمع العراقي نحو حرب طائفية عرقية مذهبية تم تغذيتها من العديد من المكونات الداخلية والدول ذات المصلحة في ذلك، فغاب الأستقرار السياسي والأمني عن العراق طيلة الفترة الزمنية الماضي ولا زال ومع ظهور التيارات الجهادية السلفية (داعش) وغيرها ازدادت مستويات العنف، وأصبحت الدولة العراقية فاشلة وتعاني ما تعانيه من قتل، ونهب، وتهجير، ونزوح، وفساد، وصراعات مستمرة ربما يطول اكثر، وهذا كله كان امام عين المواطن الأردني.

وجاء بعدها الربيع العربي الذي بدأ في تونس، وامتد إلى مصر. وليبيا ومن ثم اليمن، وسوريا، والأحداث جميعها اثرت بنسب ودرجات متفاوتة على عقل المواطن الأردني، ومستوى إدراكه السياسي، وعلى الرغم من الأستقرار النسبي الذي حصل في كل من تونس، ومصر، الا ان اكبر الأحداث تأثيرا على الحالة الأردنية ما يجري في سوريا من دمار وقتل وتهجير ونزوح ولجوء وشهد المواطن الأردني بأم عينيه هذا الأثر الماثل امامه وفي عقر داره من اللجوء السوري الذي فاق عدده المليون والنصف في الأردن وحدة، علما بأن دولاً اخرى مجاوره وصلها اللجوء وبالذات لبنان، وتركيا، ومصر، اذ ان المهجرين بسبب الحرب الدائرة هناك وصل ما يزيد عن اربعة ملايين مواطن.

وفي تلك الفترة من الزمن ظهر حراك شعبي اردني في العديد من المحافظات مطالباً بالأصلاح السياسي، ومكافحة الفساد وتحسين المستوى المعيشي، وتحسين الأدارة العامة، واحداث تغيرات عامة في بنية الدولة وقابل الحراك السلمي الأردني حالة من التكيف السياسي العالي المستوى في الأستجابة التدريجية لأحداث اصلاح سياسي حقيقي بدأ بالتعديلات الدستورية عام ٢٠١١ وغيرها، ناهيك عن ان التعامل السلمي من قبل قوى الأمن والأجهزة ذات العلاقة كان تعاملا يقوم على الأحتواء بعيدا عن استخدامات العنف أو القوة، فالأجهزة الأمنية على مختلف مستوياتها تعاملت بطرق حضارية سلمية مستخدمة اعمال القانون والأتجاه إلى سلطة القضاء لتقول قولها العادل والنزيه في معظم القضايا التي عرضت امامها، وكل هذا ادى إلى تراجع الحراك في كافة مناطق المملكة وتلاشيه وفي هذا الصدد كان للقيادة الحكمية العقلانية، الراشدة الدور الأساسي في احتواء الحراك الأردني والتعامل معه بأرقى المعايير الموضوعية والحضارية والأستجابة لما يمكن تحقيقه ضمن القدرات والأمكانات المتاحة.

ان احداث الأقليم في سوريا، العراق، اليمن، ليبيا واستمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي اثرت جميعها على عقل المواطن الأردني الواعي في فهم قيمة الأمن والأستقرار السياسي للدولة، فأن العامل الخارجي وما به من فوضى، وقتل، وخراب، وهجرات، وغياب قيم العدالة والأنصاف اسهم اسهاما كبيرا في رشادة عقل المواطن وادارته العقلي بأهمية مفهوم الأمن الشامل لديه، وعزز من قدرته على التعايش رغم ادراكه السياسي بالأختلالات والأخفاقات الداخلية وحالته العامة.

عودة إلى اسباب الوعي والأدراك السياسي لدى المواطن والتي من الممكن ايجازها بما يلي:

■ التعليم وازالة الأمية:

تطور التعليم العام بالمملكة بشكل مذهل لأن الموارد البشرية هي ركن اساسي من مكونات الدولة وقدراتها وامام نقص الموارد الطبيعية عمل المواطن على بناء نفسه وسهلت الدولة عليه ذلك في توسيع قاعدة التعليم العام وللمقارنة تشير المصادر التاريخية عن عدد الدارسين على مقاعد الدرس في التعليم العام والخاص عام ١٩٣٤ وصل إلى ١١ الف طالب وطالبة واليوم يجلس على مقاعد الدرس في التعليم العام ما يزيد عن مليون وسبعمائة الف طالب وطالبة، وفي مجال التعليم العالي بدأنا عام ١٩٦٢ بتأسيس اول جامعة اردنية بدأت بما يقارب ٣٤٠ طالب وطالبة وأصبح لدينا الأن ما يزيد عن ٣٣ جامعة حكومية وخاصة يجلس على مقاعد الدرس فيها ما يربوا عن ٣٢٠ الف طالب وطالبة، ناهيك عن وجود ما يقارب ٢٨ الف طالب في التعليم المهني والتقني بالأضافة إلى كليات المجتمع الحكومية والخاصة، ويضاف إلى كل ذلك ان نسبة الأمية في تراجع كبير على المستوى العام اذ تصل إلى ٦،٨٪، وعليه فأن التعليم والمعرفة والقدرة على الكتابة والقرأة عامل مهم في زيادة مستويات الوعي والأدراك العام لدى المواطن الأردني في مختلف ارجاء المملكة وكافة المكونات الأجتماعية والوعي والأدراك السياسي للواقع والأحداث هو احد فروع الوعي العام.

■ وسائل الاتصال الجماهيري

قبل ثلاثة عقود ظهرت على المستوى العالمي ثورة الأتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي ما لبثت ان اكتسحت العالم اجمع، ومنها الأردن فأن التغير في هذا المجال اصبح متسارعاً خصوصاً في العقد الأخير، فقد اثرت على المواطن الأردني هذه التغيرات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات وأصبحت جزءا من النظام التعليمي على كل مستوياته وأصبح من السهولة بمكان التعامل مع هذا التقدم التكنولوجي الأتصالي الذي زاد من مستويات التعليم والمعرفة وتوسيع مدارك الفرد، فظهور الفضائيات والمواقع الألكترونية العامة والمتخصصة، والأنترنت، ووسائل التواصل الأجتماعي ساهمت وسارعت في زيادة درجات الوعي والإدراك لدى المواطن الأردني وخصوصا النشئ الجديد، أخذين بعين الأعتبار ان ٥٣٪ من ابناء المجتمع الأردني دون سن العشرين وحسب الدراسات في هذا المجال هناك ٤٠٪ من ابناء الشعب يملكون اشتراك في الأنترنت و٦٢٪ لهم تواصل مع الأنترنت من خلال مواقع عملهم، وما يزيد عن ١٢ مليون اشتراك خلوي وتطور وسائل الأعلام سنويا كل هذا وغيره في هذا المجال زاد من درجات المعرفة والأدراك للعديد من القضايا والأحداث على المستويين الداخلي والخارجي وسرع في وصول المعلومة والأطلاع عليها للمواطن ان هذا العامل هو سبب رئيس في زيادة درجات الوعي والأدراك العام بما فيها الوعي السياسي.

■ موجة الديمقراطية الثالثة

مع بداية الثمانينات من القرن المنصرم ظهرت على الساحة العالمية موجة ديمقراطية ثالثة تقوم على الحريات العامة، وحقوق الأنسان، وقواعد الأنصاف والعدالة، ونشر القيم الديمقراطية الأساسية مثل الحرية، والعدالة، والمساواة، وكرامة الأنسان، وحقوق المرأة والطفل وهي منظومة متكاملة سعت العديد من الدول والمنظمات الدولية المتخصصة على نشرها عبر وسائل متعددة، وقد تأثر عقل المواطن الأردني بهذه القيم وازدياد درجات الوعي والأدراك السياسي بها وأصبحت نسبياً جزء من منظومة القيم العامة المتعامل بها يوميا، ناهيك عن دور المناهج التعليمية، ووسائل الأتصال الجماهيري المختلفة والندوات والمؤتمرات والحراك الفكري في هذا السياق أدى اعلا لشأن وقيمة هذه المضامين التي يسود نسبياً جزء منها في عقل المواطن الأردني، يضاف إلى ذلك التحول الديمقراطي التي تمر بها البلاد منذ عام ١٩٨٩ وما انجز في هذا المجال في الأطار التشريعي القانوني، وتجديد الهياكل والبنى والمؤسسات، والتغير الطفيف في منظومة القيم الأجتماعية، بالأضافة إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية على المستويين الوطني والمحلي، كل هذا ساهم مساهمة مباشرة في زيادة وارتفاع درجات الوعي والأدراك السياسي لدى الفرد الآردني.

■ الاعتزاز الوطني (الانتماء اولا)

ان الشعب الأردني عموما لديه اعتزاز عال بوطنه ونظامه السياسي وهذا جزء من الثقافة السياسية العامة التي تعتمد على ثلاثة ابعاد هي البعد المعرفي في النظام ومكوناته، والبعد الشعوري الرمزي في احترام رموز الوطن والمشاركة في الأحتفالات الوطنية، والبعد التقيمي الذي يقوم على قدرة الفرد في تقييم اداء مؤسسات النظام ايجابيا أو سلبيا. أن الأنتماء هي عملية انتساب الفرد لوطنه «المؤل والمكان الأول» متفاعلا معه قولا وفعلا وعملا واستعداده للوقوف معه والدفاع عنه في السراء والضراء، والأنتماء هو ذلك الشعور والأحساس بالأنتساب لوطن وشعب وثقافة وهذا يتم التعبير عنه بالجنسية «المواطنة» ويستدل على ذلك بالمشاركة الأيجابية في كافة انشطة المجتمع والدفاع عن مصالح الوطن والشعور بالفخر والأعتزاز بهذا الأنتماء والحفاظ على الأنجازات والمرافق العامة، اما الولاء فهو ذلك الشعور بالولاء والأرتباط بنظام سياسي حيث يشعر الفرد بولائه لفكرة، ويعتقد انه يمثله ويتماثل معه، ان هذا العامل هو جوهر حياة الأردنيين الذي ساهم بزيادة وعيهم السياسي وادراكهم الكامل بالحفاظ على حالة الأمن والأستقرار ومعها مبدأ الوجود والأستمرار تحت مظلة الأعتزاز الوطني العالي، ومن المعروف ان الأعتزاز الوطني يزداد في فترات الأزمات والضيق ولذا فأن وعي المواطن الأردني عالي في هذا المجال ناهيك عن أن النظام السياسي يتمتع بشرعية عالية جدا تقوم على عوامل تاريخية، ودينية وقومية وأنجاز متواصل فقيم النظام تتطابق مع قيم الناس. وبناء على ما تقدم يمكن القول أنه تم نحت مفهوم جديد كعوامل من عوامل الأستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية الا وهو الوعي السياسي لدى المواطن الأردني يضاف إلى بقية العوامل الأخرى.

ان ظاهرة الوعي السياسي التي تقوم على الفهم والأدراك والرشادة ، والحكمة والعقلانية، والمعرفة بالحالة والحدث، والظاهرة تساهم مباشرة في تعزيز حالة الأمن والأستقرار النسبي التي تشهدها المملكة ولا أحد يمكنه اليوم انكار ذلك، وعلى الرغم من وجود اختلالات في الواقع الأجتماعي والسياسي والإداري الا انها تبقى فرعية تأثيرها طفيف جدا على الحالة العامة للبلاد، ولا ترقى ان تكون من الظواهر العامة التي تحمل طابع الأستمرارية، والأحداث الفرعية لا يمكن القياس عليها. أن ظاهرة الوعي السياسي العامة لدى أبناء الشعب الأردني على أمتداد ساحة الوطن هي ركن اساس ورئيس في حالة الأستقرار السياسي والأمني التي تعيشه البلاد، ونحن اليوم قادرون اكثر من ما مضى على حماية الوطن والدفاع عنه نتيجة للوعي الوطني العام بأهمية الحفاظ على معادلة النجاح والأنجاز والأستمرار وجميعها تعود إلى الأستقرار السياسي في الدولة الأردنية.

# الأردن والتعاون العربي

العين نايف القاضي

يرتبط مفهوم التعاون العربي مع الأردن رسمياً وشعبياً بموقع الأردن الجغرافي والسياسي والتاريخي في أعقاب الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية وخروج الأتراك من بلاد الشام وإعلان الشريف الحسين بن علي الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ حيث ساند الأردنيون الثورة وكان الأردن مركز انطلاق الجيش العربي بقيادة الامير فيصل بن الحسين نحو دمشق حيث أسس اول حكومة عربية فيها عام ١٩١٨ تم اسقاطها عام ١٩٢٠ بعد معركة ميسلون حيث جرى تقسيم بلاد الشام حسب مخطط «سايكس بيكو» إلى اربع دول هي الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان. خضعت سوريا ولبنان للحكم الفرنسي المباشر وخضعت فلسطين للحكم البريطاني المباشر في حين بقي الأردن دون حكم وطني مركزي أو سيطرة أجنبية بعد أن انسحبت القوات البريطانية منه عام ١٩١٩ وتم في ظل ذلك الوضع تشكيل حكومات محلية في كل من اربد والسلط والكرك.

بدأت ملامح التعاون العربي في تلك الفترة بقيام الأردنيين بفتح بلدهم لمجموعات كبيرة من اللاجئين والقيادات العربية الممثلة لبلاد الشام واصبحت عمان بمن وفد اليها من احرار سوريا ورجالات الحكم الفيصلي الملاذ الرئيسي لأحرار العرب والقاعدة الوحيدة لشن الهجمات ضد الفرنسيين. وقد وصل الأمير عبدالله النجل الثاني للشريف الحسين بن علي إلى معان جنوب الأردن لقيادة عمليات تحرير بلاد الشام وإعادة المملكة الفيصلية في دمشق ولم يكن في حسابه إقامة دولة في الأردن. وبعد معان واصل الأمير عبدالله طريقه إلى عمان التي حل بها في ١٩٢١/٣/٢ وكانت مصادره المالية ضئيلة ولم يلتحق به إلا القليل من القيادات العسكرية ووقف ضده البريطانيون والفرنسيون. وفي تلك الفترة قررت الحكومة البريطانية عن طريق وزير المستعمرات تشيرشل ان شرقي الأردن مقاطعة عربية تتبع الانتداب على فلسطين ويجب إحتلالها عسكريا للمساعدة على تنفيذ وعد بلفور، وبعد عروض متعددة وصعبة وافق الامير عبدالله ان يدير شرق الأردن لمدة ستة أشهر شريطة عدم التعرض للبريطانيين والفرنسيين، وبعد مشاورات مع جماعته وافق على العرض لأنه يخلص شرق الأردن من وعد بلفور وشكلت أول حكومة في شرقي الأردن برئاسة رشيد طليع في ١٩٢١/٤/١١ الدرزي اللبناني وعضوية ثلاثة من السوريين واثنين من الحجاز وواحد من كل من فلسطين والأردن للتأكيد على التوجه العربي للحكومة. واضاف الأمير بعد ذلك اسم «حكومة الشرق العربي» إلى إمارته واستمرت التسمية حتى إعلان امارة شرق الأردن وتسمية جيشها «الجيش العربي».

من هنا كان الهدف الأساسي للسياسة الأردنية هو تكريس مفهوم التعاون العربي وخلق كيان سياسي يمثل معظم البلاد العربية تمهيداً لقيام الدولة العربية الموحدة. وعبر الأردنيون عن رفضهم للانتداب ووعد بلفور ووقوفهم إلى جانب الشعب الفلسطيني ومشاركته في مقاومة الغزو الصهيوني.

في الخامس عشر من شهر ايار ١٩٤٦ نجح الأردنيون في الحصول على الاستقلال عن بريطانيا بعد ان نجحوا في تخليص شرق الأردن من وعد بلفور سيئ الصيت وساهموا بكل بسالة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ إلى جانب الجيوش العربية رغم قيادته الانجليزية وضعف إمكانياته المادية والعسكرية. واستطاع الجيش العربي الأردني الاحتفاظ بالضفة الغربية ومدينة القدس الشرقية.

لقد شكل إعلان استقلال المملكة الأردنية الهاشمية في الخامس والعشرين من شهر أيار بداية طيبة وخطوة هامة في مسيرة التعاون بين الأقطار العربية المستقلة وكسر حائط الجليد بين المملكة الأردنية الهاشمية وكل من المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا وتلقى الأمير عبدالله الذي اصبح ملكا للمملكة الأردنية الهاشمية المستقلة برقيات التهنئة والمباركة بمناسبة الاعلان عن استقلال بلاده وبدأ الجليد الذي غلف العلاقات بين هذه الدول بالذوبان تدريجياً وكانت العلاقات الأردنية السعودية وكذلك مع مصر وبقية دول الجامعة اكثر اتصالاً وانسجاماً في المواقف وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

لكن الحال لم يبق على ما هو عليه بعد ذلك وبعد قيام جامعة الدول العربية وحصول بعض الدول العربية على الاستقلال والعضوية فيها فقد دب الانقسام والضعف في الموقف العربي العام وشهدت الساحة العربية ظهور الانقسام والمحاور في العلاقات وظهر محور القاهرة الرياض دمشق قابله محور عمان بغداد لكن هذه المحاور لم تستمر لفترات طويلة وظهر تأثير سياسات الدول الكبرى ومصالحها على سياسات هذه الدول العربية وخاصة في اعقاب قيام الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨ ومثلها الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في نفس العام وحصول الانقلاب في العراق عام ١٩٥٨ وانهاء الاتحاد الهاشمي وبعده بسنتين سقطت دولة الجمهورية العربية المتحدة التي قامت بين مصر وسوريا.

كان هدف التعاون والتضامن العربي ركنا اساسيا في السياسة الأردنية التي نهجها قبل وبعد الاستقلال باعتبار ذلك هو الطريق المؤدي لوحدة الأقطار العربية في دولة عربية واحدة رغم المعارضة التي ووجه بها الأردن في كل محاولاته الوحدوية ابتداء بسقوط الفيصلية في دمشق على يد الفرنسيين وبالتآمر مع البريطانيين والقضاء على الاتحاد الهاشمي بين بغداد وعمان في تموز عام ١٩٥٨ وكذلك الحال مع الوحدة الأردنية الفلسطينية ضمن المملكة الأردنية الهاشمية التي انتهت بقرار القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤ وبطلب من منظمة التحرير الفسطينية ومؤازرة معظم الدول العربية!

والحقيقة ان مواقف بعض الدول العربية من قضية الوحدة الأردنية الفلسطينية سواء عند اعلانها الاول أو عند الاعلان في قمة الرباط عن فكها باعتبار منظمة التحرير الفلسطيني قد أحبطت كل الأسس التي قام عليها مفهوم التعاون والتضامن العربي وسدت الطريق أمام اي محاولة جدية ومخلصة لقيام اتحاد أو وحدة بين الاقطار العربية.

لقد ساهم الأردن بحماس تاريخي معروف في قيام جامعة الدول العربية باعتبارها الاطار السياسي الممكن للتعاون العربي في تلك المرحلة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة على انقاض عصبة الأمم وعلى الرغم من المواقف السلبية لبعض الدول العربية الأعضاء في الجامعة ورفضها إعلان دولة الوحدة بين فلسطين والأردن بل إن بعض الدول الأعضاء طالبت بطرد المملكة الأردنية الهاشمية من جامعة الدول العربية، ومنذ ذلك الحين ونحن نشهد بأن حال هذه المؤسسة القومية التي تعتبر في نظر القوميين العرب البيت الجامع لأهل العروبة ينحدر من سيئ إلى أسوأ.

لقد رافق التعاون العربي بمفهومه الشامل (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) وحتى الامني مسيرة الجامعة العربية رغم التباطؤ في الحركة وقلة الإنجازات حتى وصل الامر إلى قيام تحالفات ومحاور بين دول أعضاء في الجامعة على شكل مجالس أو اتحادات لم تثبت معظمها وليس جميعها تفوقاً أو قبولاً اكثر من جامعة الدول العربية رغم ان هذه المجالس والاتحادات لم تتعارض مع ميثاق جامعة الدول العربية ولكنها في سلوكياتها وسياساتها تُغرّد خارج السرب ولا تكاد تقترب من مبادئ الجامعة وميثاقها الا ما يعزز استقلالية هذه المجالس والاتحادات.

وبمناسبة حلول عيد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية التاسع والستين ومرور سبعين عاما على تأسيس الجامعة العربية فقد حافظ الأردن على الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية واتفاقيات ومعاهدات التعاون العربي المشترك في كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية وعقد الاتفاقيات الثنائية والمشتركة مع اعضاء مجلس الجامعة وحاول من منطلق قومي ووحدوي الانضمام إلى أي جهد عربي مشترك لدعم المواقف القومية للدول العربية وشارك الأردن رغم امكانياته المتواضعة في كل مجالات التعاون والعمل العربي المشترك وخاض معظم الحروب والمعارك العربية للدفاع عن حدود ومصالح وحقوق الأمة العربية. وكرس جهوده وسياساته العربية في سبيل تحقيق التضامن العربي وإشاعة الوفاق والاتفاق بين الدول العربية.

لقد ساهم ميثاق جامعة الدول العربية في حصر أهداف الجامعة بالدول الاعضاء فيها ولم يتطرق إلى اي دور للشعوب العربية في هذه الدول. في حين تقاعست الدول الاعضاء ومن منطلقات قطرية وجغرافية عن تنفيذ اهداف معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادية بين الدول العربية رغم بعض الإنجازات القليلة التي تحققت في الاطار الاقتصادي والعمل الاقتصادي المشترك والخطوات القليلة والخجولة نحو الوحدة الاقتصادية العربية المطلوبة لأن التعاون الاقتصادي هو الطريق الصحيح لبناء القدرات العربية والجسر الموصل لهدف الوحدة العربية. وقد لاحظنا ان تخلف الدول العربية في الميادين السياسية والعسكرية كان نتيجة حتمية للتخلف الاقتصادي وعجزها عن تحقيق اهداف الميثاق ومعاهدة الدفاع العربي والتعاون الاقتصادي.

لقد تأكد لكل مهتم أو مراقب وبالتحديد منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ان مفهوم التعاون العربي بمضمونه الشامل لم يتحقق بالشكل المطلوب. وبقدر ما كان هذا المفهوم هو الخطوة الاولى في طريق إقامة الوحدة العربية، اصبحت الجامعة جامعة للدول العربية وليست معنية بالشعوب العربية وتحولت في نهاية المطاف إلى محصلة هذا التعاون ونهايته. وان قرارات وتوصيات الجامعة سواء كانت صادرة عن القمم العربية أو على مستوى المجالس الوزارية المتخصصة أو على مستوى المنظمات التابعة للجامعة العربية حبر على ورق وقد لاحظت من خلال علاقتي مع ادارة الجامعة العربية اثناء عملي هناك كمندوب دائم للمملكة في الجامعة العربية ان المملكة الأردنية كانت وربما تكون من الدول الاعضاء القليلة التي تلتزم بقرارات الجامعة العربية وتحرص على دورها وهيبتها وتقوم بدفع التزامها السنوي في موازنة الجامعة رغم امتناع بعض الدول القادرة عن دفع هذا الالتزام وهذا ينعكس بالطبع على معظم الأمور الاخرى ذات العلاقة.

لقد بذل الأردن وبالتعاون مع بعض الدول الاعضاء في الجامعة وعلى رأسها جمهورية مصر العربية جهودا كبيرة لادامة التعاون العربي وتطوير آفاق العمل العربي المشترك وتقوية سبل التضامن والتعاون في كل المجالات وظهر ذلك جليا في الجهود الجبارة التي بذله الأردن من أجل عودة مصر إلى جامعة الدول العربية والتنسيق معها خلال وبعد ذلك لتحقيق مبدأ الوفاق والاتفاق في العلاقات والمشاورات العربية وتبع ذلك جهود اقامة مجلس التعاون العربي في السادس عشر من شهر شباط ١٩٨٩ بين الأردن ومصر والعراق واليمن والذي شكل حلقة مضيئة في سلسلة الجهود العربية نحو التكامل والتعاون والتعاضد بين اقطار الأمة العربية.

لقد ساهمت الانقسامات العربية التي حصلت منذ مطلع التسعينات في انهيار الموقف العربي وشل الجامعة العربية وسقوط محاولات قيام المجالس والاتحادات العربية وتوقفت مفاوضات السلام بين اسرائيل والعرب وبين اسرائيل والفلسطينيين وتنكرت اسرائيل لكل الحقوق الفلسطينية والعربية ورفضت قرارات الامم المتحدة بالانسحاب من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وفي مقدمتها القدس وسقطت بغداد بعد الانقسام العربي بسبب احتلال العراق للكويت وسقط الاتحاد السوفياتي واصبحت الولايات المتحدة زعيمة العالم بلا منازع وهبت رياح التغيير وخلق الفوضى والثورات وسقطت انظمة في دول عربية مؤثرة وقادرة وبات العالم العربي والعالم جولة في حالات ذهول مستمرة واندفعت الحروب الأهلية في بعض الدول العربية وغابت الجامعة العربية والمجالس العربية واصبحنا لا نخرج من حقول الحرائق المحيطة بنا في كل مكان ولا يعلم أحد حتى هذه اللحظة إلى أين يتجه بنا تيار النار والدمار سواء في تونس أو سوريا أو العراق أو اليمن أو حتى في مصر.

ان المطلوب في هذه المرحلة ان يتحرك الأردن للقيام بدوره العربي والقومي وبالتعاون والتنسيق مع اشقائه في مصر والخليج وفي بقية الدول العربية لانقاذ ما يمكن انقاذه وتخليص ما يمكن تخليصه بحكمة قيادتنا ووحدة شعبنا الأردني وبسالة جيشنا العربي.

# الأردن ورسالته العربية

د.أحمد الشناق
أمين عام الحزب الوطني الدستوري

الأردن جزء من الأمة العربية، وقد كان على الدوام جزءا فاعلا في حركتها النهضوية، وشريكا رئيسياً في جميع مساراتها، نشأ كيانه السياسي الحديث في مطلع القرن الماضي مثل كل كيانات الأمة في مشرقها ومغربها نتيجة لظروف التجزئة وهيمنة الاستعمار، ولكنه تأسس كقاعدة للنهضة العربية ومستقر للثورة العربية الكبرى بهدف تحرير بلاد الشام من الإحتلال وإعادة صياغة وحدتها السياسية، واجتمع على أرضه كل أحرار العرب وشكلوا دولته الحديثة، أردنية المنطلق عربية التوجه والطموحات، شريكة فاعلة في جميع حركات التحرر العربي وصاحبة مبادرات وحدوية تصدت لها جميع القوى الطامعة بالأرض العربية، موقعا وثروات وأيدتها في ذلك قوى التقوقع الإقليمي ودعاة الهيمنة والإحتواء. ودفع الأردن ثمنا باهظا لنضاله ومبادراته عن رضى وطواعية ، فما تقاعس أهله العرب ولم يترددوا عن سبيلهم الذي ارتضوه. كان الأردن المساهم البارز في القضية الفلسطينية فحافظ على عروبة القدس، وأعلن وحدة عربية مع الضفة الغربية باتفاق ممثلي الشعب في ضفتيه ، فأنهى بذلك انفصالا مفروضا لم يعرفه التاريخ لأكثر من ثلاثين عاما. وصنع وحدة عربية كانت الأنقى، حقيقة ومحتوى في القرن العشرين.

### دلالات عميقة

وفي يوم الاستقلال نستحضر بإكبار إطلاق مسمى «مجلس الأمة على البرلمان والجيش العربي على القوات المسلحة الأردنية» ودلالتهما العميقة لرسالة الأردن العربية وإنتمائه القومي. كما نستذكر قيام حركات وطنية تحررية في الوطن العربي منذ بدايات القرن العشرين، كان للأردنيين فيها دور الشريك ، تناضل من أجل الحرية والوحدة ، أوصلت أقطار الأمة إلى الاستقلال السياسي الذي واجه واقعا متخلفا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عجزت الحكومات الوطنية عن التصدي له، فنشأت حركات حزبية شمولية تدعوإلى النهوض والوحدة، ولكنها لم تطور برامج متكاملة واقعية تناسب الظروف والأحوال المستجدة، ولجأت إلى القفز فوق حدود الأوطان وخصوصيات الشعوب، فدخلت الأقطار العربية دوامة الصراعات المسلحة وغابت الشعوب عن ممارسة دورها وتراجعت التنمية وضاعت الثروة العربية وتقاسمت القوى المهيمنة المنطقة وارتفعت أسوار الإنفصال وتراجع حلم القمة العربية والتي كان أحدها في عمان عاصمة العرب حيث كان مؤتمر الوفاق والاتفاق كسعي أردني دؤوب في جمع الكلمة وتجاوز الخلافات والاختلافات خدمة للمصالح العربية العليا، وانعقد كذلك في عمان مؤتمر القمة الإقتصادي حيث سعى الأردن لفكرة إنشاء مشاريع اقتصادية عربية مشتركة لمصلحة الشعوب العربية والتقارب بين أبنائها.

والأردن منذ نشأته ولا زال يحمل على كاهله قضية فلسطين باعتبارها قضيته المركزية، ولديه كذلك مسؤولية تاريخية نحو القدس والمقدسات وسعيه دائم مع الأشقاء الفلسطينيين حتى تقوم دولتهم المستقة وعاصمتها القدس.

إن العمق القومي للأردن برسالته العربية يؤمن بأن فض النزاعات والإشكالات بين الأقطار العربية سبيله الحوار والحل العربي العربي بعيدا عن كافة أشكال التدخل الأجنبي وهي رؤية أردنية ثابتة للحالة العربية عبر مراحلها التاريخية ، ويؤمن الأردن بعدم التدخل بشؤون الغير وبعلاقات الاحترام المتبادل واحترام الخصوصيات القطرية.

وفي ما يتعلق بالمشهد العربي الراهن، يرى الأردن أن المنطقة العربية تمر بمرحلة تاريخية غير مسبوقة بمنعطفات حادة مشحونة بنوازل كبرى تحيط باقطارها ومستقبل شعوبها وسياق الأمة الحضاري وسيادة العرب على أرضهم.

وللأردن موقفه الصريح والعلني في مواجهة قوى الإرهاب والتطرف التي تسعى لإشعال الاقتتال بين أهل الإسلام وتفتت المجتمعات العربية على أساس صراع ديني وطائفي يفتك بأبناء الأمة لعقود. علاوة على ما يقوم به الإرهاب من تشويه لصورة الإسلام ورسالته أمام العالم وهي من أكبر المصائب التي حلت بالأمة بعصرها الحاضر. ويؤكد الأردن التزامه بالحلول السياسية للصراعات الدامية التي تشهدها بعض الاقطار العربية وذلك بما يحفظ ترابها الوطني وسيادتها على ارضها، كما يؤكد على ضرورة إنهاء حالات الإقصاء والتهميش للمكونات الوطنية في أقطار الصراع درءاً للتجزئة ولوقف تمدد النفوذ الإقليمي والدولي على حساب الأمن القومي العربي.

الأردن اليوم بقيادة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين الذي يقود سفينة الوطن برسالة الهاشميين التاريخية لأمتهم العربية ، ينافح بعزم وشجاعة عن الدين الحنيف برسالته السمحة، والثوابت القومية، وبما يملك من مكانة عالمية وعلاقات دولية متوازنة مع قوى التأثير العالمية يسعى جاهداً في خدمة الشعوب العربية وقضايا الأمة ومصالح العرب العليا بنهج عربي هاشمي تمتد جذوره في رحم المسألة القومية والإيمانية سواءً بسواء.

وكان الأردن سباقا لتوحيد الصف العربي، ودوره القومي في ثمانينيات القرن الماضي بإعادة مصر العربية إلى الصف العربي وإنهاء مقاطعتها لتكون علامة بارزة في التاريخ الحديث بالذهاب لإنشاء مجلس التعاون العربي في عام ١٩٨٩ من دول مصر والعراق والأردن واليمن وطموحات تشكيل كتلة عربية في مرحلة تاريخية حاسمة بنهاية الحرب الباردة، وبما يفرض حضوراً في نظام دولي جديد كانت قد بدأت تتشكل ملامحه وسماته.

وتجلى التعاون الأردني مع أقطار الأمة بإنشاء مجالس مشتركة مع الحكومات العربية على مستوى عال من التمثيل برئيس الوزراء ومجلس الوزراء في سبيل تفعيل العمل العربي المشترك على أرض الواقع وفي المجالات كافة بما يترجم العلاقات على أساس المصالح المشتركة بين الشعوب العربية وإقامة المشاريع المشتركة.

### تعزيز التضامن العربي

الأردن على الدوام كانت له مساهماته الفعالة لتعزيز التضامن العربي والعمل المشترك في مؤسسة الجامعة العربية وحضوره الدائم لمؤتمرات القمة العربية والتي كان أحدها في عمان عاصمة العرب حيث كان مؤتمر الوفاق والاتفاق كسعي أردني دؤوب في جمع الكلمة وتجاوز الخلافات والاختلافات خدمة للمصالح العربية العليا، وانعقد كذلك في عمان مؤتمر القمة الإقتصادي حيث سعى الأردن لفكرة إنشاء مشاريع اقتصادية عربية مشتركة لمصلحة الشعوب العربية والتقارب بين أبنائها.

والأردن منذ نشأته ولا زال يحمل على كاهله قضية فلسطين باعتبارها قضيته المركزية، ولديه كذلك مسؤولية تاريخية نحو القدس والمقدسات وسعيه دائم مع الأشقاء الفلسطينيين حتى تقوم دولتهم المستقة وعاصمتها القدس.

إن العمق القومي للأردن برسالته العربية يؤمن بأن فض النزاعات والإشكالات بين الأقطار العربية سبيله الحوار والحل العربي العربي بعيدا عن كافة أشكال التدخل الأجنبي وهي رؤية أردنية ثابتة للحالة العربية عبر مراحلها التاريخية ، ويؤمن الأردن بعدم التدخل بشؤون الغير وبعلاقات الاحترام المتبادل واحترام الخصوصيات القطرية.

وفي ما يتعلق بالمشهد العربي الراهن، يرى الأردن أن المنطقة العربية تمر بمرحلة تاريخية غير مسبوقة بمنعطفات حادة مشحونة بنوازل كبرى تحيط باقطارها ومستقبل شعوبها وسياق الأمة الحضاري وسيادة العرب على أرضهم.

وللأردن موقفه الصريح والعلني في مواجهة قوى الإرهاب والتطرف التي تسعى لإشعال الاقتتال بين أهل الإسلام وتفتت المجتمعات العربية على أساس صراع ديني وطائفي يفتك بأبناء الأمة لعقود. علاوة على ما يقوم به الإرهاب من تشويه لصورة الإسلام ورسالته أمام العالم وهي من أكبر المصائب التي حلت بالأمة بعصرها الحاضر. ويؤكد الأردن التزامه بالحلول السياسية للصراعات الدامية التي تشهدها بعض الاقطار العربية وذلك بما يحفظ ترابها الوطني وسيادتها على ارضها، كما يؤكد على ضرورة إنهاء حالات الإقصاء والتهميش للمكونات الوطنية في أقطار الصراع درءاً للتجزئة ولوقف تمدد النفوذ الإقليمي والدولي على حساب الأمن القومي العربي.

الأردن اليوم بقيادة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين الذي يقود سفينة الوطن برسالة الهاشميين التاريخية لأمتهم العربية ، ينافح بعزم وشجاعة عن الدين الحنيف برسالته السمحة، والثوابت القومية، وبما يملك من مكانة عالمية وعلاقات دولية متوازنة مع قوى التأثير العالمية يسعى جاهداً في خدمة الشعوب العربية وقضايا الأمة ومصالح العرب العليا بنهج عربي هاشمي تمتد جذوره في رحم المسألة القومية والإيمانية سواءً بسواء.

# من أرشيف المكتبة الوطنية

المغفور له الملك عبدالله الاول في يوم استقلال المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٤٦/٥/٢٥

المغفور له الملك عبدالله الاول في يوم استقلال المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٤٦/٥/٢٥

المغفور له الملك عبدالله الاول يدخل مجلس الامة في يوم استقلال المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٤٦/٥/٢٥

المغفور له الملك عبدالله الاول في مجلس الامة احتفالا باعلان استقلال المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٤٦/٥/٢٥

المغفور له الملك عبدالله الاول في يوم استقلال المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٤٦/٥/٢٥

المغفور له الملك الحسين بن طلال يفتتح مشروع سد المخيبة في الاغوار الشمالية ضمن احتفالات المملكة بعيد الاستقلال ١٩٦٦/٥/٢٥ (مجموعة المكتبة الوطنية)

المغفور له الملك عبدالله الاول في يوم استقلال المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٤٦/٥/٢٥

المغفور له الملك عبدالله الاول يلقي كلمة بمناسبة استقلال المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٤٦/٥/٢٥

المغفور له الملك عبدالله الاول يوقع على وثيقة استقلال المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٤٦/٥/٢٥

المغفور له الملك عبدالله الاول يوقع على وثيقة استقلال المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٤٦/٥/٢٥

المغفور له الملك عبدالله الاول يوقع على وثيقة استقلال المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٤٦/٥/٢٥

المغفور له الملك عبدالله الاول يرعى احتفالا عسكريا للجيش العربي بمناسبة عيد الاستقلال يظهر خلف جلالته الامير طلال والامير نايف/ فوزي الملقي/ الفريق كلوب/ عبدالقادر الجندي(مساعد رئيس الاركان) تعود الصورة إلى أواخر الاربعينيات


رشيد طليع أول رئيس وزراء اردني


ابراهيم هاشم أول رئيس وزراء في عهد الاستقلال

مقالات من جريدة الدفاع ١٩٤٦/٥/٢٦ حول الاحتفال بالبيعة واعلان الاستقلال في شرق الأردن(مجموعة المكتبة الوطنية)

مقالات من جريدة الدفاع ١٩٤٦/٥/٢٦ حول الاحتفال بالبيعة واعلان الاستقلال في شرق الأردن(مجموعة المكتبة الوطنية)

**فريق عمل الملحق**

د. خالد الشقران — هادي الشوبكي — جرافيك
جعفر العقيلي — محمد القرالة — اخراج وتصميم
بثينه جدعون — محمد الحياني

# الدفاع المدني.. مسيرة إنجاز بالتقدم والعطاء

إن عظم الانجازات التي تحققت لهذا الحمى الهاشمي الأشم بكافة المجالات البناء والعطاء المثمر إنما هي صورة مشرفة وأنموذج يحتذى للرياده الهاشمية وتجسيد للرؤى الثاقبة والتطلعات الطموحة لجلالة قائدنا الأعلى الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظة الله ورعاه لبناء مستقبل واعد يشق طريقة بهمة وعزيمة لا تلين لمواكبة حداثة العصر وإبداع الحضارات .

ونحن نتفيأ ظلال مناسبة غالية على قلوب كل الأردنيين ألا وهي عيد الاستقلال لنغتنم هذه المناسبة الوطنية الغالية للوقوف على ما تحقق لهذا الجهاز الإنساني من تطور في كافة مجالات اختصاصه وما شهده من تطور ملموس في الإعداد والتأهيل مما جعله قادراً على أداء واجباته بمهنية عالية واحتراف من خلال مواقعه المنتشرة بكافة ربوع الوطن فضلاً عن توفير الحديث والمتطور من الآليات والمعدات اللازمة للتعامل مع كافة أنواع الحوادث التي تقع وتستدعي تدخل نشامى الدفاع المدني ، هذا إلى جانب رفد الجهاز بالقوى البشرية وتأهيلها التأهيل النظري والعملي من خلال إشراكها في دورات متخصصة في كافة مجالات اختصاص وعلوم الدفاع المدني لكي تكون قادرة على أداء واجباتها بكفاءة واحتراف وتخصصية.

حيث يتعامل الدفاع المدني ميدانياً مع حجم كبير من الحوادث من خلال (١٧٥) موقعاً منتشراً في كافة أرجاء الوطن وقد تعامل عام (٢٠١٤م) مع (٢٢٣) ألف حادث ما بين إطفاء وإنقاذ إضافة إلى حالات الإسعاف ، وهذا يدل على مدى أهمية الخدمات والواجبات التي يقوم بها جهاز الدفاع المدني على مدار الساعة مبيناً أن هذا العدد من الحوادث يحتاج إلى جهود وإمكانيات كبيرة ، ومن هنا فقد تم وبتوجيهات مباشرة من جلالة الملك المعظم إدخال عدد كبير من آليات العمليات الحديثة ضمن كافة الاختصاصاتً ومن ضمنها (١٨٣) سيارة إسعاف متخصص مجهزة تجهيزاً طبياً كاملاً للإرتقاء بهذه الخدمة الإنسانية إلى افضل المستويات، هذا وقد عمل جهاز الدفاع المدني مؤخراً على إدخال حافلة الإسعاف المتخصص التي تم تصميمُها من قبل خبراء مختصين في الدفاع المدني وبتنفيذ من إحدى الشركات الوطنية ، والتي تم تزويدها بأحدث الأجهزة الطبية والإسعافية وبما يحقق سرعة الاستجابة وتأمين الخدمة الإسعافية الفعّالة ونقل إثنتي عشرة إصابة في ذات الوقت،لا سيما في حوادث السير التي قد ينجم عنها أعداد كبيرة من الإصابات .

ويعتبر هذا الانجاز نقله نوعية في الخدمات الإسعافية المقدمة من جهاز الدفاع المدني مما يجعله في مقدمة أجهزة الحماية المدنية على مستوى الإقليم لاسيما وان هذه الخدمة الحديثة سيصار إلى تعميمها على كافة مديريات الدفاع المدني الميدانية في المملكة.

ولمواكبة هذا التطور في مجال الإسعاف والطوارئ فقد قام الدفاع المدني وبالتنسيق مع جامعة البلقاء التطبيقية بتدريس برنامج تخصص دبلوم الإسعاف ودبلوم تقنيات الإطفاء للذكور والإناث للارتقاء بمستوى هذه الخدمات ،هذا فضلاً عن ما يتوفر لديه من ( ١٦٠) سيارة إنقاذ أشخاص مجنزرة ( ناقلة أشخاص) ذات واجبات متعددة مثل الإنقاذ والإسعاف لاستخدامها في الظروف الطارئة وبخاصة خلال الأحوال الجوية الصعبة وغير الاعتيادية مثل تساقط الثلوج وانغلاق الطرقات الرئيسية ، الأمر الذي يستدعي وجود مثل هذه الآليات القادرة على العمل في الظروف الجوية الصعبة دون أن تتسبب بأية أضرار للطرق والبنية التحتية .

كما تم بحمد الله استحداث إدارة الإطفاء بهدف تطوير وتنظيم كافة النواحي التدريبية والعملياتية للعاملين في مجال الإطفاء والإنقاذ وإعداد الدراسات البحثية المتعلقة بكيفية التعامل مع الحرائق على اختلاف أنواعها وتحديد ماهية الآليات والمعدات اللازمة لأداء هذا الواجب بكل كفاءة وإتقان.

هذا فضلاً عما يتوفر في الجهاز من آليات الإطفاء والإنقاذ والسلالم والروافع ذات القدرات العالية للتعامل مع آثار الكوارث ووحدات التطهير الكيماوي على مستوى المديريات في كافة محافظات المملكة ، ولما للتخصصية من أهمية في عمل الدفاع المدني فقد جاءت مديريات الإنقاذ والإسناد في شمال المملكة ووسطها وجنوبها والمزودة بآليات والمعدات المتخصصة لتكون هذه المديريات مسانداً ورديفاً لمديريات الدفاع المدني الميدانية في المحافظات التي تقع ضمن مناطق اختصاصها وذلك في حال التعامل مع الحوادث الكبرى أو في الظروف الجوية غير الاعتيادية والحالات الطارئة .

ولأهمية نشر ثقافة الدفاع المدني بين أبناء الوطن كافة تقوم إدارة الإعلام والتثقيف الوقائي بتعميق وترسيخ مفاهيم الوعي الوقائي والثقافة الوقائية لكافة شرائح المجتمع بالتعاون مع وسائل الإعلام الوطنية المتاحة المقروءة والمسموعة والمرئية إلى جانب إصدار المطبوعات والمطويات الإرشادية وإلقاء المحاضرات المتخصصة ذلك أن الدفاع المدني ينطلق في أداء رسالته الإنسانية من مبدأ أن عمله وقائياً قبل أن يكون علاجياً من خلال الإشراف الوقائي الدائم على كافة المواقع الصناعية والإنتاجية والاستثمارية والذي تقوم به كوادر متخصصة من إدارة الوقاية والحماية الذاتية في الجهاز ، ويتبع لهذه الإدارة أقسام في كافة مديريات الدفاع المدني الميدانية في المملكة ، حيث تأخذ هذه الإدارة على عاتقها مسؤولية إقرار ومتابعة توفير متطلبات الحماية في المصانع والمنشآت الإنتاجية والمؤسسات الحيوية والمباني الكبيرة ذات الإشغالات الهامة كالفنادق والمستشفيات والجامعات وغيرها.

وتؤدي هذه الإدارة واجباتها ضمن قوانين وتشريعات يتم من خلالها تطبيق كودات دستور البناء الوطني الأردني مثل ( كودات الوقاية من الحريق، كودة الزلازل ) وكل ذلك لضمان توفير الحد الأعلى من متطلبات الوقاية والسلامة والحماية الذاتية لهذه المنشآت والعاملين فيها، كما يعمل جهاز الدفاع المدني على إنشاء مراكز للدفاع المدني في كل المدن والتجمعات الصناعية بهدف تحقيق الاستجابة السريعة في التعامل مع الحوادث المختلفة في هذه المواقع الحيوية والحد من الخسائر التي قد تنتج عنها.

إن علاقة الدفاع المدني دائمة ومتواصلة مع كافة الوزارات والأجهزة والمؤسسات الوطنية لتحقيق المفهوم الشامل للسلامة كون الدفاع المدني أحد الأعضاء الرئيسيين في المجلس الأعلى للدفاع المدني الذي يرأسه وزير الداخلية ويضم في عضويته كافة وزارات ومؤسسات الدولة .

أما فيما يتعلق بالجهات المعنية مباشرة بعمل الدفاع المدني في مجال منح التراخيص وأذونات الأشغال وبخاصة وزارة البلديات ، فقد تم وضع آلية عمل خاصة تنظم العمل الوقائي المشترك وذلك تفادياً لحصول أية تجاوزات لمتطلبات الوقاية والحماية الذاتية من قبل البعض خلال مراحل تنفيذ المشاريع بشكل عام ، بالإضافة الى توقيع مذكرات تفاهم مع نقابة المقاولين الإنشائيين وكذلك مع نقابة المهندسين وأمانة عمان الكبرى ، من أجل تكثيف الجولات التفتيشية على المشاريع خلال مراحل التنفيذ للوقوف على مدى التزام القائمين عليها في تنفيذ التوصيات المحددة على المخططات التصميمية المعتمدة من الجهات المختصة .

إن النهضة العمرانية التي تشهدها المملكة وبخاصة في مجال الأبراج تحتاج إلى جهود خاصة وخبرات متميزة لإيجاد أفضل سبل الوقاية والحماية فيها لذا فقد عمل جهاز الدفاع المدني وبالتنسيق مع أمانة عمان الكبرى على دراسة المواقع المناسبة لإنشاء مراكز للدفاع المدني ضمن المخطط الشمولي لأمانة عمان والذي تم من خلاله تحديد مواقع إنشاء الأبراج حيث سيتم تزويد هذه المراكز بالمعدات والآليات التي تتناسب وارتفاعات هذه الأبراج وطبيعة إشغالاتها إلى جانب توفير السلالم والرافعات التي تتناسب وهذا التطور العمراني في العاصمة عمان ، فضلاً عن مساهمة الدفاع المدني في وضع الاشتراطات والمتطلبات الوقائية للأبراج بالتعاون مع مجلس البناء الوطني الأردني ومن هذه الاشتراطات إيجاد طوابق للإخلاء ذات مواصفات وقائية كأن تكون قادرة على مقاومة درجات الحرارة العالية إضافة إلى اشتراط إيجاد مهبط للطائرات لغايات الإنقاذ والإسعاف السريع ، وفي هذا الإطار قام جهاز الدفاع المدني بإيفاد العديد من الضباط المتخصصين لدينا إلى الدول ذات الخبرات الواسعة في هذا المجال من أجل الاستفادة من تجارب هذه الدول في موضوع المباني المرتفعة وكيفية التعامل مع حوادثها المختلفة.

وتعتبر أكاديمية الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للحماية المدنية الأولى من نوعها على مستوى الشرق الأوسط في تدريس علوم الدفاع المدني في مجالات هندسة الإطفاء والسلامة وإدارة الكارثة والإسعاف الطبي المتخصص وغيرها من العلوم ذات الصلة المباشرة بطبيعة الواجبات المناطة بجهاز الدفاع المدني ، وهي مجهزة لتلبي احتياجات العملية التدريبية بما يتناسب وطبيعة الأهداف الكبيرة المرجوة منها وذلك من خلال ميادينها المتخصصة والتي تعتبر المكان الأمثل لتعزيز العملية التدريبية لمنتسبي الدفاع المدني ، فضلاً عن الطلبة الدارسين فيها ورفد الاحتياجات المحلية منهم وخاصة في الشركات والمؤسسات التي تحتاج إلى مثل هؤلاء الخريجين.

وبما أن العملية التدريبية هي الحلقة الأهم في عمل رجال الدفاع المدني فإن مدينة الدفاع المدني التدريبية تعتبر إحدى المواقع المتخصصة في مجال التدريب حيث تحتوي على العديد من الميادين التدريبية المتخصصة في مجال الإطفاء والإسعاف والإنقاذ مثل ميدان حوادث السيارات وميدان حرائق الطائرات وميدان أجهزة التنفس كما تضم العديد من الإدارات المتخصصة ومنها مركز تدريب الدفاع المدني الذي يتم من خلاله تدريب كوادر الدفاع المدني تدريباً أساسياً مبنياً على النظام و الضبط والربط العسكري والقيام بواجباته بمهنية واحتراف والأمانة العامة للاتحاد الرياضي والتي تعنى باللياقة البدنية لكوادر الدفاع المدني وقيادة فريق البحث والإنقاذ والذي يعنى بتدريب كوادر الدفاع المدني على عمليات البحث والإنقاذ وكلية الدفاع المدني التي تمنح درجة الدبلوم للدارسين فيها من الذكور والإناث في تخصص الإسعاف الطبي المتقدم والذين يتم توزيعهم على كافة مواقع الدفاع المدني بعد إنهائهم برنامج الدبلوم للارتقاء بأداء هذه الخدمة إلى أفضل مستوياتها .

وحول ما يتميز به جهاز الدفاع المدني بوجود الفرق المتخصصة فإنه تم تشكيل فرق محترفه ومؤهله للتعامل مع الحوادث ذات الخصوصيات المحددة والتي تتطلب فرق متخصصة ، مثل فريق البحث والإنقاذ الذي لم يقتصر أدائه على المستوى المحلي وإنما تعداه بالمشاركة ومد يد العون للأشقاء والأصدقاء فقد شارك في أعمال الإنقاذ والإغاثة في ( زلزال بام في إيران ) وكذلك الحال في ( زلزال باكستان )، والذي استطاع في عام ٢٠١٣م من الحصول على التصنيف الدولي الثقيل في مجال البحث والإنقاذ وذلك بعد تحقيق هذا الفريق الوطني لكافة المتطلبات التأهيلية والفنية واجتيازه الإختبارات التقييمية لهذا التصنيف والتي تم تنفيذها بإشراف مباشر من خبراء الهيئة الدولية الإستشارية للبحث والإنقاذ والتي تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة بعد تحقيقه للعديد من المعطيات الدولية في مجال البحث والإنقاذ مثل توفير الوحدة الطبية والميادين التدريبية المتخصصة ووحدة الإدارة والوحدة اللوجستيه التي أخذت على عاتقها توفير كافة الآليات والمعدات والتقنيات والأجهزة المتطورة التي لا بدَّ من توفرها خلال أعمال البحث والإنقاذ في الكوارث إضافة إلى توفير وحدة كلاب البحث عن المحاصرين تحت الأنقاض ، و توفير العنصر الرئيسي في هذا الفريق الدولي من الكوادر المؤهلة إلى درجة الاحتراف، وبذلك يعتبر أول فريق عربي يحقق هذا الإنجاز مما يمنح جهاز الدفاع المدني الأردني إضافة نوعية متميزة تمكنه من الإرتقاء بأدائه الإحترافي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

أما عن فريق التعامل مع المواد الخطرة فقد تم تزويده بأحدث المعدات والآليات اللازمة لأداء هذه المهمة الخاصة ، إلى جانب تشكيل فرق ونقاط للغوص المائي من اجل أعمال الإنقاذ المائي في المناطق التي توجد فيها التجمعات المائية الخطرة كالسدود والبحار وقنوات المياه الجارية.

إن جهاز الدفاع المدني قد خطى خطوات رائدة في مسيرة التطوير والتحديث وتحقيق الإنجازات المتتالية والتي تكلّلت بحصوله على جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية لأفضل إنجاز وجائزة المركز الاول في المرحلة الفضية لفئة المؤسسات المشاركة لأكثر من مرة ، والتي تعتبر من أرفع الجوائز على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية وإن حصول جهاز الدفاع المدني على هذه الجائزة يعتبر نقطة تحول ونقلة نوعية في مسيرة هذا الجهاز ابتداءً من تأسيسه وحتى هذه اللحظة والتي جاءت تجسيداً للتوجيهات والرؤى الملكية السامية التي تمثلت بأهمية حماية الوطن وصون مقدراته ومكتسباته من شتى صنوف المخاطر وحماية المواطن وتأمين الحياة الآمنة له .

وقد تمَّ إنشاء وتحديث موقعاً الكترونياً خاصاً بالدفاع المدني ضمن معايير رفيعة المستوى تتناسب ومتطلبات جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي ، ولعل ما يميز هذا الموقع هو اعتماده اللغتين العربية والإنجليزية في إعطاء كافة معلوماته ، هذا فضلاً عن العديد من الجوائز التي حصل عليها الموقع الالكتروني وعكست المستوى المتميز والإبداع في العمل على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي.

إن جهاز الدفاع المدني وكما كان طموحاً في انجازاته بكل مستويات العمل فهو بنفس القدر يطمح لتحقيق الأكثر مستقبلاً من خلال خطط تطويرية تتماشى والنهضة الشاملة التي تشهدها مملكتنا الحبيبة في العهد الزاهر والميمون لجلالة قائدنا الأعلى.

ويسعى جهاز الدفاع المدني إلى تجسيد مفهوم الدفاع المدني الشامل وإيصال ثقافة الدفاع المدني إلى كافة أبناء الوطن من اجل انتهاج السلوك الوقائي في كافة مجريات حياتنا اليومية على أرض الواقع حتى نتفادى ما يقع من حوادث مؤسفة جراء الاستهانة بمفهوم السلامة العامة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية عمل على تعزيز دور المواطن وتثقيفه وتدريبه ليكون الرديف القوي للدفاع المدني في الظروف الطارئة وغير الاعتيادية حيث يقوم بتدريب المواطنين على أعمال الدفاع المدني من خلال المديريات والأقسام والمراكز التابعة لنا والمنتشرة في كافة أرجاء الوطن بالإضافة إلى عقد الدورات التدريبية للقطاعين العام والخاص مع التركيز على طلبة المدارس والجامعات والهيئات التدريسية .

وختاما فإن مواكبة مسيرة التطور والازدهار التي تشهدها المملكة تتطلب الارتقاء والتميز في أداء العمل ورفع سويته وتقديم أفضل الخدمات للوطن والمواطن وبما ينسجم مع رسالته الإنسانية في تجذير ثقافته الوقائية والعمل ضمن منهجيات علمية وعملية فاعلة والتي تعتبر سبيلاً للارتقاء بهذا الجهاز الإنساني لأداء الواجبات المناطة به في مجال الإسعاف والإنقاذ والإطفاء والإشراف الوقائي.

حمى الله هذا الحمى الهاشمي من كل مكروه وأدام علينا نعمة الأمن والأمان في ظل قيادتنا الهاشمية المظفرة بعون الله

# أهمية التعليم في تنمية الموارد البشرية

**مازن الساكت**
وزير سابق

الانسان والموارد البشرية في الاردن، هي الثروة الأهم في ضوء واقع محدودية الموارد المادية، وحقائق الانجازات التي تحققت في التعليم والادارة وبناء الدولة الحديثة.

وبمناسبة ذكر الاستقلال الذي عادة ما يكون الاحتفال به تظهيرا للانجازات التي حققتها مسيرة بناء الدولة وتطورها وتقدمها، وهي في مجال التنمية البشرية والتعليم كركن أساسي فيها، حقيقة بينة تجسدها ما تحقق من انتشار لمؤسسات التعليم «المدارس والمعاهد والجامعات»، وتبوء الاردن لمكانة متقدمة في نسب التعليم في كل مراحله، وانخفاض نسب الأمية وتعليم المرأة..

ومع تقدم وتطور التعليم واتساعه، ومع تطور الحياة والأنشطة الاقتصادية وتنوعها، وتطور الادارة ومتطلباتها، ودخول عصر العولمة وتكنلوجيا المعلومات والاتصالات، وتطور العلوم التطبيقية وتخصصاتها. مع كل ذلك بات التعليم ومخرجاته عاملاً حاسماً في بناء وتنمية الموارد البشرية، وابقاء تميزها وكفاءتها، هو الاستثمار ورأس المال الأهم، والعامل الأساسي في تعويض ضعف الامكانات وانجاز تنمية قادرة على اللحاق بتطورات التقدم وبناء دولة عصرية.

ان ادارة الموارد البشرية على المستوى الوطني مهمة مركزية، تتطلب وجود رؤية شاملة لمختلف جوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية والرياضية والى امتلاك استراتيجية وبرامج وطنية ذات اهداف واضحة ومحددة وقابلة للتحقيق والقياس والتقييم ومشاركة من كل المؤسسات المعنية بادارة وتنمية الموارد البشرية في كل مراحلها، دور الحضانة والتربية والتعليم والتدريب المهني والتعليم التقني والمعاهد والجامعات والدراسات العليا، والتشغيل وفرص العمل وتكافؤ الفرص والعدالة، ومراكز الشباب والأنشطة الرياضية والثقافية ورعاية المعوقين.

وفيما يخص التعليم فقد كانت «مخرجات التعليم» عنوانا دائما في محاولات الوصول الى مواءمة هذه المخرجات مع احتياجات التنمية الوطنية، وفرص العمل التي يولدها النشاط الاقتصادي وتحتاجها الادارة العامة.

وباستثناء بعض الاجراءات الجزئية والتعديلات في التخصصات الأكاديمية والعلمية والتدريبية، لم تتمكن تلك المحاولات من تحقيق النجاحات والأهداف المطلوبة لتلك المهمة، ويعود ذلك في رأيي بشكل أساسي الى غياب الرؤية الشاملة، والمؤسسة التشاركية المتخصصة لدى السلطة التنفيذية «مجلس ادارة وتنمية الموارد البشرية، على المستوى الوطني، والاكتفاء بالمعالجات الجزئية المنفردة.

وسأكتفي في هذا المقال بتناول عنوانين رئيسيين لم يلقيا الاهتمام المطلوب عند وضع معالجات لقضية «مخرجات التعليم» وهما «مدخلات العملية التعليمية» و«ربط التعليم والتدريب وتخصصاته ومساقاته بتحديات الأنشطة الاقتصادية والادارية المختلفة، وبشرط اشغال الوظائف».

وابتداء من مراحل التعليم الاولى والأساسية والثانوية والمهنية الى المعاهد والجامعات والدراسات العليا.

فان مدخلات العملية التعليمية والتدريبية التي تشمل المناهج وأساليب التدريس والتدريب.. وقد لا تنتهي بالهيئات التدريسية والادارات.. كل ذلك بحاجة الى مراجعة حقيقية والى اجراء تغييرات وتطوير يستوجب العلم الحديث وأساليبه المعاصرة، ورفع مستوى المبادرة وخلق التفكير المبدع وطرق البحث وتشجيع الخيارات وتمكين الشباب، ولا بد من مغادرة أساليب الحفظ وامتحاناته والانتقال الى منهجيات الفهم والتحليل والاطلاع الواسع على تطورات العلوم والتكنولوجيا..

ولعل الأهم في ذلك كله هو ايجاد الهيئات التدريسية المؤهلة والكفؤة.. والقادرة هي قبل الطلبة على امتلاك هذه المبادرات وهذه المنهجيات وهذا التفكير الابداعي.

ان نظام التعيين وفق معايير الدور والآقدمية في الخدمة المدنية لتحقيق نوع من العدالة، هو أحدى المشكلات الرئيسية التي تؤدي الى ضخ الالاف من المعلمين والمعلمات الى المدارس الحكومية سنويا من شباب وشابات تخرجوا منذ سنوات وفقدوا جزءا أساسيا من العلم الذي تلقوه وفقدوا دافعية وطموح الشباب، والكثير منهم ليس مؤهلا لمهنة التعليم اصلا، وهذا ما يفسر ضعف مستوى التعليم للعديد من طلبة المدارس خاصة في المحافظات.

ان وجود ما يزيد على مئة وخمسين الف طلب توظيف لخريجي مؤهلات تعليمية في ديوان الخدمة المدنية يتم توظيف خمسة الى سبعة آلاف منهم سنويا يؤكد صحة وخطورة هذه الحقيقة.

ان مصلحة التعليم والأجيال والوطن تتطلب اجراءات عاجلة وتدريجية في نفس الوقت، لتطوير عملية التوظيف بتقليص من يحق لهم التقدم بالطلبات الى خريجي الخمس سنوات الاخيرة كحد اقصى، والخضوع لامتحانات ومقابلات جدية للاختبار والى دورات تدريبية لا تقل عن ثلاثة اشهر ليكن اجراؤها في المدارس اثناء العطلة الصيفية بواسطة افضل المعلمين العاملين والمتقاعدين.. والى تزويد المدارس بالمحافظات بالتخصصات المطلوبة ومنحهم علاوة لتشجيعهم على التدريس فيها.. وتركيز الابتعاث من هذه المحافظات على هذه التخصصات..

وفي الجامعات لا بد من التمسك الحازم بالمعايير العلمية لتعيين اعضاء الهيئات التدريسية ومتابعة أساليب تدريسهم وقدراتهم، ومحاربة الواسطة التي تمارس بصورة واسعة في التعيين في الجامعات وفي التقدم في درجات السلم التدريسي وفي استلام المسؤوليات، ومساءلة رؤساء الجامعات ومجالسها واداراتها. واختيار مجالس الأمناء من الكفاءات العلمية والأكاديمية والعامة القادرة على خدمة عملية تطوير التعليم.

والجانب الآخر الذي سأتناوله هنا والذي لا تقل أهميته عن «مدخلات التعليم» هو «ربط التعليم والتدريب وتخصصاته ومساقاته بتحديات الأنشطة الاقتصادية والادارية المختلفة وبشروط اشغال الوظائف».

ورغم ان هذا الجانب في شقه الأكاديمي والعلمي هو جانب تخصصي، لا يحق لغير المتخصصين مثلي الغوص فيه كثيرا، الا انه يمكن القول ان أحد جوانب التطوير في العملية التعليمية، اضافة الى الأخذ بما يحققه العلم والتعليم من تقدم وتطور في مختلف التجارب العالمية والمتقدمة منها خاصة، فاني أعتقد ان أحد أهم الوسائل التي تجعل من العلم وتقدمه في خدمة تحديات التنمية وترفع من كفاءة مخرجات التعليم والتدريب حتى مستويات الدراسات العليا وتحقق ربطا عمليا بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، هو في ربط مساقات التعليم والتدريب بتحديات الأعمال والأنشطة الاقتصادية وشروط اشغال الوظائف فيها.

ان العلوم والمهارات والتخصصات باتت واضحة في وصف وتصنيف الوظائف وفي شروط اشغالها في القطاعين العام والخاص، وان وضع خطة وبرنامج لايجاد المواءمة بينها وبين مساقات التعليم والتدريب والمهارات سيرفع برأيي من جودة وكفاءة مخرجات التعليم في الصناعة والتجارة والخدمات والادارة والزراعة والمياه والبنوك.. الخ.

كما ان توجيه الدراسات العليا ورسائل الماجستير والدكتوراة لمعالجة التحديات في مختلف المجالات ستحقق لنا امتلاك طروحات علمية للتعامل معها وتخرج كوادر متخصصة فيها.

كل تلك المهمات ستوفر بالتأكيد زمنا وجهدا ونفقات تبذل الآن في عمليات وبرامج التدريب المختلفة في القطاعين العام والخاص.

كما ان تكنولوجيا المعلومات واستخداماتها باتت هي الاخرى مهارات تخصصية في مختلف الأنشطة والأعمال وهي من ضمن المساقات المطلوب تطويرها بدلا من تكديس الاف الشباب في تخصصات تكنلوجيا المعلومات لم يعد لهم متسع باستثناء مهارات محددة.

ان مركز البحوث الزراعي مثلا ونتائج عمله وأبحاثه وتجاربه ستبقى محدودة اذا لم تدخل ضمن مساقات كليات الزراعة في المعاهد والجامعات.

تلك بعض الأفكار في موضوع هو أحد أهم تحديات التنمية المستدامة «ادارة وتنمية الموارد البشرية على المستوى الوطني» لعله يشكل أحد محفزات الحوار المطلوب لمواجهة التحديات وتعزيز وتطوير انجازاتنا الوطنية في ذكرى عزيزة علينا هي عيد الاستقلال.

# الاستقلال.. مسيرة البناء

**د. حسام العتوم**
كلية الإعلام – جامعة البترا

بعد (٦٩ عاماً) على استقلال واستقرار وطننا الأردن الغالي نحني مجدداً له رؤوسنا انتماءً ولقيادته الهاشمية الحكيمة التي يتقدمها سيدنا جلالة الملك عبدالله لثاني ولاءً، ونجد كيف تنتقل الذاكرة معه عبر شريط يربطنا بين صهيل وعربات قطار ثورة العرب الكبرى المجيدة ١٩١٦ وبين البناء المستمر والمذهل في داخله مع مرور السنين رغم تقلب الأزمات وسط غبار الحروب وتآمر الإرهاب الناجم من نتاج الربيع العربي الأسود حالياً عليه الذي بدأ عام ٢٠١١ بهدف الإصلاح، وهو الوطن المؤهل بشموخ منفرد لقيادة وحدة العرب بعد تمزق نسيجهم كونه الأقرب لروح ثورة الحجاز والأكثر اعتدالاً في سياسته الخارجية والداخلية ولدرايته بما يحيكه الاستعمار للأمة أكثر من غيره؛ يقول المؤرخ الأردني الكبير المرحوم سليمان الموسى في كتابه الحركة العربية (ص٦٩٤/٩٦٥) بأن (الملك حسين قام بالثورة وهو يعتقد اعتقاداً جازماً أن الوحدة العربية ستكون من جملة نتائجها، وتصور بأن الأقطار العربية المتعددة ترتبط بعضها مع بعض بروابط تشبه الوحدة بين الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يتمتع كل قطر بالاستقلال الداخلي التام بينما تتولى الحكومة المركزية السياسة الخارجية، وبحيث تتمثل الوحدة في العلم الواحد والنقد الواحد وجوازات السفر الواحدة، والمصالح الاقتصادية الواحدة والجيش الواحد، وفي المقابل فإن لإنساننا الأردني وطأة قدم تعود لـ٥٠٠ ألف عام قبل الميلاد، وتخترق جملة من الحضارات الأدومية والعمونية والمؤابية والطريق المملوكي ومملكة الأنباط الضاربة في التاريخ.

وفي وفادة الشركس عام ١٨٥٨، وبعد ذلك الشيشان (وايناخ) ١٩٠١ تجاه الأردن وغيرهم من القوميات عندما كانت عمان عمون، وكانت أطراف المدرج الروماني والقلعة هي الملاذ حسب مصادر (الشركس)، و(دليل أهلنا)، و(جبليو القفقاس)، و(موسوعة بدائع الزهور في وقائع الأمور)، ومقالات الباحث الدكتور أمين شمس الدين داسي الشيشاني، تحولوا لاحقاً إلى خير مساهمين في إعمار بدايات الأردن وشكلوا مكوناً اجتماعاً أساسياً في نسيجه الاجتماعي إلى جانب عشائر أردنية عديدة متجذرة وراسخة أقدامها في التاريخ، وهي التي جهزت صحراء معان في أقصى الجنوب لتكون نواة آهلة لاستقبال الثورة، وتقدمهم شيوخاً مغاوير أمثال مثقال الفايز، وعودة أبوتايه، ومحمد علي العجلوني وغيرهم كثير، وتم بناء دولة الإمارة وسط ظروف لامست نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩١٤–١٩١٨، وتصادم ثورة العرب الكبرى التي تقدمها باتجاه الأراضي الأردنية الأمير عبدالله بن الشريف حسين مع الأتراك، وتآمر الاستعمارين الإنجليزي والفرنسي ومن خلفهما الصهيونية الماكرة على الثورة لتمرير اتفاقيتي (سايكس – بيكو ١٩١٦) و(وعد بلفور ١٩١٧) التآمريتين على العرب وعلى المنطقة الشامية التي عاشت الوحدة ولم تنسلخ عنها إلا بسبب الاستعمار لاحقاً، ولإدخال الضوء الصهيوني الفاسد إلى عمق فلسطين العربية، ولا ننسى هنا بأن أول شهيد أردني على أرض فلسطين ١٩٢٠ الشيخ كايد مفلح عبيدات، ولم يخطر على بال أحد بأن الأمير عبدالله الأول الذي بنى نواة للصحافة الأردنية على أرض الأردن وجلب لها مطبعة لاحقاً من فلسطين ١٩٢٣ (حنا خليل نصر) بينما طبعت سابقاً على ورق الجلاتين واختار لها أن تكون قومية ثورية نافعة، هو نفسه الذي صنع لنا في تاريخ الأردن الصحافة الاستقصائية (INVESTEGATION) عندما كتب فيها تحت توقيع (ع) ليحصد ردود فعل الناس بلا دعاية للدولة والحكومة في عهده والاهتمام بقضاياهم المباشرة والمتمثلة في الفقر والبطالة وشح المياه وضعف الموارد الطبيعية والبنية التحتية، ووجد في المقابل في التحالف المؤقت مع الإنجليز على شكل انتداب استراتيجية واقعية للتمكن من بناء الدولة وترسيخ جذور الدولة، وهو من أسس لبناء قواعد لقوانين الصحافة حتى تكون ناظمة لأعمالها في زمن امتداد مساحات الأمية وانحسار إمكانات رفد المؤسسات التعليمية بالبنية التحتية اللازمة، فصوت مجلس الأمة تاريخ ٢٥/مايو/١٩٤٦ على تحويل الإمارة إلى مملكة والأمير إلى ملك، واغتيل جلالته رحمه الله في بداية مملكته وسط ظروف غامضة أمام المسجد الأقصى في القدس.

وشكل عهد الملك طلال ١٩٥١/١٩٥٢ انطلاقة قوية وهامة لدسترة وقوننة الدولة، كما أحدثت المادة (١٥) منه رافعة حقيقية لسقف الحرية وهي التي نادت بأن تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون، وبأن الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون أيضاً، وبأنه لا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازاتها إلا وفق أحكام القانون، وبأن تكون الرقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني في حالات إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ وهو الدستور الذي حظي بتعديلات جوهرية عديدة في أوقات مختلفة إلى الأمام أثْرَتْ الحياة الديمقراطية مثل الدعوة لإنشاء هيئة مستقلة تدير الانتخابات النيابية والبلدية، ودور هام للإستراتيجية الإعلامية الأردنية الصادرة عام ٢٠١٣ تحت رعاية ملكية سامية بكل تأكيد.

ويكتب ناشر كتاب مهنتي كملك بالعربية الباحث عصام مصري (ص٦) فيه قائلاً: (تولي الملك ليس ترفاً عند الحسين بن طلال، وإنما هو حق، وواجب، ومسؤولية، لأن النظام الملكي أرفع أنظمة الحكم في التاريخ البشري وأسماها، ولا يتولى الملك إلا العظماء من الناس والأسياد، وهو أجدر الأنظمة في تحقيق السلامة والاستقرار والعمل المنظم الهادف والبناء)، ولقد خدم عظيم الأردن الراحل الحسين شعبه وأمته العربية ٤٦ عاماً (١٩٥٣–١٩٩٩) كانت بحجم الدولة الحديثة، وشهد بأم عينه استشهاد جده المغفور له بإذن الله الملك عبدالله الأول وعمل في معية والده ولياً للعهد، ويسجل لجلالته رحمه الله إقدامه على تعريب قيادة الجيش ١٩٥٦ وإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية ١٩٥٧، وللمشير حابس المجالي قائد جيشه عام ١٩٦٠ على إنقاذ حياته بعد حادثة اغتيال رئيس الوزراء آنذاك هزاع المجالي (ص١٦٦ كتاب مهنتي كملك)، وحقق الأردن بهمة جيشه العربي المصطفوي وأهل فلسطين النصر الكبير نيابة عن العرب في معركة الكرامة المشهورة التي قادها على الأرض عام ١٩٦٨ اللواء الركن المرحوم البطل مشهور حديثة الجازي ابن مدينة معان، وبعد تجاوز محنة السبعينات والتي انتهت باغتيال الزعيم الأردني والعروبي القومي الشعبي وصفي التل يجد الأردن نفسه آنذاك أمام مفترق طرق فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية بناءً على طلب من الدول العربية ومنظمة التحرير في مؤتمر قمة الجزائر عام ١٩٧٤، ويساهم جلالته رحمه الله إلى الأمام في صياغة قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) الذي عقب نكسة حزيران ١٩٦٧ بدعوة إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من أراضي العرب مقابل تحقيق السلام، وكان له دور جوهري في عقد مؤتمر مدريد الذي فتح المجال لتفاوض أردني فلسطيني مشترك مع إسرائيل بحثاً عن مستقبل أمن، وفي عام ١٩٩٤ وقع الأردن معاهدة السلام التي حققت الأمن الممكن رغم المعارضة الشعبية لها حتى الساعة وموافقة البرلمان عليها آنذاك، واعتلى البناء الكبير على مستوى الطرق والمدارس والجامعات والمصانع والمستشفيات والمطارات، وفي عام ١٩٩٩ ودع الأردنّ جلالتَه طيب الله ثراه وزعماء العالم وسط جنازة مهيبة اعتبرت الوحيدة حجماً ونوعاً على العربي والعالمي.

وكتب جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في كتابه (فرصتنا الأخيرة ص١٧٧): (عم الحزن والأسى أرجاء الأردن على مدى الأيام والأسابيع التي تلت وفاة والدي، ... ففي الليلة السابقة لجنازته نمت وأنا رب عائلة من أربعة أفراد لأستفيق صباح اليوم التالي وقد أصبحت عائلتي خمسة ملايين نسمة)، والآن نقول لجلالة الملك بأن عدد سكان الأردن أصبح تسعة ملايين نسمة إن لم يكن أكثر، والهجرة السكانية تجاهنا نتيجة اضطرابات المنطقة في تزايد طردي، فلدينا مليون ونصف المليون شقيق سوري نازح وغيرهم من كافة بقاع العرب، وربيع أردني يحافظ على ذاته أخضراً بفضل حكمتكم وبعد نظر الدولة، وفي المقابل مشاريع أردنية عملاقة نفذت أو في طريقها إلى ذلك مثل (الديسي للمياه)، و(النووي السلمي بالتعاون مع روسيا)، و(منطقة العقبة الحرة التي تعج بالاستثمارات العربية والتي من أكبرها الكويتية والإماراتية) لذلك نجد أنفسنا نحن الأردنيين أمام مملكة مذهلة تقفز إلى وسط المستقبل بخطى ثابتة رغم الأزمة المالية العالمية وارتفاع المديونية إلى (٢٣،٥ مليار دولار)، والحاجة لمشاريع تنموية لازمة أخرى أيضاً، وانتشار الفقر والبطالة وبنسب مئوية متقاربة (١٢–١٤٪)، وحراك دولة رئيس الوزراء الأسبق الشاب سمير الرفاعي في مختلفة محافظات المملكة واقترابه من الشارع الأردني ومنها جرش ومعان في ظل استمرار عمل حكومة النسور الحالية يؤشر على أن عقل الدولة بدأ يجري مناورات ميدانية تجاه التغيير بعد الاستفادة من تجارب الماضي وسلبيات الحاضر إن صح التعبير، ومشروع رفع سعر رغيف الخبز المرفوض شعبياً شكل دعوة بهذا الاتجاه إن مس حياة الطبقة الوسطى والعامة وتحول إلى حقيقة، وأكد الرفاعي في جرش في المقابل أهمية قانون الانتخاب ونظام الانتخاب المطلوب، والملائم لتطوير حياتنا البرلمانية والسياسية، مؤكداً على أن جلالة الملك استثمر السنوات الأربع الفائتة، بإحداث نقلة نوعية، على المستوى التشريعي، ساهمت بها مؤسسة البرلمان والفعاليات والأحزاب والهيئات السياسية، والمعارضة الوطنية الملتزمة، وتم بالفعل إجراء تعديلات دستورية مهمة وواسعة، وتعديلات تشريعية أخرى في مجالات الحريات العامة.

والتحدي الكبير الذي واجهته مملكتنا الأردنية الهاشمية وستبقى تواجهه في مستقبلها إلى الأمام هو بالتأكيد الاقتصاد والإرهاب، وجهود كبيرة بذلتها الدولة للنهوض اقتصادياً ولا زلنا بحاجة لعمل الكثير بحكم غياب المصادر الطبيعية الأساسية الداعمة لذلك والمتوفرة في المنطقة وعلى خارطة العالم، ولنا مشاركات قوية في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي استضافه الأردن (دافوس) في البحر الميت ويكرر ذلك، لكن قوة إيماننا بقيادتنا وشعبنا المتعلم والمثقف وبوجود حوالي (٢) مليون طالب سنوياً على مقاعد الدراسة الثانوية وبناء (٣٢) صرح جامعي متميز، وشروع جديد لاستخدام الصخر الزيتي وعلاقات متوازنة مع دول العالم وبجهد الأحزاب والتفاف العشائر الأردنية الكريمة نعلي البنيان وعيننا على وحدة العرب، وسبق أن تلقى الإرهاب درساً لن ينساه عندما حاول التطاول على وطننا الأردن عام ٢٠٠٥ تحت اسم (القاعدة)، وعندما كرر فعلته النكرة وتجرأ وأعدم طيارنا شهيد الوطن معاذ الكساسبة حرقاً وهو حي رغم أنه يعتبر أسيراً مسلماً وكان هذا باسم عصابات وخنازير تنظيم (داعش) المنحدرة من تنظيم (القاعدة) الإرهابي نفسه، ومطاردته أردنياً بكل الوسائل ووفق برنامج شامل كما يؤكد ذلك دائماً جلالة الملك عبدالله الثاني مستمرة، ونهاية قوة الإرهاب قريبة بعون الله، واعتزازنا بقواتنا العربية الأردنية الباسلة وأجهزتنا الأمنية بلا حدود، والأمل كبير بأن تتعافى كل مدن الأردن العزيز، وأن تجد القضية الفلسطينية المجاورة لنا حلاً عادلاً بعد قيام الدولة وعاصمتها القدس الشريف وضمانة حق العودة والتعويض، وأن تنتهي الاحتلالات الاستعمارية المباشرة لأراضي العرب وغير المباشرة الناخرة لاستقلالهم وسيادتهم، وعاش الوطن والملك.

# بيئة استثمارية آمنة

**النائب د.هيثم أبو خديجة**

في ذكرى الاستقلال، يشعر الأردنيون بالاعتزاز لأن الأردن بيئة حاضنة للأمن والأمان، بما يساعد على جلب الاستثمارات من دول العالم كافة، رغم شح الموارد الاقتصادية في البلاد.

صحيح أن الأردن يقع في منطقة مشتعلة بالإرهاب والنيران والقتل والدمار، لكن جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين يولي العملية الاقتصادية جلّ اهتمامه، ويوجّه الحكومات المتعاقبة لتجاوز الروتين المتبع في بعض المؤسسات والذي من شأنه أن يعيق عملية الاستثمار.

إن معدل النمو الحالي هو ٣٪ ، ونأمل ارتفاع هذه النسبة لتصل إلى ٧٪ خلال العام الحالي، وزيادة المشاريع الاستثمارية لتصل إلى ٢٠ مليار دولار، بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وسوف تمكّننا الخطة الاقتصادية العشرية للأردن لعام ٢٠٢٥، من التحرك بسرعة لتنويع الموارد وتطوير البنية التحتية واستثمار نقاط القوة، وسوف يتم تنفيذ هذه الخطة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إن الأردن ملتزم بتحقيق مستقبل مزدهر، وهو يقوم بتعزيز التدابير الرامية لدعم الشركات الناشئة وتوسيع الأعمال التجارية وإعداد المهارات التي يتطلبها سوق العمل، علماً أن الأردن فيه أكبر نسبة للشباب في منطقة الشرق الأوسط، مما يعني أن التحدي الماثل أمامنا هو كيفية تأمين فرص عمل لملايين الشباب خلال العقد المقبل.

وفي ما يخص عجلة التنمية الاقتصادية، فإن هناك مسؤولين اقتصاديين يضعون العقبات أمام دورانها بالاتجاه الصحيح، وذلك بتأخير تنفيذ القوانين والتشريعات التي تساعد على تسهيل العملية الاستثمارية.

لذا لا بد من معالجة المعيقات عبر تخفيض التحصيل الضريبي والحد من ارتفاع كلفة الموارد الأولية في عملية الاستثمار مثل البترول والكهرباء، وتقديم تسهيلات كبيرة للمستثمرين، بخاصة أن الأردن أصبح محطة للمستثمرين العراقيين والسوريين والليبيين واليمنيين، والذين لا بد من جذبهم واحتضانهم للاستثمار في مشاريع إنتاجية وتوظيف العاطلين عن العمل.

# قلعة صمود في وجه الزوابع

### اللواء المتقاعد عواد ذياب المعايطة

نحتفل بعيد الاستقلال التاسع والستين ونحن والعالم نشهد ما تحقق من إنجازات تفوق كل التوقعات في بلد صغير المساحة ومحدود الإمكانيات، لكنه كبير بقيادته الحكيمة وشعبه العظيم في عطائه وانتمائه وتضحياته.

وها هو الأردن يقف وسط أمواج عاتية من كل الجهات في ظل ما أُطلق عليه «الربيع العربي»، ليظلّ واحةَ أمن واستقرار، يحتضن الفارين من الموت والدمار والباحثين عن الأمن والحرية والكرامة يتقاسم معهم الأردنيون رغيف الخبز وشربة الماء التي هي أصلاً شحيحة. وهذه ليست المرة الأولى في تاريخ الأردن، ورغم كل ذلك يمضي الأردن بقيادته الحكيمة الشجاعة وشعبه الصابر المرابط قدماً نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بكل ثقة واقتدار، والشواهد كثيرة لا تحصى في المجالات كافة.

ما نحن فيه الآن من منجزات عظيمة هو خلاصة سنوات طويلة ابتداءً من الملك المؤسس طيب الله ثراه ومن شراكة في تحمل أعباء المسؤولية من الرعيل الأول إلى الملك الباني جلالة الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه إلى الملك المعزز جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

وفي هذا المقام أود أن أذكّر جيل الشباب الذين هم الأغلبية في أردننا الحبيب، بالأحداث الجسام التي مرت على الدولة الأردنية منذ نشأتها والتي استطاعت، بفضل حكمة القيادة الهاشمية والتفاف الشعب الأردني حولها، الخروج من هذه الأحداث أقوى متحدية الصعاب وقلة الإمكانيات واستمرت في نهجها الاصلاحي وبناء قواتها المسلحة الباسلة الجيش العربي الذي يشهد له العالم بالاحتراف والانضباطية والمهنية العالية التي ظهرت جليّاً في الكثير من المواقف منها الدور الكبير الذي قامت به قواتنا المسلحة في حفظ السلام في بلدان فقدت الأمن والسلام.

حيث كان الطلب من هيئة الأمم كبيراً ومتزايداً على مشاركة قوات حفظ السلام من الأردن في العديد من الدول وذلك للصورة المشرقة والسمعة الطيبة والاحترافية العالية التي تمتعت بها القوات الأردنية ودورها الإنساني الكبير في تقديم الخدمات المميزة للمجتمعات المحلية التي كانت تتواجد فيها قواتنا من رعاية صحية واجتماعية وغير ذلك من الخدمات.

كما أن الجيش الأردني -الجيش المصطفوي- المتمسك بالدين الإسلامي الحنيف، دين السماحة والوسطية والاعتدال، هو الجيش الوحيد في المنطقة الذي لديه دائرة إفتاء حيث يوجد في كل وحدة إمام لمتابعة التوجيه الديني.

وقد كان دور قوات حفظ السلام الأردنية واضحاً في الدول التي تواجدت فيها -وخاصة في بعض الدول الاسلامية- في توضيح وإيصال رسالة الاسلام السمحة وتوضيح مفاهيم رسالة عمان.

من جهة أخرى، لقد أثبت حرس الحدود قدراتهم العالية في حراسة وحفظ الحدود الأردنية الطويلة مع دول الجوار التي تعاني من الفوضى وعدم الاستقرار. كما تفوقوا بالدور الإنساني المميز الذين قاموا به في التعامل مع اللاجئين السوريين وخاصة كبار السن من الرجال والنساء والأطفال وتقديم كل وسائل العون لهم ونقلهم إلى أماكن الإيواء.

هذه هي القوات المسلحة الأردنية الباسلة -الجيش العربي- درع الوطن وسياجه المنيع وقرّة عين قائده الأعلى الذي كانت وما زالت موضع رعايته واهتمامه المباشر وتأمين متطلبات القوة والمناعة وتأمين الحياة الأفضل لكافة منتسبيها وعائلاتهم.

و كما هو معروف لدى الجميع فإن الدور الرئيسي للقوات المسلحة الأردنية هو حماية الوطن وأمنه واستقراره بالإضافة الى الأدوار الأخرى التي تقوم بها في تنمية الأردن الحبيب.

والجيش العربي هو امتداد لجيش الثورة العربي الكبرى ويحمل لواءها ويدافع عن مبادئها، وهو مندور للدفاع عن الوطن العربي كما أكد جلالة القائد الأعلى الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه في خطاباته الأخيرة.

ويجب علينا دائماً تذكير شبابنا بأهم الأحداث الكبيرة التي كان لها الأثر الكبير وتحمل الأردن توابعها:

١. النكبة في عام ١٩٤٨.
٢. اغتيال الشهيد الملك عبدالله الأول المؤسس طيب الله ثراه في عام ١٩٥١.
٣. حرب عام ١٩٦٧.
٤. حرب الخليج الأولى ١٩٨٠.
٥. حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١.
٦. احتلال العراق في عام ٢٠٠٣.
٧. ما يسمى «الربيع العربي» في عام ٢٠١١ وتبعاته على المنطقة.

هذه الأحداث الكبيرة والتي تحمل الأردن الكثير من تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، استطاع الأردن وبفضل الله وحكمة قيادته الهاشمية الشجاعة التعامل معها بحكمة ليس لها نظير. ونحن نتابع بكل فخر واعتزاز جولات جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه في عواصم العالم محاط بكل التقدير والاحترام والاشادة بدور جلالته السياسي والانساني والبحث عن السلام.

وما حدث قبل يومين في مؤتمر دافوس في البحر الميت هو خير دليل على التقدير العالمي والاعتراف بدور الأردن الكبير في قضايا المنطقة والعالم بأسره، وأن الأردن يشكل واحة أمن واستقرار في محيط مضطرب. حيث بلغ عدد المشاركين في المنتدى الاقتصادي العالمي ٩٠٠ شخصية من ٥٠ دولة وأعلن عن العديد من المشاريع الاستثمارية بمليارات الدولارات.

# الاستقلال.. وفاءٌ عربي لوفاء أردني

سامر محمد العبادي

صباحُ بندى العروبة ٢٥ أيار ١٩٤٦م ..

لم يكن صباح يوم السبت الموافق ٢٥ ايار ١٩٤٦ م إلا يوماً ندياً بروح العروبة، التي زرعتها نداءات أحرار العرب بزعامة الشريف حسين بن علي – طيب الله يراه – من بطحاء مكة لتبث الروح العربية بالمضارب والحواضر، معلنةً أمة يعرب تنهض من أغوارها وأنجادها لتعيد للمجد العربي ألقه وحضوره بعد زمان تشبث بالسكون وغياب العروبة عن دورها ومشروعها الحضاري . ففي ذلك الصباح أعلن للعالم استقلال البلاد الأردنية استقلالاً تاماً على أساس النظام الملكي النيابي مع البيعة بالملك لسيد البلاد ومؤسس كيانها عبدالله بن الحسين. فالاستقلال رسخ خطاب الدولة العربية ومفاهيمها المستقاة من مشروع عربي حمل مفردة بناء الانسان وسعى لترجمته باخلاص، فالأردن بقي وفياً لعروبته و مبادئه الشرعية بأن يكون رصيداً و سنداً و عزوة لأمته ،وصاغ بأبهى صورة يوم استقلاله التي حملت ملامحاً تعبر عنها المشاركة و الصدى الطيب في نفوس العرب للقرار التاريخي بالاستقلال .

### احتفالات البيعة وإعلان الاستقلال مشاعر عروبية

تقول جريدة الأخبار العراقية في خبر إعلان الاستقلال شارحةً مراسم الاحتفال بالبيعة واعلان الاستقلال والمراسم التي بقيت في عمان ذاكرةً تتجدد وتبعث فيها العزم « أمضت عمان الليلة السابقة (ليلة ٢٤ / ٢٥ ايار ١٩٤٦م ) ليوم البيعة واعلان الاستقلال في استعداد لاستقبال ذلك اليوم التاريخي . وقد ضاقت حتى البيوت بمن نزل فيها من الوفود الكثيرة ..وفي مساء تلك الليلة أقام السيد اسماعيل البلبيسي مأدبة عشاء انيقة لنحو مائة شخص من اعيان الوفود في مقدمتهم معالي عزام باشا و فخامة نوري السعيد « .

وتمضي سطورها ترسم لوحة الاستقلال و مجريات البيعة و اعلان الاستقلال «ففي الساعة الثامنة من صباح ٢٥ أيار ١٩٤٦م وهو يوم البيعة وإعلان الاستقلال اتجهت عشرات السيارات الى دار البرلمان التي كانت مليئةً ليس بالنواب فحسب، ولكن بكبار الوفود والمراسلين الاجانب و المصورين ، وقد حمل فخامة رئيس الوزراء قرار البيعة في صندوق بديع مرصع بالتاج الذهبي أما القرار فقد كتب بخط جميل ضمن اطار مزخرف وقد قرئ على النواب بالاجماع « وبعد أن أتخذ القرار بالبرلمان بالاجماع وقعت وثيقة الاستقلال التاريخية من قبل الملك المؤسس عبدالله الاول ابن الحسين - طيب الله ثراه – و استكمال اجراءاته البرلمانية اذاع وزير الخارجية القرار على الجماهير المحتشدة حول المجلس التشريعي الذين تجاوز عددهم عشرات الألوف واطلقت المدافع على اثر ذلك ابتهاجاً بالعيد السعيد و توجه المدعوون وكبار ضيوف العاصمة الى قصر رغدان العامر لرفع تهانيهم وامانيهم الغاليه الى جلالة الملك .

ونقرأ في ظلال كلمة رئيس الوزراة ابراهيم هاشم : « .. وفي الحق انه ليوم مبارك ميمون هذا اليوم السعيد يوم الفصل في تاريخ هذا الجزء العزيز من اجزاء الوطن العربي الاكبر باعلان استقلاله التام وتجنبه براثن الصهيونية وزوال الانتداب عنه زوالاً نهائياً وليس في هذا من منة يا مولاي لغير ما اسلفتم وجاهدتم وعزز جهادكم من تضافر الجهود القومية وتضامن الراعي والرعية « .

### الاستقلال الفخر اللامع من بريق سلاح الجيش العربي

تتابعت الاحتفالات بالاستقلال ، لتبقي في ذاكرة الأردنيين زهواً يليق بعظم المناسبة ودلالتها التاريخية التي نتفيأ ظلالها لليوم ، فقد أقيم حفل بعد الحفل الرئيسي في مطار عمان لاستعراض وحدات الجيش العربي ، خاطب الملك عبدالله الاول ابن الحسين – طيب الله ثراه – الجيش قائلاً : « يا جنودنا وابناءنا ، انتم سياج وطنكم ويوم الاستقلال هذا هو الفخر اللامع من بريق سلاحكم، واني لمغتبط لما شاهدت من حسن نظامكم وتدريبكم وارجو ان تكون العاقبة لكم ما دمتم المثل الذي يحتذى في التضحية باسم الامة العربية وفي البسالة والطاعة واداء الواجب ، الله معكم وأعزكم وأعز الوطن بكم « .

### مشاعر عروبية تحيي الاستقلال

ومما تعبر عنه احتفالات الاستقلال ، ذلك الوفاء العروبي الذي بادل الأردن حباً بحب ، وعطاءً بعطاء، كلمة عبدالرحمن عزام أمين الجامعة العربية ،والذي بعد ثناءه على ما حققه الأردن يقول : « ان بلادكم صغيرة وشعبكم قليل عدده ولكن لم يكن صغر البلاد ولا قلة عدد أهلها حائلاً في زمن من الأزمان دون العز والمجد والسيادة ،والعرب قد كانوا في الدنيا اقل الناس عدداً ففتحوا الدنيا .. فالهمة العالية تبعث بالصغير الى الكبر و القليل الى الكثرة وتصل بأقل الشعوب عدداً الى أكثر الشعوب عدداً « مستلهماً مجد الأردن القادم بقول الشاعر :

وما ضرنا انا قليل وجارنا
عزيز وجار الأكثرين ذليل

فهذه الكلمات ولكأنها تستشرف المستقبل الذي يعيشه الأردن اليوم بسعيه على قلة موارده أن يبذل لأشقاءه ويمنحهم باذلاً بسخاء الأوفياء وعطاء الكرام .

### برقيات عربية

وتحفل الوثائق الهاشمية بأوراق الاستقلال التي تروي شيئاً من سيرة الأردن ودور الحُكم العربي الهاشمي في تأصيل دور قومي عروبي رائد ، تجلى في التعابير التي حملتها البرقيات الواردة إلى الديوان الملكي العامر (المقر) وكلماتها تحمل مضامين المشاعر العروبية التي ترسخت بفعل الخطاب الهاشمي ومن سطورها نقرأ فوح الأيام الخالدة ، فمن مصر برقية للشاعر « محمد الفيومي الحسيني « بقوله :

مُلكٌ عظيمٌ عهد سعيدٌ عرشٌ مجيد ، عمر مديد
عاش المليك (ابن الحسين) الهاشمي هو العميد
عاش المليك وبيته نسل (الأمين ) اليوم عيد
عاش المليك (متوجاً) بالنصر والعز التليد

وفي رحاب برقيات الاستقلال التي تعبر عن العلاقات التي ترسخت بين العرش الهاشمي والمحيط العربي ، نقرأ بأبياتٍ للشاعر الحموي محمود النجار :

قُرت بتتويج عبدالله أعيننا
والحق أولى بأن يعطى لصاحبه
يا دوحة الأمل العلياء دمت لنا
رمزاً وحصناً منيعاً عند جانبه
يا نجل فاطمة الزهراء يا ملكاً
عين الغاية ترعاه وتكلأه
فاخر بجدك ان الحق ساطعة
أنواره محكم التنزيل شاهدةٌ

# هكذا يقرأ الجيش العربي الاستقلال

### مديرية التوجيه المعنوي/ القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية- الجيش العربي

تحتفل المملكة الأردنية الهاشمية بالعيد التاسع والستين لاستقلالها، هذه المناسبة التي تعتبر محطة نتوقف من خلالها مع حجم الانجاز الهائل الذي تحقق في وطننا الغالي على يد الهاشميين الذين نذروا أنفسهم للأردن، فكانوا رمزاً للاستقلال وعنواناً للعزة والسيادة وبقي الجيش العربي الباسل قرة عين قائده الأعلى وسياجاً منيعاً يحمي الاستقلال ويذود عن منجزات الوطن ومكتسباته.

وعند الحديث عن الاستقلال نستذكر جلالة الملك المؤسس الشهيد عبدالله بن الحسين الذي ارتبط شخصه ارتباطاً بهذا الاستقلال الذي استطاع بحنكته وقدرته وبما تحلى به من ذكاء، أن ينتزع الاستقلال انتزاعا. وقد أجزم المؤرخون والمحللون اليوم وبعد مضي أربعة وستين عاماً على استشهاد الملك المؤسس، بأنه كان يستشرف المستقبل في تفكيره وتحليله لطبيعة الظروف والأحداث التي كانت سائدةً في ذلك الوقت، حيث كان، رحمه الله رجل دولة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من أبعاد ودلالات ومعانٍ، فهو الأمير الذي استطاع بناءَ دولة ذات مضمون رغم صعوبة الظروف وحساسيتها من كل الجوانب، فكان استقطابه لرجال الفكر والأدب والصحافة ولكل مبدع في هذه البلاد، فانبرى يفاوض ويحاجج بكل ما أوتيَ من حكمة وحنكة وقدرة حتى ضمن لنا هذا الاستقلال الناجز.

وقد كانت القوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي ومنذ تأسيس الدولة الأردنية، أولى المؤسسات الوطنية التي وقع على كاهلها مسؤولية بناء الوطن بجميع جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جو يسوده التعاون والتكافل الاجتماعي للوصول إلى أردن متطور مزدهر ينعم أبناؤه بالأمن والأمان شعارهم (الله، الوطن، الملك) والسير بخطى واثقة نحو مستقبل مشرق عنوانه الانتماء للوطن والأمة والولاء والإخلاص للقيادة الهاشمية الحكيمة.

### البدايات الأولى

عندما انطلقت شرارة الثورة العربية الكبرى، هب العرب في كل مكان يؤازرونها ويدعمونها ويشاركون فيها لإنجاحها، وكان لأبناء الأردن دورهم المؤثر في هذه الثورة، التي باركوها وشاركوا في مسيرتها على أمل الوصول إلى الاستقلال الذي يشكل حلم أحرار العرب، وما إن انقضت هذه المرحلة وانتهت الحرب العالمية الأولى، حتى بدأ يلوحُ في الأفق الكثير من المؤثرات ونقض العهود التي قطعتها بريطانيا وفرنسا للشريف الحسين بن علي للحصول على استقلال البلاد العربية، فلم تقف مؤامرات الإستعمار عند حدود إصدار «وعد بلفور» بل امتدت مطامع هذه الدول المستعمرة واتفقت كلمتها في عقد اتفاقية «سايكس بيكو» المتضمنة تقسيم البلاد العربية التي تم تحريرها من الإنتداب الأجنبي عليها، ثم محاولة إخراج الملك فيصل من أول مملكة عربية، بعد قيام ثورة العرب نتيجة الهجوم الفرنسي عليها.

وإزاء هذه الظروف والمتغيرات في سير الأحداث أرسل الشريف الحسين بن علي سمو الأمير عبد الله بن الحسين لمحاولة تعزيز موقف الملك فيصل في سوريا، وقد وصل سموه إلى معان وكانت القوات الفرنسية قد أحكمت قبضتها على سوريا وبقي سموه في معان نحو ثلاثة أشهر، وفي تلك الفترة توافد على مقره رجالات العرب من كل حدب وصوب مبايعين ومناصرين للحق العربي وللرسالة التي حملها الهاشميون. ثم انتقل سموه بعد ذلك إلى عمّان ودرس الوضع دراسةً وافية فوجد أن المصلحة القومية تقضي التريث والتفكير والتخطيط لما هو آت إزاء ما آلت إليه الأمور في سوريا، وهنا بدأ سموه بتأسيس إمارة شرق الأردن وهو يضع نصب عينيه إبعاد هذا الوطن عن مؤامرات الاستعمار محاولاً الحصول على استقلاله وبنائه على أسسٍ قويةٍ تكفل له الاستمرار والبقاء رغم كل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها المنطقة.

وقد جرت الأقدار مسرعة مع سمو الأمير عبدالله ليرقى بإمارته التي لم يكن يزيد عدد سكانها عن ربع مليون نسمة إلى مرتبة الإمارات والممالك الشبيهة المستقلة، واستطاع بذكائه وحنكته وبعد نظره أن يؤسس دولة فتية مستقرة، وأن يقضي على الاضطرابات والثورات الداخلية مما دفع الحكومة البريطانية إلى الاعتراف رسمياً باستقلال إمارة شرقي الأردن في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٣، إلاّ أن هذا الاستقلال لم يكتمل نتيجة قيام الحكومة البريطانية بالتنصل من وعودها التي قطعتها للأمير عبد الله آنذاك وعقد سموه مع الحكومة البريطانية معاهدة عام ١٩٢٨.

وفي ٢٥ أيار عام ١٩٤٦ ونتيجة للتطور والتقدم والاستقرار والمطالبة المستمرة من القيادة الأردنية والشعب الأردني، أُنهي الانتداب البريطاني وأُعلن استقلال الإمارة واستُبدل باسمها اسم «المملكة الأردنية الهاشمية».

وقد بايع الشعب وممثلوه والبلديات وكل فئات الشعب الرسمية والشعبية الأمير عبد الله ليصبح ملكاً دستورياً على هذه البلاد، حيث أعلن جلالته الاستقلال من خلال القرار التالي:

«تحقيقاً للأماني القومية وعملاً بالرغبة العامة التي أعربت عنها المجالس البلدية الأردنية في قراراتها المبلغة إلى المجلس التشريعي واستناداً إلى حقوق البلاد الشرعية والطبيعية وجهادها المديد وما حصلت عليه من وعود وعهود دولية رسمية، وبناءً على ما اقترحه مجلس الوزراء في مذكرته رقم ٥٢١ بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة ١٣٦٥ الموافق ١٥ من أيار ١٩٤٦ فقد بحث المجلس التشريعي النائب عن الشعب الأردني أمر إعلان استقلال البلاد الأردنية استقلالاً تاماً على أساس النظام الملكي النيابي، مع البيعة بالمُلك لسيد البلاد ومؤسس كيانها عبدالله بن الحسين المعظم، كما بحث أمر تعديل القانون الأساسي الأردني على هذا الأساس بمقتضى اختصاصه الدستوري ولدى المداولة والمذاكرة قرر بالإجماع الأمور الآتية:

أولاً: إعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات حكومة ملكية وراثية نيابية.

ثانياً: البيعة بالمُلك لسيد البلاد ومؤسس كيانها وريث النهضة العربية عبدالله بن الحسين المعظم، بوصفه ملكاً دستورياً على رأس الدولة الأردنية بلقب حضرة صاحب الجلالة (ملك المملكة الأردنية الهاشمية).

ثالثاً: إقرار تعديل القانون الأساسي الأردني على هذا الأساس طبقاً لما هو مثبت في لائحة «قانون تعديل القانون الأساسي» الملحقة بهذا القرار.

رابعاً: رفع هذا القرار إلى سيد البلاد عملاً بأحكام القانون الأساسي ليوشح بالإرادة السنية حتى إذا اقترن بالتصديق السامي عُدَّ نافذاً حال إعلانه على الشعب، وتولت الحكومة إجراءات تنفيذه، مع تبليغ ذلك إلى جميع الدول بالطرق السياسية المرعية».

×××

ومنذ تأسيس الإمارة أدرك مؤسس الأردن أن استقلال أي دولة من الدول يبقى هشاً ومهدداً وعرضةً للتراجع والاهتزاز إذا لم يكن هناك جيش يحمي هذا الاستقلال، ويدافع عنه ويحافظ عليه ويذود عن حمى الوطن، وقد أُسس الجيش العربي على مبادئ النهضة العربية وحمل أهدافها وغاياتها، وكان هذا الجيش منذ نشأته الأولى حريصاً على المساهمة الفاعلة في بناء الدولة الأردنية وتعزيز قدراتها الذاتية حيث شارك في بناء مؤسسات الدولة في مجالات التعليم والصحة وتعزيز آفاق التعاون والعلاقات الاجتماعية وبناء قدرات الإنسان وتأهيله، وبناء الشخصية الوطنية الأردنية التي تنامت قدراتها ومعارفها مع تطور الأردن ليتميز هذا الإنسان بقدراته وعطائه وولائه وإخلاصه لوطنه وأمته.

وتمضي مسيرة الاستقلال لتحقق الاعتراف بالاستقلال الأكبر في ٢٥ أيار ١٩٤٦ على يد الملك المؤسس عبد الله بن الحسين ليعيد للأردنيين حريتهم ويصون كرامتهم، ويحررهم من الاستعمار البريطاني، وحتى يكتمل الاستقلال على أفضل ما يجب أن يكون، تم إنجاز الدستور الأردني في عهد جلالة الملك طلال طيب الله ثراه، ليتم بناء مقومات الدولة ومؤسساتها على أسس دستورية، وليكون هذا الدستور قاعدة تشريعية لحياة المواطن وموجهاً رئيساً لهذه المؤسسات لكيفية التعامل مع حقوق وواجبات المواطن.

### الاستقلال.. صورة زاهية للبذل والعطاء والإنجاز

ومنذ ذلك التاريخ والأردن يسعى بكل طاقاته وإمكاناته لتعزيز البناء الداخلي في كل مجالاته الاقتصادية والعسكرية والعلمية والاجتماعية، وتعزيز علاقاته مع أشقائه العرب، وتمتين التواصل والتفاعل مع الدول الشقيقة والصديقة على أساس من الاحترام

# في الاستقلال.. تتجسد معاني الحرية والعطاء والسيادة

المتبادل، والثقة واحترام حقوق الآخرين وتوجهاتهم لحماية منجزات الاستقلال والبناء.

وتمضي الأيام والسنون وتؤول الراية إلى جلالة المغفور له الحسين بن طلال الذي قام بتعريب قيادة الجيش العربي عام١٩٥٦، وأناط مهمة قيادته بضباط أردنيين عرب بدلاً من القيادة البريطانية التي كانت تقف عائقاً أمام إكمال الاستقلال، ثم أتبع جلالته تلك الخطوة العظيمة بقرار شجاع تمثل في إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٥٧، وبذلك أصبح الأردن يتمتع بجميع حقوقه، ويمارس سلطاته بإرادته دون إملاء شروط خارجية، وأصبح الجيش الضامن الأساس لحرية واستقلالية القرار السياسي.

ثم مضى الحسين يصون الاستقلال من خلال بناء الشخصية الأردنية، وفق أُسس تقوم على مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، والقيم الإنسانية الراقية، فعمد إلى تحديث وتطوير بناء الجيش العربي الأردني من خلال تزويده بأحدث الأسلحة والمعدات وتنويع مصادر تسليحه، وخاض به معارك الشرف والرجولة للدفاع عن الثرى العربي الطهور، وعن الكرامة العربية، حتى غدا الجيش مثالاً للاحتراف والانضباط اللذين جعلاه أهلاً لثقة الأسرة الدولية وأصبحت تناط به مهام حفظ السلام والأمن والاستقرار ومساعدة الشعوب في نيل حريتها واستقلالها، والعيش بكرامة في أوطانها، أما الإنسان الأردني فقد كان محط عناية واهتمام جلالة المغفور له الحسين بن طلال، فعمل على تحقيق سبل رفاهيته وإسعاده من خلال بناء دولة المؤسسات والقانون، حتى غدت المملكة مضرب المثل في الإنجاز في مناحي الحياة المختلفة، وقد تمكن جلالته -رحمه الله- من تحقيق بنية تحتية فاقت كل التوقعات واستطاعت أن تواكب ما طُرأ على هيكل الدولة من نمو مطرد عكس الصورة الحضارية للمملكة في غضون سنوات.

وبعد ستة وأربعين عاماً من العطاء الكبير رحل الحسين إلى جوار ربه راضياً مرضياً وودعه الأردنيون بكل مشاعر الحزن لرحيل قائد فذ أحبوه وأخلصوا له وكان عزاؤهم الوحيد أنهم سيمضون بمعية جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين الذي انتقلت إليه الراية من خير سلف لخير خلف فنهض فارساً يحمل أمانة المسؤولية بشرف ورجولة يرسم خارطة المستقبل للوطن، فواصل البناء على ما سبق وكان همه الأردن وأبناءه فعمل على دفع عجلة الاقتصاد والتنمية والاستثمار ومكافحة الفقر والبطالة.

فتوالت الإنجازات في عهد جلالته الذي ركز على عنصر الشباب باعتبارهم فرسان المستقبل والعنصر الأهم في العملية التنموية، وبناء الوطن وأُطلقت العديد من المبادرات الملكية لإشراك أبناء الوطن في صنع المستقبل واتخاذ القرار ووضعت الفلسفة الخاصة بالمراحل المختلفة في عملية التنمية، وقُدم الإنجاز والإبداع باعتباره المعيار الأهم الذي نرجع إليه في تقييم عملية التنمية، كما راعت المبادرات الملكية الحاجات الأساسية للوطن والمتغيرات العالمية، ووفرت جميع الإمكانات لجعل العملية التنموية فاعلة وقسمت الأدوار على الفئات كافة، وقاد جلالته مسيرة الإصلاح التي تدعونا إلى البدء بإصلاح الداخل وإعادة ترتيبه، ومن هنا جاء شعار «الأردن أولاً» ليعمل على تدعيم أركانه.

وإذا ما نظرنا إلى منجزات الملك عبد الله الثاني التي تعد أساساً لصون الاستقلال لوجدناها متعددة ومتجذرة، فقد تولى بنفسه ملف حقوق الإنسان، وأثرى العملية التربوية بحوسبتها وتطوير تقنيات تكنولوجيا التعليم وعمل على توسيع مظلة الأمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، والشبابية، وعمل على إطلاق الطاقات الكامنة في المرأة (نصف المجتمع) واستثمارها في العملية التنموية.

أما على الصعيد الخارجي فقد استحوذ جلالته على إعجاب العالم بفكره ونضوج آرائه واعتدالها، وما زال في فكر جلالته تصوراً لمملكة عصرية تمثل منطقة جذبٍ وقدوة يحتذى بها في المنطقة والعالم.

## القوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي

لقد نالت القوات المسلحة حظاً وافراً من العناية والاهتمام إعداداً وتأهيلاً وتدريباً منذ آلت الراية إلى جلالة القائد الأعلى الملك عبد الله الثاني ابن الحسين الذي أولى القوات المسلحة كل عناية ورعاية وبتوجيه من جلالته تتطلع القوات المسلحة الأردنية-الجيش العربي مع كل مؤسسات الوطن لأن يصبح الأردن دولة الإنتاج والاعتماد على الذات وليتمكن هذا الجيش من ممارسة دوره في حماية المملكة الأردنية الهاشمية وصون استقلالها.

لقد أولى جلالته واستكمالاً لما بناه الآباء والأجداد القوات المسلحة أيما اهتمام وهي تمارس دورها الإنساني والريادي وتدخل في مجالات المنافسة على مستوى الإقليم والعالم سواء من خلال أدائها المميز داخلياً وخارجياً أو من خلال احترافها العسكري أو دخولها في مجال التصنيع والتطوير في المجالات الصناعية العسكرية وبالتعاون مع بعض القطاعات الصناعية الدولية والعربية والوطنية من خلال مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) الذي أنشئ بتوجيهات من جلالة الملك عبد الله الثاني عام ١٩٩٩ كخطوة على طريق بناء قاعدة صناعية دفاعية مستقلة وذلك في إطار التخطيط لأن يصبح هذا المركز مؤسسة صناعية تجارية تساهم في تلبية احتياجات القوات المسلحة والسوق التصديرية.

وقد قام المركز بتطوير عدد من الشراكات الاستراتيجية مع جهات عالمية وعربية عدة من خلال مشاركته في المعارض العسكرية الدولية وعرض صناعته العسكرية المتطورة التي لاقت قبولاً كبيراً وتم توقيع عدة اتفاقيات مع بعض الدول ليقوم هذا المركز بتزويدها بالآليات العسكرية التي يقوم بتصنيعها بالإضافة لرفد القوات المسلحة ببعض أنواع الصناعات العسكرية التي تلبي حاجاتها الدفاعية والتدريبية.

ويأتي تأسيس مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) الذي يعد مركزاً إقليمياً في منطقة الشرق الأوسط بما يمتلك من إمكانيات تقنية وتدريبية وأسلحة ومعدات متطورة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية في تنفيذ العمليات ضد الإرهاب ومنفذيه ليصبح نواة فاعلة ومهمة في تقديم كل العناصر اللازمة في ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. وقد جاء هذا التوجه في ظل مراجعة إستراتيجية شاملة أجرتها وتجريها القوات المسلحة الأردنية بتوجيه ومتابعة من جلالة القائد الأعلى الملك عبدالله الثاني حيث دخلت القوات المسلحة مجال التنمية الوطنية الشاملة بقوة في مجالات مختلفة وأخذت على عاتقها النهوض بتأهيل وتدريب الشباب الأردني وبناء قدراتهم وتنمية مواهبهم وتدريبهم ليكونوا قادرين على المساهمة الفاعلة وبناء الدولة الأردنية والتي نتطلع إليها جميعاً.

وأصبح الجيش العربي قوة عصرية ديناميكية قادرة على التعامل مع مختلف الظروف والتحديات والتخطيط للمستقبل بكل ثقة وقدرة وكفاءة بما يتفق مع تطلعات القيادة الهاشمية وبما يحقق التميز والاحتراف، هذا الجيش الذي يملك أفضل أنواع الأسلحة والمعدات ويتمتع بكفاءة قتالية عالية وهو دائماً يسعى للأفضل ويتطلع ليجعل من الاستقلال مسيرةً للخير والبناء والعطاء الذي لا ينضب.

ومن جانب آخر فقد دخلت القوات المسلحة الأردنية وبتوجيهات من قيادتها الهاشمية ميدان حفظ السلام العالمي كقوة فاعلة واستطاعت أن تنقل للعالم صورة الجندي الأردني وقدرته على التعامل بشكل حضاري مع ثقافات وشعوب العالم المختلفة وأصبح الجيش العربي الأردني يرفد الدول الصديقة والشقيقة بالمدربين والمختصين المحترفين في مجال عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين كما كان على الدوام يقدم جميع خبراته الإدارية والفنية والتدريبية لكل من يطلبها من جيوش المنطقة والعالم.

إن هذا الجيش هو الذي يستطيع أن يحمي الاستقلال الذي لم يكتمل بصورته النهائية إلا بعد تعريب قيادة الجيش ليصبح القرار السياسي والسيادي الأردني بيد الأردنيين دون غيرهم، ومن هنا تتطور الدولة وتعزز قدراتها الذاتية ومن خلال شعور مواطنيها بهذا الأمن والاستقرار الذي توفره القوات المسلحة يتوجهون للعمل والعطاء والتسابق نحو بناء الوطن في شتى المجالات وتزدهر دور العلم والثقافة وينمو الاقتصاد ويعلو البنيان وتتجذر الديمقراطية ويلتفت كل واحد في مجال عمله وعطائه إلى المزيد من الإنجاز. ويعيش المجتمع بتكافل وتضامن ومحبة ويرتسم الهدف السامي الذي تسعى إليه القيادة الحكيمة والشعب الأبي الحر وهو أن يبقى هذا الاستقلال مصاناً ومهاباً يحمل الصورة الأبهى والأجمل لمعاني الحرية والكرامة التي تجذرت في قيادته الهاشمية وشعبه الأبي الذي يأبى الظلم أو الخنوع، ويسعى دائماً لما فيه الخير للإنسانية ولا يلتفت إلى الوراء إلاّ لأخذ العبرة من الماضي.

إن الإنسان الأردني الذي يشكل أغلى كنوز الدنيا هو الأغلى في هذا الوطن وهو الذي صنع الاستقلال من قبل ويصنع الإنجاز في شتى المجالات وهو الذي يرسم صورة الأردن الحضارية وهو محط العناية والرعاية من لدن قائد المسيرة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين الذي يرى فيه تقدم الأردن وتطوره ومعنى استقلاله.

وسيبقى الجيش العربي الأقرب إلى نبض الوطن والقائد يقدم في سبيل أمن الوطن واستقراره وكرامة أهله قوافل الشهداء الذين تزيّن أرواحهم ودماؤهم سماء وأرض الوطن عبر التاريخ الحافل بالمجد والحرية، وفي عيد الاستقلال نترحم على بناة الاستقلال وعلى حماته ونشد أزر المخلصين للعمل على تقديم كل الإمكانات واستثمار الجهود كي نقطف ثمار الاستقلال وإنجازاته.

واليوم ونحن نحتفل بذكرى الاستقلال علينا أن نعلم علم اليقين أن الاستقلال لا يقف عند طرد المستعمر الأجنبي وإقامة حكومة وطنية فقط، فالتاريخ الحديث يشهد على العديد من الدول التي كان الاستقلال بالنسبة لها وبالاً حينما اكتوت بنار الحرب الأهلية، واستبدادية النظم الحاكمة، لذلك فإن معنى الاستقلال وأهدافه السامية في أيّ دولة يرتبط بما يمثله من إنجازات على الساحتين الداخلية والخارجية، ويتسامى هذا المعنى كلما أصبح إرثاً لا يمكن التنازل أو الاستغناء عنه، وفي ظله تتجسد معاني الحرية والعطاء والسيادة والانعتاق من القيود الأجنبية.

نجدد العهد للوطن والقيادة بأن نبقى الأوفياء المخلصين الحريصين دوماً على أمن واستقرار مملكتنا الغالية ملتفين حول قيادتنا الحكيمة داعين العلي القدير أن يبقيها سنداً وذخراً للوطن وللأمة العربية والإسلامية، إنه سميع مجيب.

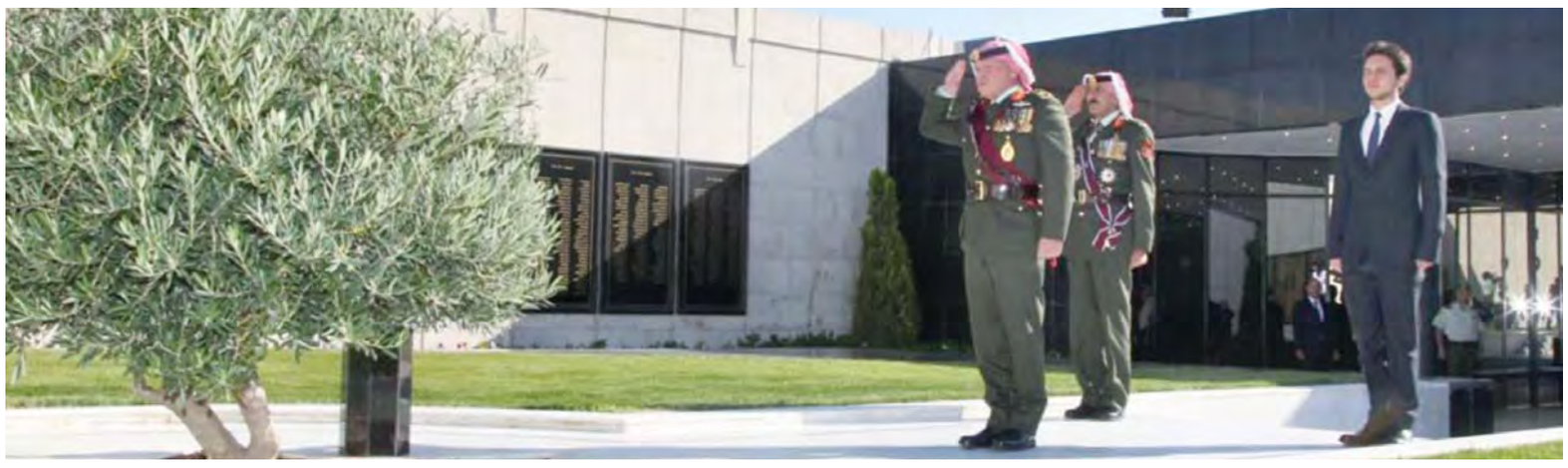

الرأي
الأحد ٦ شعبان ١٤٣٦ هـ - الموافق ٢٤ أيار ٢٠١٥م - العدد ١٦٢٥٩

# الثوابت الأردنية والمتغيرات الإقليمية

**سمير زيد الرفاعي**
رئيس وزراء سابق

في عيد استقلال الأردن، لا أجد أدق من الوصف الذي استخدمه جلالة الملك عبدالله الثاني، لهذه المناسبة العزيزة، عندما قال جلالته: إن استقلال الأردن، هو «عملية»، مستمرة. بمعنى أنه ليس حدثا احتفاليا بروتوكوليا، وإنما هو مسيرة متصلة، دؤوبة، تبني على المنجزات وتتسم بالتراكم، وامتلاك القدرة على المراجعة الدائمة والإصلاح الذاتي. ولذلك، فإن الاستقلال، في عهد الملك عبدالله الثاني، أخذ طابع الإصلاح الشامل، على المستوى الداخلي، والتمسك بالثوابت الأردنية، التي هي جزء من رسالة آل البيت الأطهار، على مستوى تفاعله مع الأحداث وكمنطلق لسياسته الخارجية.

وحتى نقرأ الثوابت الأردنية، علينا، أن نستحضر أهداف وغايات ثورة العرب الكبرى، والتي قامت على أساساتها الدولة الأردنية الحديثة.

ونستذكر، أيضا، في ظلال الذكرى التاسعة والتسعين، لانطلاقة الثورة العربية الكبرى، تلك الجهود والتضحيات والمواقف الشجاعة والنبيلة، التي بذلها محرر الأمة وباعث نهضتها المغفور له الشريف الحسين بن علي طيب الله ثراه، وأنجاله الكرام، قادة الميادين وفرسان المنابر ورواد التنوير.

لقد قامت الثورة العربية الكبرى، على أساس تحرري وحدوي نهضوي. ولذلك، ما زلنا نستعمل في كافة أدبياتنا، مصطلح «النهضة العربية الكبرى»، في دلالة للطابع الشامل لهذه الثورة.. والتي، نفخر بأن علم الأردن هو علمها، وأن جيشنا العربي المصطفوي هو امتداد جيشها، وحامل لوائها.

من هنا، ومن هذه الأرضية الصلبة، تشكلت ثوابت الأردن، وانعكست على شكل مرتكزات أساسية، لسياستنا الخارجية.ويمكن تلخيصها، تاليا، من خلال هذه النقاط؛

- أولا: إن الأردن منذور لخدمة أمته ودفاعا عن قضاياها. وحتى يقوم الأردن بدوره وواجبه، فيجب أن يكون قويا مقتدرا؛ فقوة الأردن هي قوة للأمة، ومصلحة مباشرة لكل بلد عربي في منطقتنا.

- ثانيا: القضية الفلسطينية، هي القضية المركزية، وهي عنوان كرامة العرب ووحدتهم. وحقوق الشعب الفلسطيني مقدسة وغير قابلة للتصرف. والأردن مسؤول بحكم مصالحه العليا، كما بحكم ثوابته، على إدامة الحيوية لهذه القضية، وتأكيد مركزيتها، وحشد كل الجهود والطاقات لحلها، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وبما يضمن استعادة الحقوق الفلسطينية، وتحقيق المصالح الأردنية.

- ثالثا: إن الاعتدال والوسطية والانفتاح والحوار مع الآخر، واحترام التنوع وحق الاختلاف؛ هي أساسيات الخطاب الإسلامي. وأي إساءة لهذه المعاني والقيم السامية، هي اعتداء على صورة ديننا وعلى حاضرنا ومستقبل أجيالنا. وإن الأفكار الظلامية المتطرفة، وثقافة التكفير والقتل والترويع، هي عدو الدولة الأردنية، لأنها تتنافى مع رسالتها، وتحاول اختطاف صورة الإسلام، للزج بالشعوب الإسلامية في صراعات دموية وحروب طائفية وفي مواجهة مع العالم وشعوبه، وبما يهدد الحقوق العربية الإسلامية، ويقود إلى دوامة من العنف والتدمير.

- رابعا: إن التضامن العربي، ووحدة الموقف، والقدرة على تجسير الهوة والخلافات بين الدول العربية، إنما تلبي مصلحة الأمة العربية وشعوبها، وتدعم القدرة على العمل العربي المشترك، ومن ثم تعزيز العمل الإسلامي المشترك. وإن التشتت والغرق في الخلافات والأزمات بين الدول العربية، إنما يعني، في هذه اللحظة الإقليمية الحرجة، بالذات، تهديدا للمنظومة العربية كلها، وبما يفتح المجال أمام القوى الإقليمية والدولية، للتدخل، وتحويل الدول العربية، إلى مناطق نفوذ وساحة صراع.

- خامسا: إن استقرار المنطقة، يتطلب بناء علاقات متكافئة مع الدول الإقليمية المركزية. وأخص هنا، إيران وتركيا، وعلى قاعدة أساسها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. وقد برهنت الدول العربية عدم تدخلها في شؤون جيراننا الداخلية. والمطلوب هو المعاملة بالمثل. وأن تتحول الاختلافات في الرؤى والمصالح والتوجهات إلى مادة للحوار والتفاهم، وليس للمواجهة والصدام. خصوصا، وأننا شركاء في منطقة واحدة ونواجه التحديات نفسها.

وفي ضوء هذه الثوابت، ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، أرجو أن تسمحوا لي، تاليا، أن أستعرض أبرز القضايا المؤثرة، إقليميا، وتفاعل الأردن مع تداعياتها؛

### ■ القضية الفلسطينية

استثمرت إسرائيل السنوات الماضية بأحداثها الجسام في المنطقة، في محاولة فرض وقائع جديدة على الأرض، من خلال جملة من الإجراءات الأحادية، استندت أولا، إلى تعثر مسارات التسوية وضعف الواقع العربي، وبالاستفادة من الانقسام الفلسطيني. وأوشكت الإجراءات الإسرائيلية، العدوانية، في القدس الشريف، أكثر من مرة، أن تقود إلى انفجار كبير، وإعادة خلط للأوراق. لولا أن كان لجهد جلالة الملك المباشر الأثر الكبير في إضاعة الفرصة على الإسرائيليين باستثمار اللحظة الإقليمية المعقدة. ووجد اليمين الإسرائيلي نفسه مرة أخرى أمام حائط صلب، دفعه لإعادة النظر بإجراءاته وسلوكه.

ومع نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، والشكل الذي خرجت عليه الحكومة الإسرائيلية، بكل ما يكشفه من تطرف وتعنت؛ يتضح غياب الشريك الإسرائيلي في العملية السلمية. ومن المؤكد أن اليمين المتطرف في إسرائيل سيدفع أكثر فأكثر باتجاه تعطيل التسوية، وتجميد المفوضات، والبحث المستمر عن أزمات تدعم أجندته العدوانية.

وأمام هذا الجنوح ومخاطر التصعيد والتأزيم، ليس أمامنا إلا التمسك بالشرعية الدولية، والربط الدائم بين غياب الحل العادل وتنامي الشعور بالظلم وعجز المجتمع الدولي، وذلك دفاعا عن الحق الفلسطيني. وبالتوازي، وبنفس المقدار، دفاعا عن مصالح الأردن العليا. والمصلحة الأردنية كما عبر عنها جلالة الملك في أكثر من معرض هي بقيام الدولة الفلسطينية السيدة، والمستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وبكل وضوح، ينبغي التأكيد هنا، بأن استمرار الانقسام الفلسطيني، وإثارة المزيد من النزاعات الداخلية الفلسطينية ومساعي هدم السلطة من الداخل؛ لا تشكل نهاية مؤسفة للمشروع الوطني الفلسطيني، فحسب؛ بل هي تهديد للمصالح الأردنية المرتبطة بالحل النهائي، وتحديدا فيما يخص ملفات اللاجئين والحدود والقدس والأمن والمياه. مثلما أنها قد تدفع باتجاه إعادة سيناريوهات مرفوضة أردنيا إلى الواجهة من جديد، لتدعم الضغوط باتجاهها.

### ■ مكافحة الإرهاب

تأكد للجميع اليوم بأن ما يحمي الأردن من تمدد التنظيمات الإرهابية إلى أراضيه واستهداف أمنه واستقراره، هو: قوة الدولة الأردنية ومؤسساتها العسكرية والأمنية، وامتلاكنا الدائم لزمام المبادرات ميدانيا واستخباراتيا وعملياتيا..

والأردن، وإن كان، بشهادة العالم واحة أمن واستقرار، فهو ليس جزيرة معزولة. بل هو في قلب الأحداث. وهذه الحرب فرضت علينا. ولا يحمينا من تبعاتها الهروب من خوضها ببسالة وإقدام. بل على العكس من ذلك، فإن التردد في اتخاذ القرار الصحيح في الوقت الصحيح وباختيار الشكل الصحيح، يعني أن نتخلى عن زمام المبادرة. وهو ما يعرض الوطن واستقراره للكلف الباهظة.

### ■ الأزمة السورية وتداعياتها

كلفة القضية السورية على الأردن تتعدى ملف اللاجئين مع كل ما يمثله من تحديات وضغط اقتصادي اجتماعي صحي وعلى البنى التحتية، فهناك أيضا الكلف الأمنية والسياسية وهناك انعكاسات كبيرة، أضرت، بمصالح الأردن الاستراتيجية وأجلت جزءا من المشاريع الكبرى المهمة والضرورية لمستقبل الأردن وقطاعاته المتنوعة.

وعليه، فإن الأزمة السورية هي أزمة ضاغطة على الأردن بأكثر من مستوى، وللأردن مصلحة كبرى بحلها، ودعم المبادرات الدولية، وبما يضمن وحدة سوريا الشقيقة وسلامة مؤسساتها وحماية شعبها، وبأن تستعيد عافيتها، على قاعدة من التوافق ووقف النزيف المؤلم..

### ■ الملف العراقي

مع سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مساحات واسعة على الأرض في العراق الشقيق، وسيطرته على الرمادي؛ تزداد الأعباء الأمنية،ومخاطر الهجرات الجماعية الإضافية إلى الأردن. في وقت يعجز فيه البلد عن استيعاب أي لاجئ جديد، ليس تقصيرا عن القيام بواجباتنا، بل لأن الهجرات وأعداد اللاجئين أصبحت تمثل تهديدا لمصالحنا، وضغطا فوق ما تتحمله إمكاناتنا، على مواردنا ومجتمعنا.

لقد قدم جلالة الملك رؤيته، وأبدى دعم الأردن لاستكمال العملية السياسية في العراق الشقيق، واستعادة المكونات العراقية الأصيلة، وبشكل خاص العشائر العربية الأصيلة، لدورها في العملية السياسية وفي الشراكة الوطنية دون إقصاء أو استئثار، وبما يؤدي إلى نزع أي غطاء مفترض عن الجماعات الإرهابية.

### ■ أمن الخليج

وهو، كما أكد جلالة الملك المعظم، مؤخرا؛ ملف أمن وطني أردني بالدرجة الأولى. والأردن جزء من منظومة الأمن القومي العربي. ويرتبط الأردن مع دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات ومصالح وتاريخ وحاضر راهن، وأواصر أخوة متينة، ما يجعل المستقبل واحدا ومشتركا.

### ■ الصراعات الطائفية

ويجدر التأكيد هنا: إن التباين الشيعي السني، ليس قدرا لا مفر منه. إنما هو نتيجة لتوظيفات سياسية، وانعكاس لأزمات المنطقة ولمناخات الاستقطاب. وإذا كان الأردن، دائما وأبدا، يجد نفسه في الصف العربي، ومنافحا عن القضايا العربية؛ فإن ذلك لا يعني العداء لأحد، ولا موقفا سلبيا من أحد مكونات الأمة الإسلامية الواحدة. فالهاشميون على مر التاريخ هم فوق التباينات والخلافات. وهم الأكثر سعيا للتوفيق وتوحيد الصف.

لقد قدم جلالة الملك جهودا كبيرة، سياسيا وتنويريا، للتقريب بين وجهات النظر والحيلولة دون اندلاع صراع مذهبي أو طائفي. وتبرز «رسالة عمان»، هنا، كشاهد حاضر على الرؤية الملكية للعلاقة بين المذاهب.

والمواجهة اليوم هي بين المصالح، وليست بين المذاهب. ومثلما عاش المسلمون السنة والشيعة وتعايشوا مع إخوانهم المسيحيين ومن شتى الديانات والمذاهب على مدى التاريخ بسلام وأمان ومودة ورحمة؛ فإنهم قادرون على استعادة هذه الحياة الآمنة المستقرة.

وتستطيع إيران وتركيا، بإعادة التموضع، أن تبني علاقات من الثقة مع محيطهما العربي الإسلامي. فتاريخ العلاقة العربية الإيرانية والعلاقة العربية التركية، طويل وزاخر بالإيجابيات والشراكة. وليس من الصعب ولا المستحيل البدء بعملية بناء الثقة من جديد، وعلى قاعدة عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول العربية، ومجابهة التحديات المشتركة.

لقد أردت من هذا الاستعراض، ضمن المساحة المخصصة، أن أقول إننا اليوم أمام معادلة الثوابت في زمن المتغيرات. وهذه الثوابت، لا تعني الجمود. وإنما تعني قدرة أوسع على الحركة، ولكن بالانطلاق من أرضية صلبة وثابتة. وقد برهن الأردن بقيادته الحكيمة، أن التمسك بالثوابت، هو ما يحمي ويؤكد المصالح العليا للدولة، ويحفظ منجزاتها.

لقد تمكن الأردن، بفضل هذه السياسة، أن يحقق جملة من الإنجازات النوعية، ما يؤكد أن مكانة الأردن الدولية ومصداقية جلالة الملك؛ هما نتاج قراءات ومواقف ثابتة ورؤى استشرافية، مصحوبة كلها بالحد الأعلى من الشجاعة الأدبية والسياسية، وتقديم النموذج، المتميز، في التمسك بالتضامن العربي كما في العلاقات الدولية.

الرأي
يومية عربية سياسية
تصدر عن
المؤسسة الصحفية الأردنية
رئيس مجلس الإدارة
سميح المعايطة
رئيس التحرير المسؤول
سمير الحياري
المدير العام
فريد السلواني
www.alrai.com
E-mail:alrai@jpf.com.jo
twitter.com/alrai facebook.com/alrainewspaper
شارع الملكة رانيا العبدالله -ص.ب (٦٧١٠) عمان (١١١١٨) هاتف: ٥٦٠٠٨٠٠ - فاكس: ٥٦٠٣٦٣٣ (التحرير) - ٥٦٧٦٥٨١ (الإدارة) - ٥٦٠٧٣٠٩ (الإعلانات) شكاوى الاشتراكات: ٠٨٠٠٢٢٨٨٦

# الأردن وفلسطين.. تاريخ مشترك

**د.عبد الرؤوف الروابدة**
رئيس مجلس الأعيان

في يوم الاستقلال لا يمكن اعتبار الحديث عن الدور الاردني في دعم القضية الفلسطينية مجرد سرد للحقائق لمن يجهلها أو يتجاهلها، وليس تعبيراً عن كرم أو منّة، فالإنسان لا يمنّ على نفسه. فلسطين منّا منذ الأزل، وقضيتها قضيتنا إلى أن تتحرر وتقرر مصيرها وتقيم دولتها المستقلة وعاصمتها القدس، ثم تبقى بعد ذلك قضيتنا في نسج علاقة مثلى معها.

## المواطنة

يحتاج السياسي الأردني إلى توضيح بعض العبارات حتى لا تنصرف إلى غير مقصدها، وهو ما قد لا يحتاجه سياسي عربي آخر:

- إنّ كلمة «فلسطيني» في قاموسنا تنصرف إلى المواطنين المقيمين على الأرض الفلسطينية، ولا يجوز أن تنصرف للأردني من أصل فلسطيني.
- إنّ كلمة «أردني» تعني كل متمتع بالجنسية دون النظر إلى عرقه أو دينه أو أصله، والذي يقر أنه أردني.
- إنّ كلمة «مواطنة» تعني إنتماء كل مواطن إلى الأردن وحقه تبعاً لذلك للتمتع بحقوقه وحرياته بالتساوي مع الأردنيين الآخرين والمعاملة بعدالة.
- إنّ كلمة «وطنية» هي توأم المواطنة، وتعني الالتزام بالواجبات الوطنية تجاه الأردن مع اعتبار الواجبات القومية والإنسانية.

الأردن هو أوثق الأقطار العربية ارتباطاً بفلسطين، فهو الأقرب لها من حيث التاريخ والحدود والعلاقات والمصالح والتداخل السكاني، علاوة على روابط العروبة والدين، حتى يصح القول أنهما وحدة حضارية واحدة.

عاش البلدان على مدى التاريخ في إطار دولة واحدة، وشهدا الدول الغازية نفسها، وامتزجا في وحدات إدارية عابرة لإقليميهما، وهكذا نرى التشابه إلى حد كبير في العادات واللباس والأغاني واللهجات والتمازج بين العائلات، ينعكس هذا الأمر بصورة جلية في الهجرات الطبيعية وكذلك في الهجرات القسرية.

بعد إتمام الفتح الإسلامي لبلاد الشام، قسمها الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إلى أربع وحدات إدارية سماها «أجناداً»، وكانت القسمة عرضية تمتد من الصحراء إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، كانت هذه الأجناد من الجنوب إلى الشمال: فلسطين، والأردن، ودمشق، وحمص، كان جند فلسطين يشمل وسط الأردن الحالي ووسط فلسطين الحالية وجنوبها، وتنقلت العاصمة بين الرملة واللد، وكان جند الأردن يشمل شمال الأردن الحالي وشمال فلسطين وجزءاً من حوران وجنوبي لبنان، وكانت عاصمته طبريا وله ميناءان على البحر هما: عكا وصور.

قامت الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م بقيادة الشريف حسين بن علي لتحرير العرب من نير الحكم العثماني الظالم، وتحالفت الثورة مع بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، إلاّ أنّ العرب اكتشفوا بعد حين تآمر الحليف مع فرنسا بتقسيم سوريا الكبرى وفق إتفاقية سايكس بيكو التي كانت قد وقعت في١٩١٦/٥/١٦ ، كما تآمرت بريطانيا مع الصهيونية العالمية بإصدار وعد بلفور في ١٩١٧/١١/٢إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. كان مفهوم الصهيونية أنّ الوطن القومي المنشود يمتد شرقاً حتى سكة حديد الحجاز.

احتلت بريطانيا فلسطين واحتلت فرنسا لبنان والساحل السوري. احتل الجيش العربي بقيادة الأمير فيصل دمشق قبل الحلفاء، وأعلن الحكومة العربية في سوريا الكبرى في ١٩١٨/١٠/٥، وقد رفض الحلفاء الاعتراف بها.

سقطت هذه الحكومة عام ١٩٢٠ بعد معركة ميسلون، فخضعت سوريا ولبنان للحكم الفرنسي المباشر، وفي الوقت نفسه تطور الاحتلال البريطاني لفلسطين إلى إدارة مدينة على رأسها الصهيوني هربرت صموئيل لتسهيل إنشاء الوطن القومي لليهود، أمّا الأردن فقد بقي دون حكومة مركزية أو احتلال مباشر، فتشكلت حكومات محلية ضعيفة في إربد والسلط والكرك. وهكذا فقد وجدت قيادات الحكم الفيصلي والاستقلاليون في بلاد الشام الملاذ الوحيد في الأردن الذي استقبلهم كأشقاء وشركاء في المصير، حاول هربرت صموئيل ضم شرقي الأردن إلى الانتداب البريطاني على فلسطين إلاّ أنّ الحكومة البريطانية رفضت ذلك.

وصل الأمير عبدالله بن الحسين إلى معان في ١٩٢٠/١١/٢١ بناء على دعوة من أحرار بلاد الشام لقيادة حركة المقاومة ضد الفرنسيين وتحرير بلاد الشام، لم يكن من أهدافه إقامة دولة في الأردن، لذا فقد أعلن أنه نائب عن أخيه فيصل وسيعود إلى بلاده عندما يجلو المعتدي. وصل إلى عمّان في ١٩٢١/٣/٢، كانت مصادره المالية شحيحة ولم يلتحق به إلاّ القليل من القيادات العسكرية، ووقف ضده البريطانيون والفرنسيون.

في هذه الآونة، عقدت الحكومة البريطانية مؤتمر الشرق الأوسط لقادتها العسكريين والمدنيين في المنطقة بتاريخ ١٩٢١/٣/١٢ في القاهرة برئاسة تشرشل وزير المستعمرات للتباحث حول مصير بلاد العرب الآسيوية، وقرروا أنّ شرقي الأردن مقاطعة عربية تتبع الانتداب على فلسطين، ويجب احتلالها عسكرياً للمساعدة على تنفيذ وعد بلفور في فلسطين والأردن.

دعا تشرشل الأمير عبدالله للاجتماع في القدس، فاصطحب الأمير معه وفداً يمثل فلسطين وسوريا ولبنان، ولم يكن بينهم أردني واحد. عرض الأمير على تشرشل توحيد شرقي الأردن مع فلسطين أو دمج شرقي الأردن مع العراق، رفض تشرشل العرضين وعرض على الأمير أن يدير شرقي الأردن لمدة ستة شهور شريطة عدم الاصطدام مع الانتدابين البريطاني والفرنسي، عرض الأمير الاقتراح على مرافقيه فأجمعوا على قبوله لأنه سيكون بديلاً عن الاحتلال البريطاني وطرد أحرار بلاد الشام خصوصاً وأن المنطقة لا تملك القدرة على المقاومة، كما أن هذا الحل ينقذ الأردن من وعد بلفور.

## التوجه العروبي

قبل الأمير اقتراح تشرشل وعاد إلى عمان وشكل في ١٩٢١/٤/١١ أول حكومة في شرقي الأردن برئاسة رشيد طليع الدرزي اللبناني وعضوية ثلاثة من السوريين واثنان من الحجاز وواحد من كل من فلسطين والأردن، تعاقب على الأردن خلال عهد الإمارة ١٩٢١- ١٩٤٦ سبعة عشر حكومة لم يرأس إحداها أردني واحد، وكان أغلب الرؤساء من فلسطين والوزراء من البلاد العربية، يؤكد هذا التوجه العروبي الذي شجعه الأردنيون أن الأمير سمى إمارته «حكومة الشرق العربي» وقد استمرت هذه التسمية حتى ١٩٧٢/١١/١٣ حيث أصبح اسم الإمارة «إمارة شرق الأردن»، كما سمى جيشه الجيش العربي، علاوة على ذلك كانت القيادات السياسية والإدارية والعسكرية تمثل معظم البلاد العربية فأسهموا في التوجه العروبي للدولة على حساب الخصوصية الوطنية الأردنية.

أقرت عصبة الأمم في ١٩٢٢/٧/٢٤ صك الانتداب البريطاني على فلسطين والأردن، وأناط القرار بالانتداب مسؤولية تنفيذ وعد بلفور. قام الأمير عبدالله باتصالات عديدة وحثيثة مع البريطانيين حتى استطاع أن يحصل منهم على استثناء الأردن من أحكام وعد بلفور، وقد وافقت عصبة الأمم على ذلك بتاريخ ١٩٢٢/٩/٢٣، فاحتج اليهود الذين كانوا يعتبرون الوعد يشمل الأراضي حتى سكة حديد الحجاز.

## رفض وعد بلفور

بدأ النضال الفلسطيني في مطلع عشرينات القرن العشرين. تفاعل الأردنيون مع القضية منذ إرهاصاتها، وكان دورهم الأبرز عربياً منذ فرض الانتداب على الأردن وفلسطين. وعى الأردنيون أبعاد المؤامرة على فلسطين فرفضوها، وعقد زعماء شمالي الأردن مؤتمراً في بلدة «قم» بتاريخ ١٩٢٠/٤/٦ معلنين رفض وعد بلفور والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وجمع المال والسلاح والتنسيق مع الحركة النضالية الفلسطينية. ترتب على ذلك المؤتمر هجوم عدد من المجاهدين الأردنيين بقيادة الشيخ كايد المفلح العبيدات زعيم ناحية الكفارات على المستعمرات في سمخ وبيسان بتاريخ ١٩٢٠/٤/٢٠ إلا أن بريطانيا قصفتهم بالطائرات فاستشهد العديدون وعلى رأسهم الشيخ كايد الذي يعتبر أول شهيد أردني على أرض فلسطين. وفي ١٩٢٠/٥/٨ قام شيوخ وسط الأردن وجنوبه بالإبراق إلى الحاكم العسكري في فلسطين معلنين تأييدهم ودعمهم لشعب فلسطين والعزم على مشاركته في مقاومة الغزو الصهيوني.

شارك الأردنيون في النضال الفلسطيني وقاموا بالمظاهرات والإضرابات وجمع التبرعات وأوصلوا الأسلحة والمتطوعين بمساعدة العديد من الضباط رغم قيادتهم العسكرية البريطانية.

وعندما أعلن الفلسطينيون ثورتهم الكبرى عام ١٩٣٦م بإضرابهم الطويل، أضربت المدن الأردنية، وعمّتها المظاهرات، وجمعت التبرعات والأسلحة، وتمّ تفجير أنابيب نفط العراق. وانضم العديد من الأردنيين للجهاد واستشهد العديدون على ثرى فلسطين الطاهر. صار الأردن المعبر الوحيد للثوار العراقيين والسوريين بقيادة فوزي القاوقجي، وحماهم عند عودتهم إلى العراق بعد انتهاء الإضراب.

وفي حرب فلسطين عام ١٩٤٨، شارك الجيش الأردني بفعالية مميزة إلى جانب الجيوش العربية رغم قيادته البريطانية وشُح الموارد وضعف القدرات المالية والعسكرية والاعتماد على بريطانيا في معظم المتطلبات. شارك العديد من المتطوعين الأردنيين إلى جانب المجاهدين الفلسطينيين في العديد من المعارك.

## حل تفاوضي

ترتب على الحرب أن فقدت الجيوش العربية جميع الأراضي التي دخلتها في ١٩٤٨/٥/١٥ باستثناء الجيش الأردني الذي حافظ على الضفة الغربية ومدينة القدس الشرقية. كان الملك عبدالله يقرأ نتائج الحرب قبل وقوعها لمعرفته بظروف الدول العربية وخلافاتهم فحاول باستمرار توضيح الصورة وبيان عجز الأمة عن المهمة التي تنطعت لها، فدعا إلى حل تفاوضي وأجرى اتصالات مع اليهود بهذا الاتجاه دون تقديم أي تنازلات ودعا لقبول التقسيم، إلا أن المزايدات الحماسية العالية أوصلتنا إلى وضع صار فيه ما دون قرار التقسيم بكثير مطلباً عربياً نضالياً.

إن هذه السياسة الواقعية الحكيمة جعلت الأردن هدفاً لاتهامات ظالمة من أولئك الذين لم يحرروا أرضاً ولم يحتفظوا بما كان تحت أيديهم، كان هدف الاتهامات التغطية على تخاذلهم بإسقاط الهزائم على غيرهم.

انتهت الحرب بتوقيع اتفاقيات الهدنة في جزيرة رودس، وقد وقعت الأردن الاتفاقية في ١٩٤٩/٤/٣ بعدما كانت مصر قد وقعتها في ١٩٤٩/٢/٢٤.

بعد نهاية الحرب انقسم عرب فلسطين إلى فريقين. رأى فريق تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة التي كانت تحت الإدارة المصرية، إلا أن هذه الحكومة كانت من الضعف بحيث انتهت في بناية بالقاهرة. ورأى فريق آخر والذي كان يشكل الأغلبية أن مصلحتهم تقضي الاتحاد مع الأردن. عقد هذا الفريق مؤتمرات حاشدة في نابلس وأريحا وعمان عام ١٩٤٨ طالبت بالوحدة مع الأردن. يجدر بالملاحظة هنا أنّ الحكومة الأردنية أصدرت في هذه المرحلة وقبل قرار الوحدة القانون الإضافي لقانون الجنسية رقم (٥٦) لسنة ١٩٤٩ والذي نص على أن جميع المقيمين في شرق الأردن أو في المنطقة التي تديرها المملكة الأردنية الهاشمية ممن يحملون الجنسية الفلسطينية يعتبرون أنهم حازوا الجنسية الأردنية.

## وحدة الضفتين

جرت انتخابات في الضفتين بتاريخ ١٩٥٠/٤/١١ فاز بها عشرون نائباً من الضفة الشرقية ومثلهم من الضفة الغربية، وجرى تشكيل مجلس الأعيان بالمناصفة. عقد مجلس الأمة الممثل للضفتين بالتساوي جلسة بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٤ ووافق بالإجماع على قرار الوحدة بين الضفتين على أساس الحكم النيابي. يلاحظ هنا أن القرار كان مشروطاً فقد نص في البند الثاني على ما يلي: «تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك

■ الروابدة

الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والدفاع العربي والعدالة الدولية».

لم تعترف أي دولة عربية بوحدة الضفتين، ووصل الأمر حين عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً حاولت فيه عدد من الدول العربية (مصر والسعودية ولبنان وسوريا) طرد الأردن من الجامعة. فشلت المحاولة لعدم حصول القرار على الإجماع لمعارضة العراق واليمن، فأصدر مجلس الجامعة قراراً في ١٩٥٠/٦/١٢ بالتحفظ على الوحدة بالنص التالي:- «لما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة إقليمها تحقيقاً لرغبات سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على تجزئتها، فإن المملكة الأردنية الهاشمية تعتبر أن ضم الجزء الفلسطيني إليها إنما هو إجراء اقتضته الضرورات العملية، وإنها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها على أن يكون تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان، وعلى أن تقبل في شأنه ما تقرره بالإجماع جامعة الدول العربية».

يستفاد من قرار مجلس الأمة الأردني وقرار مجلس الجامعة العربية أن الضفة الغربية وديعة لدى المملكة الأردنية الهاشمية لحين إقرار التسوية النهائية للقضية الفلسطينية بقبول فلسطيني عربي. شهدت الخمسينات من القرن الماضي حركة سياسية لتشكيل تنظيم فلسطيني يعمل على إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية وإقامة كيان وطني فلسطيني مستقل. شملت هذه الحركة جميع الأوساط الفلسطينية، واستقطبت العقائديين على مختلف اتجاهاتهم.

عقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٣ بدعوة من الرئيس عبد الناصر من أجل القضية الفلسطينية واختار عبد الناصر السيد أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين. أقرّ المؤتمر أن يجري الشقيري اتصالات بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني لوضع أسس تنظيمه للقيام بدوره في تحرير أرضه وتقرير مصيره. كان من نتيجة ذلك انعقاد الدورة التأسيسية الأولى للمؤتمر الفلسطيني في القدس تحت رعاية الملك الحسين وقد تقرر فيها قيام منظمة التحرير الفلسطينية. وافق مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في الاسكندرية بتاريخ ١٩٦٤/٩/١٥ على قيام المنظمة برئاسة الشقيري وصار مقرها الرئيسي في القدس ورفع عليه العلم الفلسطيني. قامت خلافات جذرية بين الأردن والمنظمة حول تنظيم الأردنيين من أصل فلسطيني على الساحة الأردنية، الأمر الذي يتناقض مع سيادة الدولة الأردنية على أرضها وشعبها كما يضر بالوحدة الوطنية في الأردن.

كان الحدث الأبرز في هذه المرحلة إعلان حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) عن نفسها كتنظيم فلسطيني نضالي سري والقيام بأول عملية فدائية في ١٩٦٥/١/١ الأمر الذي استقطب إعجاب الشعوب العربية وتقديرها أملاً بالخروج من حالة الإحباط التي كانت تعيشها الأمة. استغلت بعض الدول العربية (باستثناء الأردن) والأحزاب المؤدلجة قدسية النضال، فبدأ تشكيل العديد من التنظيمات الفلسطينية الخاصة بكل منها.

جاءت حرب حزيران عام ١٩٦٧ بآثارها الرهيبة، وقبلت الدول العربية المحاربة وقف إطلاق النار وفق قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، إلاّ أنّ التنظيمات الفلسطينية المسلحة رفضته فازداد إعجاب الجماهير بها والانخراط في صفوفها، وبرزت الشخصية الفلسطينية وكسبت اعتراف معظم دول العالم.

عقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم أواخر آب ١٩٦٧ وقرر لاءاته الثلاثة (لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضات)، إلاّ أنّ الدول العربية حصرت التزامها بإزالة آثار العدوان وتحرير الأراضي التي احتلت في حرب حزيران، الأمر الذي يتضمن اعترافاً ضمنياً بوجود إسرائيل في الأراضي التي احتلتها في حرب عام ١٩٤٨. رفض الشقيري هذه القرارات واستقال، وقد ادّى ذلك بعد فترة إلى أن يتولى المرحوم السيد ياسر عرفات رئيس منظمة فتح قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

## معركة الكرامة

حدثت معركة الكرامة في ١٩٦٨/٣/٢١ نتيجة اجتياز الجيش الإسرائيلي نهر الأردن للقضاء على الفدائيين، فنشبت معركة عسكرية بين الجيشين الأردني والإسرائيلي انتهت بهزيمة إسرائيل وانسحاب جيشها. أبلى الفدائيون بلاءً حسناً في تلك المعركة، فاستغلت المنظمة ذلك إعلامياً بشكل مميز، فانضم الآلاف للفصائل الفلسطينية. تعددت تلك الفصائل وانتقلت من الأغوار والجبال إلى المدن والقرى الأردنية، وقامت بينها صراعات أيديولوجية ومصلحية، الأمر الذي استنفذ معظم طاقاتها وأضعف زخم التوجه النضالي الأساسي. برزت للنضال أهداف جديدة، من بينها الدعوة لتغيير النظام في الأردن بدعوى إقامة هانوي عربية كقاعدة للتحرير. صاحب ذلك ممارسات سلبية اعترفت بها الفصائل بعدئذ، كإقامة الحواجز والتفتيش والخطف وجمع التّبرعات تحت تهديد السلاح. عجزت الحكومة الأردنية عن السيطرة فاختل الأمن والنظام العام وتعرضت الدولة للخطر. ازدادت الأمور تعقيداً بتهميش الحركة الوطنية الأردنية، وتأسيس العديد من النقابات والجمعيات والهيئات الفلسطينية الصرفة الموازية لمثيلاتها الرسمية الأردنية، فبرزت مظاهر التعصب الإقليمي لتسيطر على العلاقة بين طرفي الشعب الواحد.

بلغت الأمور حدها الأقصى باختطاف الجبهة الشعبية ثلاث طائرات وتفجيرها في مهبط صحراوي شرقي الزرقاء. استغلت الدولة الأردنية الفرصة لحسم الموقف فكانت معركة أيلول عام ١٩٧٠ صراعاً بين النظام والفوضى، ولم تكن صراعاً بين طرفي الشعب الواحد، فقد أيدتها الشريحة الأكبر من الطرفين. أدّت المعركة إلى انتهاء الوجود الفلسطيني المسلح في الأردن واتجاهه إلى سوريا التي لم تقبله على أرضها وإنما وجهته إلى لبنان.

شهد عام ١٩٧٤ حدثين هامين، كان أولهما انعقاد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في شهر حزيران، حيث أصدر البرنامج السياسي المكون من عشر نقاط، مواده أهمها القبول بقيام دولة فلسطينية على أي جزء يتحرر من أرض فلسطين والقبول بالمفاوضات والحل السلمي دون إسقاط الخيارات الأخرى. أمّا الحدث الثاني فهو انعقاد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط الذي أصدر القرار التاريخي بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، والتزم الأردن بهذا القرار تلبية لإرادة الأمة العربية التي كانت تلبية لطلب المنظمة.

ترتب على هذين القرارين أن أصبحت المنظمة المسؤول الوحيد عن جميع جوانب القضية الفلسطينية، ولا يشاركها أحد في هذه المسؤولية رغم وحدة الضفتين.

## فك الارتباط

استمر الأردن بالقيام بمسؤولياته الدستورية

# الروابدة: الوحدة الوطنية عنصر القوة الأساسي في أمن الأردن

من ارشيف محمد القرالة

في الضفة الغربية دون أي تغيير، إلاّ أنّ هذا الأمر صار ميداناً لتشكيك المنظمة بنوايا الأردن ومدى التزامه بقرار القمة العربية في محاولة لإلغاء وحدانية التمثيل الأمر الذي كان يؤدي احياناً إلى توتر العلاقات. والأخطر من ذلك طرح إسرائيل لمشاريع الوطن البديل والخيار الأردني تعبيراً عن رفضها التعامل مع المنظمة. إنّ كلا الموقفين يؤثر سلباً على مستقبل كل من الأردن وفلسطين، ولذا فقد حسم الملك حسين الموقف الأردني وأعلن في ١٩٨٨/٧/٣١ فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية. لقد جاء هذا القرار يتفق مع توجهات المنظمة وقرارات القمة العربية، وهو في واقع الأمر التنفيذ الواقعي لتلك القرارات وتثبيتاً لمرجعية المنظمة، وأنّ أي حديث عن تقرير المصير وتحرير الأرض يجب أن يتم مع المنظمة.

أيدّت المنظمة قرار فك الارتباط، ولم يصدر عن أي فصيل فلسطيني رفض أو اعتراض عليه لأسباب دستورية أو سياسية، كما ايدت ذلك القرار جميع الفعاليات على الساحة الأردنية ولم يصدر موقف معلن يرفضه. كان أصرح تأييد للقرار ما قاله المرحوم السيد صلاح خلف (أبو إياد) الرجل الثاني حينئذ في المنظمة في تصريح طويل جاء فيه: «كان فك الارتباط خطوة شجاعة في مصلحة الشعب الفلسطيني ونضاله، وحقق مطلبا للشعب الفلسطيني دفع الأمور في الشرق الأوسط إلى منحى جديد».

بالرغم من فك الارتباط، فإنّ الأردن من منطلق قومي ووطني في الوقت نفسه يبقى على الدوام الرافد الرئيسي لدعم الأشقاء الفلسطينيين في جميع المحافل وبكل الوسائل المتاحة لتحرير ارضهم والحصول على حقهم في تقرير مصيرهم عليها وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، وتبقى القضية الفلسطينية قضية الأردن الأساسية التي ينفعل بها ويتفاعل معها، وتنعكس آثارها عليه حراكاً سياسياً داخلياً له المقام البارز في النشاط السياسي الأردني.

## السلام خيار استراتيجي

شهد العقدان الثامن والتاسع من القرن العشرين متغيرات إقليمية ودولية كبيرة لم تكن في الحسبان، كانت البداية اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وما ترتب على ذلك من إبعاد مصر الركن الأساسي في العمل العربي عن الجامعة العربية التي انتقل مقرها إلى تونس. تلا ذلك انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية، واستقواء الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على الأمم المتحدة والعالم وتراجع دور أي دولة في مواجهتها وانحيازها إلى جانب إسرائيل بشكل أكثر وضوحاً والتزاماً. شهدت هذه المرحلة كذلك الحرب العراقية الإيرانية التي أدّت إلى إنهاك القوة العسكرية العربية الثانية وإضعاف التزام إيران بالقضية الفلسطينية، واحتلال إسرائيل لبيروت وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وحصرها في تونس وخلافها مع العديد من الدول العربية. ثم جاء احتلال العراق لدولة الكويت وما ترتب عليها من تدمير قوة العراق بشكل كامل وقيام صراعات عربية عربية تفوق في حدتها الصراع العربي الإسرائيلي.

أدّت المتغيرات الإقليمية والدولية إلى أن يصبح الحديث عن السلام مقبولاً لدى الدول العربية، وذهب البعض إلى اعتبار السلام خياراً استراتيجياً، أدّى ذلك إلى عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ الذي شاركت فيه جميع دول الطوق العربي. شاركت في المؤتمر منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أفسح لها الأردن مجال الاشتراك في إطار الوفد الأردني ولكن بشكل يثبت استقلالية الوفد الفلسطيني. كان هدف المؤتمر إقامة السلام الدائم مقابل الأرض وفق قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

بعد انفضاض مؤتمر مدريد انتقلت المفاوضات إلى واشنطن، وانقسمت إلى مسارات أردنية وفلسطينية وسورية منفصلة، وقامت خلافات حول التنسيق بين المسارات حتى تصل إلى النهاية مع بعضها الأمر الذي كان الأردن يصر عليه. وصل المسار الأردني إلى نهاية المطاف وتوقف بانتظار المسارات الأخرى. كانت المفاجأة وصول المنظمة إلى اتفاقية أوسلو مع إسرائيل وترتب على ذلك توقيع المنظمة وإسرائيل اتفاق اعلان المبادئ في واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣. عندها قام الأردن في اليوم التالي أي في ١٩٩٣/٩/١٤ بتوقيع جدول الأعمال مع إسرائيل. تلا ذلك توقيع اتفاق غزة أريحا في ١٩٩٤/٥/٤.

وجد الأردن نفسه عندئذ في موقف لا يحسد عليه، فأساس الصراع هو الأرضُ الفلسطينية المحتلة، والمنظمة قد تولت مسؤوليتها بقرار عربي، وقد وصلت إلى إتفاق مع إسرائيل دون علمه أو استشارته، والقوى العربية مشتتة فقد وصل بعضها إلى عقد سلام مع إسرائيل قبل ستة عشر عاماً، وبعضها قد دمرت قدراته في حرب الخليج. أصبح الأردن يفقد عناصر قوته التفاوضية أولاً بأول، ولذا فقد بادر إلى اختيار الوقت المناسب لإنجاز ما وصل إليه المسار الأردني، فعقدت اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤ التي استرد فيها الأردن حقوقه في الأرض والمياه دون الإخلال بالحقوق الفلسطينية أو الحقوق العربية الأخرى. واستمر الأردن بتحمل مسؤوليته عن الأماكن المقدسة في القدس، سنداً لإتفاقية السلام من جهة، وكذلك سنداً للإتفاق مع السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى.

شهدت العملية السلمية منذ سنة ١٩٩٦ تراجعاً جذرياً أدّى إلى ترديها، فتوقف المساران السوري واللبناني نتيجة تعنت إسرائيل تجاه استمرارهما من النقطة التي وصلتا إليها وهي الإعتراف بأن يكون الإنسحاب كاملاً غير منقوص، وتقهقر المسار الفلسطيني في محاولة لإفراغه من مضمونه بطرق ملتوية عديدة تتجاوز المعاهدات والاتفاقيات والتفاهمات. وتراجع الدور الأمريكي فلم يعد الوسيط المحايد كما فقد قدرته في التأثير على مسار الأحداث. واستمرت إسرائيل بإنشاء المستوطنات وبناء الجدار العازل والعدوان على غزة. إنّ هذا الواقع المرير يتعزز بالخلافات الفلسطينية وصعود اليمين الاسرائيلي المتطرف. أمّا في الجانب الأردني فإنّ المواطن الذي كان يتوقع قيام سلام شامل وعادل ويتوقع الاستفادة من مكاسب السلام قد شهد المزيد من التعنت الإسرائيلي في التعامل مع الشعب الفلسطيني وشهد الظروف الاقتصادية الصعبة، فبدأ بمراجعة موقفه من عملية السلام فازداد الرافضون للعملية، ومع ذلك فإنّ القيادة الأردنية تؤمن بحق أن لا بديل عن الاصرار على عملية السلام، وتمارس دورها الدولي والإقليمي للإصرار على إعادة العملية إلى مسارها الصحيح، فهي السبيل الوحيد للوصول إلى الحق العربي في ظل الظروف والمعطيات القائمة الأمر الذي تؤكده المبادرة العربية للسلام التي أقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت والقائم على حق العودة والتعويض وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة المتصلة القابلة للإستمرار وعاصمتها القدس.

## العلاقات الأردنية الفلسطينية

ومن هنا يمكن أعرض تصوراتي للعلاقات الحالية والمستقبلية بين الأردن وفلسطين:

أولاً- الدولة الفلسطينية قائمة بعرفنا واعترافنا وهي صاحبة الحق في اختيار نظامها وبرنامجها، ويجب أن يكون تعاملنا الرسمي مع الجهة التي تتولى السلطة فيها بغض النظر عن توجهاتها السياسية. إنّ علينا في الوقت الذي نرفض فيه التدخل في شؤوننا أن نرفض وبالقوة نفسها كل محاولة للتدخل في شؤون الدولة الفلسطينية.

ثانياً- الوحدة الأردنية الفلسطينية قدر ومصير، وهي متحققة حالياً إنسانياً وإجتماعياً ومصالح، أمّا تحققها سياسياً فيجب أن يجري البحث بمعطياتها عند قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على أرضها وشعبها باسترجاع الحق من إسرائيل واعتراف العالم بذلك، فتكون الوحدة بين دولتين وبإرادتهما المشتركة، ويتم التفاوض على صيغة الوحدة وشكلها وسلطاتها من قبل حكومتي البلدين وفق الأسس الدستورية فيهما، وإجراء استفتاء شعبي في البلدين لبناء قناعة عند الجميع تضمن لها الاستمرارية بعيداً عن ادعاءات الضم والهيمنة.

ثالثاً- الوحدة الوطنية الأردنية عنصر القوة الأساسي في أمن الأردن واستقراره والتصدي للأهداف الإسرائيلية بنقل الصراع إلى المجتمعات العربية، وهي الضامن لسيادة القانون والعدالة للجميع، وتكون بالتالي خطاً أحمر يدان من يتجاوزه رسمياً وشعبياً مهما كانت المظلة التي يتفيؤها. لا تقوم الوحدة الوطنية على حساب الربح والغنيمة والتحاصص، وإنما تستقر على العدالة وضمان حقوق كل مواطن وفي جميع الأوقات والأماكن.

رابعاً- ليس من حق أحد مهما كان انتماؤه أو فكره أن يتكسب بادعاء الدفاع عن حقوق فئة من فئات الوطن تحت دعاوى حق ناقص أو خدمة منقوصة أو لأي سبب آخر، فكلنا الأردن وهو للجميع، والواجب الدفاع عمن ينتقص حقه دون ربط ذلك بعرقه أو دينه أو منبته، حتى لا تكون دعوة للتعصب البغيض.

خامساً- لكل وطن في الدنيا، هوية وطنية واحدة، الكل فيها شركاء على الشيوع فهي لا تقبل القسمة. لم تعش على مدى التاريخ هويتان وطنيتان على أرض واحدة إلاّ وكانت النتيجة التفجير الذاتي. إنّ الأردن هو ميدان الهوية الوطنية الأردنية للأعراق والأديان والأصول والأفكار، وفلسطين هي ميدان الهوية الوطنية الفلسطينية.

سادساً- إنّ اغتصاب الأرض أو إحتلالها يؤدي إلى قيام هوية نضالية يحملها المناضلون حيثما أقاموا بهدف تحرير المغتصب أو المحتل، والهوية النضالية لتحرير فلسطين حق وواجب لكل عربي، والأردني الأولى بها، على أنه لا يجوز أن تتحول الهوية النضالية إلى هوية وطنية على غير الأرض المحتلة.

سابعاً- لكل دولة حق الاعتراف بدورها ونضالها التاريخي في كل قضايا أمتها، وليس من حق أحد الافتئات على ذلك الدور أو تشويهه.

كان للأردن والأردنيين الدور الأبرز في القضية الفلسطينية منذ بداياتها، وشاركوا في كل معاركها، وتحملوا الجزء الأكبر من عبئها وتبعاتها عن طيب خاطر باعتبار ذلك واجباً قومياً ودينياً. إنّ هذا الدور قد جرى غمطه لفترة طويلة بل جرى في أحيان عدة تشويهه والتشكيك به والتطاول عليه، وهو أمر تأذى منه الشعور الوطني الأردني، إلاّ أنّ ذلك لم يضعف زخم الدور والمشاركة. لقد أصبح من الضرورة بمكان ونحن على أبواب تحولات تاريخية مستقبلية إعطاء هذا الدور حقه في التقدير حماية لمستقبل واحد نريده معاً أن يكون نموذجاً للأمّة التي تعيش الإحباط وتعاني الصراعات الهامشية ويحاول البعض إلقاء التبعة على البعض الآخر.

ثامناً- الأردنيون ليسوا إقليميين ولا يمكن أي يصبحوا إقليميين، وذلك بسبب النشأة العروبية لدولتهم، فقد ضحوا لفترة طويلة بخصوصيتهم الوطنية لصالح هويتهم القومية، بينما نظّر العروبيون للخصوصيات القطرية. إن من الظلم والتجني إلصاق صفة الإقليمية بكل أردني يحاول التغني بوطنيته والاعتزاز بها والالتزام بمترتباتها، بينما يتغنى بالنضالية من يدعون لخصوصيات وطنية أخرى على مساحة الوطن العربي.

تاسعاً- إنّ النقد الهادف واجب على كل مواطن، ويجب ان تتاح له جميع المجالات، وهو نقد للحكومات ومواقفها وإجراءاتها، إلاّ أنه لا يجوز تحت أي ظرف أو دعوى أن ينصرف النقد للوطن تعبيراً عن التزامات مهما كانت عقدية أو استزلامية.

عاشراً- يملك الأردني حقوقه الدستورية للتعبير عن آرائه ومواقفه وتطلعاته، ولا يجوز استغلال تلك الحقوق بدعوى الانتساب التنظيمي أو الفكري لدولة أخرى أو محاولة التدخل في شؤونها أو الإسهام في الصراعات بين قواها الوطنية وفعالياتها.

حادي عشر- الانتماء الجهوي والعائلي والديني والطائفي حقيقة قائمة في كل بلاد الدنيا، وهو أحد عناصر التعددية في المجتمعات. إنّ هذه الولاءات الفرعية يجب أن تكون عوامل تآلف وتضامن مجتمعي ولا يجوز أن تكون ميداناً للتعصب والتنافر الذي يجعل المجتمعات عرضة للاختراق والهيمنة. إنّ الولاء الأول والأساسي هو للوطن، كل الوطن، بكل مكوناته. إنّ محاولات اصطناع التمايز باللباس أو الشعار أو الهتاف، وكذلك التمييز بالسؤال عن مكان ولادة الأب والجد، وادعاءات التمثيل الفئوي عناصر تمزيق المجتمع الواحد إلى مجتمعات ودعوة للصدام.

ثاني عشر- إنّ الحزبية الوطنية والحقيقية التي تقبل الآخر ولا تحتكر الحقيقة كما لا تحتكر الولاء هي القادرة على القفز عن الانتماءات الفرعية لصياغة تمازج فعلي لجميع فئات الوطن، وهي الوحيدة التي تجعل الفكر والعمل والإنجاز عناصر التنافس والتمايز.

ثالث عشر- الدور الأردني في القضية، رغم فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، ما زال على زخمه ويتزايد مع الزمن دون حدود. إنّ الدور الذي يؤديه جلالة الملك المعظم في هذا المجال يخترق كل المحافل والميادين، كما ان دوره بالدعم الأردني للأخوة في الضفة والقطاع لا يتطاول إليه دور. إنّ هذا الدور التزام وطني وقومي، ولا يقيس الأردن هذا الموقف بحسابات الربح والخسارة فنحن نربح عندما يربح أشقاؤنا، وندعو الله ألا تستمر خسائرهم لأنها خسائرنا في الوقت نفسه.

# مسيرة الاستقلال والإصلاح

**م. عاطف الطراونة**
رئيس مجلس النواب

تتميز احتفالاتنا في كل عام بعيد الاستقلال بأنها تتزين بالإنجازات، فيكاد عام لا يخلو من منجز سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي؛ ذلك فمملكتنا هي صاحبة شرعية الإنجاز والبناء؛ منذ عهد المغفور له الملك عبد الله المؤسس، مرورا بالراحل الملك طلال أبي الدستور، والراحل الكبير الملك الحسين الباني، وصولا لعهد الملك المعزز عبد الله الثاني أمد الله في عمره.

لا أدل على ما نقوله في هذا المقام، من جهود مواصلة مسيرة الإصلاحات الشاملة على الرغم من كل المعيقات المحيطة بنا إقليميا، والمعوقات التي تجبرنا على إعادة ترتيب الأولويات داخليا.

كيف لا؛ وقد تسلم سيدي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية وسط متغيرات عصفت بالعالم بأسره، فواجه في سنوات حكمه الأولى مثلث العواصف الكونية؛ انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام ٢٠٠٠، وبدء الحرب العالمية على الإرهاب في العام ٢٠٠١، واحتلال العراق العام ٢٠٠٣.

تلك الأحداث التي واجهها الملك الشاب كانت كفيلة بتعطيل برامج الدولة الوطنية، ولولا حكمة هذا الشاب الطموح الذي فاجأ العالم بوعيه وحصافته، وقدرته على التكيف مع الظروف والأخطار، وقلب التحديات المطلقة إلى فرص سليمة، لكنا في مستوى آخر من الإنجاز.

## الخطوات الإصلاحية

ووسط هذا كله توالت الخطوات الإصلاحية منذ أول عهد الملك الشاب، ودخلنا في صراع مع الوقت لتعويض ما فاتنا من خطوات، فجرت انتخابات مجلس النواب الرابع عشر في العام ٢٠٠٣، واستؤنف من هناك، بدايات الحوار الوطني حول الأولويات الإصلاحية.

واستمر الجدال حول مواصلة المسيرة، وكان جدالا معطلا في بعض السنوات، لكنه أنضج وعي النخب السياسية بفكرة كرسها جلالة الملك عبد الله الثاني، مفادها التدرج في الإصلاح وليس حرق مراحله.

ولم ينقطع حبل الأفكار طيلة تلك السنوات، حتى صدمنا جميعا بتفجيرات فنادق عمان الثلاثة في العام ٢٠٠٥، والتي منها اشتبكنا مجبرين بحرب ذاتية على الإرهاب، وصار الأمن أولوية قصوى عند كل الأردنيين، وهو ما استدعى تطويع جهود المؤسسات الدستورية لخدمة الهدف الأسمى وهو تحصين مجتمعنا من كل خطر.

ومع تلك الحقيقة بقيت مطالب الإصلاح تضغط على

عصب الدولة، وهو ما دفعنا لإنتاج وثائق وطنية هي غاية في الإجماع والأهمية، على رأسها وثائق الأجندة الوطنية وكلنا الأردن، وهو ما أكد جدية الدولة في الإصلاح لكن وفق قياس زمني لا تختلط فيه الأولويات.

واستمرت الجهود متواصلة في خطط الإصلاح الشامل الذي اخترنا أن تكون متلازمة المسارات، وبقي هاجس الإصلاح الاقتصادي هو محور الجهود، فالحياة المعيشية للأردنيين والحفاظ على الطبقة الوسطى، ومكافحة الفقر والبطالة، وتكريس مبادئ العدل والمساواة في توزيع مكتسبات التنمية هو مسار إصلاحي لا يقل أهمية عن باقي المسارات.

حتى دخلنا في أتون الأزمة العالمية الاقتصادية، وتوالت الإجراءات التي ضيقت على الأردنيين سبل الحياة والعمل، وبقي البحث جاريا حتى هذه اللحظة عن مخرج للضائقة الاقتصادية، التي نعيش وسطها لأسباب إقليمية بحتة، ولعجز الحكومات عن ابتكار الحلول وابتداع البدائل.

وما أن استقرت الأحوال، حتى وصل ربيع الإصلاح العربي؛ محدثا الفوضى في مدن، ومغيرا وجه المنطقة في دول، وتسلل الإرهاب وجماعاته ليجد في مستنقعات الفوضى موطئ قدم.

فكان ربيع الإصلاح العربي منعشا لدول، وكان وبالا على أخرى، وفي مملكتنا وكما أكد جلالة الملك عبد الله الثاني فإننا استثمرنا هذا الموسم العربي، وقلبنا كل التحديات التي فيه إلى فرص.

## استحداث مؤسسات دستورية

واستطعنا بحكمة قيادتنا، ووعي شارعنا، أن نستثمر الربيع في خطوات إصلاحية أكدها تعديل ثلث الدستور، واستحداث مؤسسات دستورية على رأسها المحكمة الدستورية، والهيئة المستقلة للانتخاب، ثم شرعنا في حوار حول قوانين الإصلاح السياسي، وقطعنا شوطا مهما فيها. صحيح أننا لم نأت بكل الطموح، لكن لا ينكرن أحد علينا بأننا حققنا قفزات إصلاحية مهمة.

وإن كانت الحرب على الإرهاب والجهود الأردنية المبذولة على هذا الصعيد واضحة الأولوية، فإننا ومع كل ذلك لم نقطع حبل الإصلاحات الشاملة، وأنجزنا جملة من التشريعات ذات الأثر الإصلاحي اقتصاديا وسياسيا.

## المشاركة الشعبية

وها نحن وبتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني سنقدم على خطوة في غاية الأهمية على صعيد التنمية المحلية وتثبيت مبادئ المشاركة الشعبية من خلال قانوني البلديات واللامركزية، كما سنعاود الحوار على قانون الأحزاب وقانون الانتخاب الذي نؤكد بأنه بات من الواجب أن يغادر مربع الصوت الواحد لفضاءات الإصلاح البرلماني عبر مشاركة شعبية واسعة وممثلة، يعززها التوافق والتفاهم على النظام الانتخابي بعيدا عن الصوت الواحد الذي فتت وقسم المجتمع الأردني الواحد لدوائر وتجمعات صغيرة ومنعزلة.

من هناك سنكون فعلا متمثلين لتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني، فمتى أعدنا لمجلس النواب أداءه السياسي، فإنه من السهل الشروع في تشكيل الكتل والائتلافات على أرضية أغلبية برلمانية تشكل الحكومة، وأقلية برلمانية تراقب أداء الحكومة.

لقد لخص جلالة الملك عبد الله الثاني مفاتيح خارطة الإصلاحات القادمة، عبر سلسلة مقالاته النقاشية، التي بعث فيها عناوين أفكاره ومضامين توجيهاته، نحو مستقبل أردني لا تتوقف الإصلاحات فيه، بل تتراكم وتتطور ويتم تحديثها تلبية لتطلعات شعبنا العزيز.

هذا هو استقلالنا الذي نفخر به، فالمؤسسات الوطنية الدستورية، وأجهزتنا الأمنية صاحبة المهارة، وحراكاتنا الشعبية الواعية، ومؤسساتنا المدنية الحزبية والنقابية والمستقلة، كلها مؤسسات وطنية تبحث عن إعلاء قيم الاحتفال الوطني بمنجز حقيقي، وليس باحتفالات تزينها الألوان البراقة، ويختلف عنها الواقع المعاش.

لهذا كله؛ نفخر بمملكتنا، ونفخر بملكنا، ونفخر بشعبنا، الذين صنعوا لنا مجدا نحاكي العالم به؛ فخرا وزهوا ورفعة.

# الاستقلال.. دلالات وتأملات في محاولات الوحدة

**د. عيد الدحيات**
وزير سابق

يذكرنا الاستقلال نحن الأردنيون في التاريخ البعيد والقريب الذي استقر في قلوبنا نبضاً وفي أنفسنا ضميراً وفي ذاكرتنا سفراً يحكي قصة الأجداد والاباء المضمخة بدماء الشهداء الذين ضحّوا من أجل حرية الوطن وكرامته ومستقبل أجياله، والحق أن قصة استقلال الأردن قصة نظيفة كريمة، ما حملت راية إلا راية الخير والعطاء والفداء، فلم يسع الأردن يوما لشر وما تقاعس عن واجب، حفظ العهد ونصر الأهل والأخوة.

## الدولة الأردنية

تذكرنا هذه المناسبة كيف استطاع الملك المؤسس عبدالله الأول ابن الحسين – طيب الله ثراه – أن ينقذ الأردن من براثن وعد بلفور، وتمكن بحنكته وحكمته ان يُؤسس فيه دولة عربية شكلت القلعة الصلبة التي احتمى ولا يزال يحتمي بها أحرار العرب الذين ثاروا على الطغاة والظالمين، هكذا كان الأردن منذ بداياته عربياً وحدويا، يفتح الأبواب كلها للعرب والمسلمين من كل أقطار الدنيا ليسهموا في بناء الوطن الذي أصبح بفضل هذه السياسة مرجلا تنصهر فيه كل القوميات والأجناس والأديان مقدما بذلك أنموذجاً فريدا في هذا الجزء من العالم للعيش المشترك المبني على الاحترام والتسامح والمحبة، فكان الأردن يضم العربي والشركسي والشيشاني والأرمني، ويحتضن السوري والعراقي والفلسطيني، يعيش المسلم فيه جنباً الى جنب مع أخيه المسيحي، وأصبح اسم جيشه الجيش العربي، وكان رؤساء وزاراته ووزرائه من أبناء سوريا وفلسطين والحجاز، والجيش العربي هذا هو امتداد لجيش الثورة العربية الكبرى التي سعت لاستقلال كل العرب ووحدتهم، فقد كانت هذه الثورة في واقع الأمر حركة نهضوية لها مشروعها الحضاري والثقافي والإنساني، هدفها استرجاع عظمة الماضي واللحاق بالحضارة الإنسانية، وأدى تآمر القوى الاستعمارية إلى إجهاض مشروع هذه الثورة منذ بداياته، ولكن شعلة الأمل بقيت مشتعلة رغما عن الأعداء، واستمرت تذكي روح الوحدة بين أبناء الأمة الواحدة، بحيث أصبح هذا التوجه الصفة المميزة لاستراتيجيات وسياسة الدولة الأردنية الحديثة، وكانت أول ثمار العمل الوحدوي الأردني الوحدة بين الضفة الشرقية والجزء الذي بقي من فلسطين وعرف بالضفة الغربية، وهو أول عمل عربي وحدوي لا تزال أساساته قوية صامدة إلى يومنا هذا، يجمع الأخوة في شرق النهر وغربه في وطن واحد، ثم جاء الإتحاد العربي بين المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة العراق والذي أدى انقلاب عام ١٩٥٨ في العراق إلى اجهاضه قبل أن يأتي أكله ويتوسع ليشمل أجزاء أخرى من الوطن العربي الذي مزقته اتفاقية سايكس بيكو، هذا وقد انضوت كل من مصر وسوريا في كيان وحدوي جديد عرف بالجمهورية العربية المتحدة، لم يعمر مع الأسف طويلاً وانتهى بالانفصال بين القطرين الشقيقين.

ومما لا شك فيه أن في حياة الشعوب محطات تتوقف عندنا للتأمل واستخلاص العبر والدروس، حيث تجد هذه الشعوب نفسها عند الحد الفاصل بين الماضي والمستقبل، ولا بد لها أن تقرر في أي اتجاه تسير وأية بوصلة تضبط إيقاع خطواتها نحو الزمن الآتي، ومن هذه المحطات مناسبات الاستقلال وتجارب الوحدة بين أقطار الأمة، والاستقلال بمعناه الواسع والعميق هو مناسبة للمراجعة والتقييم وإعادة الحساب في ضوء متطلبات الواقع.

## التحولات العميقة

فالزمن الذي نعيش فيه هو زمن لا يرحم الضعفاء والمتخاذلين، الغلبة فيه للأقوياء الذين استطاعوا بناء دول عصرية حديثة قائمة على المبادئ الديمقراطية والتعددية والتقدم العلمي، إن التحولات العميقة التي تمر بها أقطار العالم العربي (والأردن بطبيعة الحال أحدها) تفرض علينا جميعاً أن نكون بحجم التحديات، وأن ندرك أن الاستقلال والتحرر من سلطة الاجنبية ليست مراحل ترفيهية لمجموعة من الكسالى، ولكنها مراحل تعيد تشكيلنا في موقد تجارب ورؤى مستجدة، ان الاستقلال يفرض علينا أن نكون أصحاب عطاء وأن نتعامل مع الدنيا ومع أنفسنا حسب لغة العقل ولغة الإنجاز المرتكز على الانضباط والمساهمة الإنسانية الدائمة والمستمرة.

## مشروع الأمة

إن بناء الأوطان والدفاع عن مكتسباتها هو في واقع الأمر شعور ودافع فطري نابع من غريزة حب البقاء والدفاع عن الحياة ذاتها وعن الحق بأن يكون لأوطاننا وشعوبنا مشروعها الحضاري والثقافي المؤدي إلى إرساء قواعد الحياة الديمقراطية التي يعيش مواطنونا في كنفها متساوين في الحقوق والواجبات في دولة القانون والنظام، وأرى من أجل نجاح هذا المشروع لا بد من الاستفادة من تجارب الماضي البعيد والقريب لتجنب الأخطاء التي ارتكبت، ونأخذ بالأسباب التي تمكننا من النجاح في تحقيق مشروع الأمة هذا. وأرى لتحقيق ذلك وجوب ما يلي:

١- على كل قطر من أقطار الأمة العربية أن يبدأ بمواطنيه وبالبقعة الجغرافية التي عليها يعيشون، وإذا رجعنا إلى التاريخ العربي الحديث، وجدنا أن من أكبر الأخطاء التي ارتكبت بحق الأمة العربية إهمال مرحلة الدولة الوطنية، حيث تم القفز عنها إلى دولة الوحدة الاندماجية الكاملة، واعتبرت الدعوات الرامية إلى تعزيز بنيان كل دولة عربية ضرباً من الجهوية والاقليمية تتنافى مع فكرة الوحدة الشاملة التي كان يُنادى بها نظريا دون ان تُدرس الوسائل والسبل الكفيلة للوصول إليها، ودون أن يحلل الواقع العربي المعاصر وتدرس معطياته الاقتصادية والاجتماعية دراسة علمية موضوعية تشخص هذا الواقع بكل ايجابياته وسلبياته، ومن ثم يخرج برؤية علمية للمستقبل.

إن الدولة الوطنية حسب أي تحليل يرتكز إلى العقل والمنطق وشواهد التاريخ هي إحدى أهم محطات الوحدة الشاملة لأن البناء الوطني ليس تأليفاً بين أجزاء مفككة الأوصال، ولكنه ربط بين أجزاء قوية راسخة، كما أن الدولة الوطنية تحوي مجموعات وفئات لا بد من احترام مصالحها الاجتماعية المختلفة، وهذا بطبيعة الحال يعني الأخذ بمبادئ الديمقراطية السياسية مثل حرية التنظيم السياسي وحرية الصحافة والاعتراف بخصوصية ثقافية لبعض هذه الفئات، فرضتها الاختلافات العرقية والتاريخية وحتى اللغوية، وهذه الخصوصية لا تشكل خطراً على الدولة الوطنية أو حتى القومية، بل على العكس من ذلك، فإنها تثري الكيان الوطني وتزيده منعة وقوة وانصهاراً.

٢- لقد ربط الوجدان العربي – خطأ – الوحدة العربية بمفهوم التوحيد والمطابقة وإزالة الفوارق والاختلافات. إن تصوراً مثل هذا يجعل من الوحدة أداة قولبه وتدجين يصل أحيانا لدرجة العنف والإرهاب. إن التجارب الوحدوية الأولى في العالم العربي قد وُجهت مع الأسف الشديد إلى تذويب الفوارق وإلغائها بكل أشكالها وأنواعها، وهكذا بدأت المحاولات الوحدوية كمحاولات اختزالية، اُختزلت بها مرحلة الدولة الوطنية كما اختزلت الفوارق والخصوصيات، مما أدى إلى ظهور الحزب الواحد، والفكر الواحد، وبرامج التعليم الواحدة، والزعيم الملهم الواحد.

وهكذا أصبحت منهجية الوحدة أو الإتحاد منهجية أحادية أدت بالضرورة إلى إيجاد أساطير عليا اعتقد أصحابها أنها الحقيقة المطلقة وغيرها هو الباطل المطلق. لا بد أن ننتبه إلى أن الوحدة العربية حركة شعبية بحاجة إلى جهد وعطاء جميع مواطنيها. ويمهد لهذا من خلال إيجاد إرادة جماعية لكل الناس على اختلاف مشاربهم في إطار من دولة القانون. لقد عانى مشروع الأمة الحضاري من فكرة أن الوحدة بحاجة إلى زعيم ملهم يصنع التاريخ، وهذا يقود بالضرورة إلى أن تكون الوحدة تدبير انفرادي معزول عن حركة الشعب، فإذا كان الأمر كذلك – لا سمح الله – فإن الشعب يصبح مجرد تابع لا حول له سوى الهتاف والتصفيق، وهذا ما نشهده الآن من العديد من الدول العربية التي ابتليت بأنظمة شمولية فردية قهرت شعوبها وأوصلت البلاد إلى درجة الإنهاك والانفجار والاقتتال بين أبناء البلد الواحد.

٣- إن فكرة المشروع الحضاري والثقافي العربي المأمول قائمة على احترام حق الاختلاف بين الناس، وإن أي مشروع عربي لا ينبع من هذا الفهم مشروع فاشل بامتياز لا يتعدى كونه إرهاباً سياسياً قائما على الإكراه، وحق الاختلاف هو أساس الحقوق ومصدرها وجوهر أي فكر يتعلق بحقوق الإنسان وكرامة الفرد وانسانيته. والمشروع الحضاري ليس عملية مواجهة مع الآخر ومع الغير، ولكنه انعكاس مشترك لشتى الاختلافات والفروق. ويجب أن لا تخدعنا ظواهر الوحدة في العالم العربي عن الاختلافات فيه. فهنالك فوارق داخل كل قطر عربي وبين كل قطر وآخر، فهنالك على سبيل المثال دعوات ونزعات كثيرة في عدد من الأقطار العربية، وهنالك اختلافات في المذاهب والأديان، وفروق في العادات وأنماط السلوك والمناسبات والمكونات الثقافية الأخرى.

لقد تشكلت هذه الفروق عبر عصور وقرون طويلة، ولا يمكن القضاء عليها أو تجاهلها بقرار سياسي أو تنظير بعيد عن الواقع الحياتي للناس. فقد أكسب الزمن هذه الفئات امتيازات خاصة من حيث أصبح لها رموزها ومؤسساتها، وأية محاولات تحت اسم الوحدة العربية أو تحت اسم الإسلام السياسي سيكون كلاماً خارج التاريخ والواقع. لقد أخرج الإسلام الانسان العربي من عقلية القبيلة وجعل العروبة مرتبطة باللسان فحسب، كما اهتم الإسلام بكل فرد يعيش في كنفه وتحت حمايته، ولم يكره امرئا على ترك دينه، بل ترك حق العبادة للجميع، ودعا الدين الحنيف إلى مجادلة من كفر بالحسنى: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين» (سورة النحل ١٢٥). وقد بين الذكر الحكيم أنه ليس من حق أحد ان يُكره أحداً على الإيمان (لا إكراه في الدين) سورة البقرة ٢٥٦.

وذهب الإسلام إلى اكثر من ذلك، إذ طلب من الرسول الكريم ومن جميع المسلمين أن لا ينسوا الدعاء في صلاتهم حتى للذين ضلوا عن سبيل الله، (ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له فإنما حسابه عند ربه، إنه لا يفلح الكافرون، وقل رب اغفر وارحم وانت خير الراحمين) (المؤمنون ١٧-١٨).

ان الاختلاف بين الناس يعني حرية الناس المختلفين أن يعيشوا في أوطانهم محافظين على تنوعهم وخصوصيتهم وذاتيتهم، والتنوع والاختلاف ضمن الوحدة هو أساس المجتمعات الحديثة وسر قوتها وإبداعها وتميزها.

٤- لا بد من الإقرار في هذا المجال أن الكثير من مكونات التراث السياسي عندنا هي مكونات منفصلة عن الفكر القومي والفكر الديني، مصدرها الفكر السياسي الغربي. إن مصطلحات مثل الديمقراطية وحق الاقتراع والفصل بين السلطات وحرية الصحافة وغير ذلك كلها آتية من التراث الفكري المدني لأوروبا والولايات المتحدة الاميركية. وقد استقرت هذه المبادئ في الوجدان السياسي العربي الحديث وتداخلت مع مكونات التراث العربي والإسلامي بحيث يصعب الفصل بينهما، وعلينا أن نعترف أن أمتنا ودينا ليستا بالكيانات المنقطعة الصلة بتجارب الأقوام والشعوب الأخرى، كما أن حياة المسلمين والعرب لا تختلف في جوانبها المعيشية وهمومها اليومية عن حياة غير العرب والمسلمين، لقدأخضع الإسلام الناس كلهم إلى مبدأ بأن أكرمكم عند الله أتقاكم»، كما أن الإسلام واضح كل الوضوح في أن الحكمة ضالة المسلم،وأنها -أي الحكمة- مبثوثة في أرجاء الكون كله، يحملها المسلم وغير المسلم، وعلى المسلم أن يطلبها «ولو في الصين».

إن الاستقلال من وجهة نظري، يعني انطلاقتنا نحو الغد وتمردنا على كل من يريد تكبيل أجيالنا، وإبقائها في حالة دائمة من البكاء على الأطلال، لا حول لها ولا قوة، واقفة مكانها على أمل يعالج الاخرون مشاكلها ويجدوا حلولا لمعضلاتها، ومما لا شك فيه أن المرحلة القادمة من حياة الشعوب العربية بشكل عام والشعب الأردني بشكل خاص هي مرحلة البناء الحضاري والثقافي القائم على الحداثة واللحاق بركب الدول المتقدمة، إن بلدنا الأردن الذي يحتفل بعيد استقلاله هذه الايام، يملك من الطاقات والإمكانات ما يجعله مثالاً وانموذجا يحتذى من بقية أقطار الأمة العربية.

لقد أثبتت الأيام والتجارب أن القيادة الهاشمية تسبق زمانها، وتعيش ذلك القلق المقدس الذي يعرف الفرق بين الواقع والحلم وبين الممكن والمأمول، وبهذه القيادة المجربة والحكيمة يدخل وطننا الأردن بإذن الله إلى العالم الجديد الذي يتشكل الآن أمام أعيننا.

# في عيد الاستقـلال

**النائب د. حازم قشوع**
الأمين العام لحزب الرسالة

يحتفل الأردنيون في كل عام بمناسبة عيد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية، تلك المناسبة التي سطر فيها الأردنيون تاريخهم الحديث، منطلقين نحو بناء دولتهم في ظل قيادة هاشمية مخلصة،ورثت مجد الأمة منذ ثورتها الأولى على الظلم والجهل والظلالة إلى ثورتها الأخيرة التي اعلنت فيها التحرير ورفض التبعية والاستعمار.

واذا كانت مناسبة الاستقلال تمثل ميلاد مرحلة جديدة في تاريخ الامة، فأن استقلال المملكة الأردنية الهاشمية يمثل ميلاد وطن وعطاء قيادة وارادة حياة، فالانجازات التي تحققت عبر مسيرة الاستقلال، تعد بكل المقاييس انجازات استثنائية، اذا ما أخذنا بالاعتبار محدودية الزمان والمكان والسكان، فالمملكة بمواردها المحدودة، وحجمها الصغير، ومكاناتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية والخدمية، استطاعت ان تحقق انجازات عظيمة، بالرغم على كل المعوقات التي تعترض طريق البناء، وتفوقت فيها عناصر التحدي والحاجة التي واجهت ابناءها على محدودية الموارد والامكانات.

## النموذج الوطني الأردني

ولئن كان الاستقلال قد رسخ قيم السيادة للدولة والامان للمواطن واسس الاطر العامة لبناء مؤسسات الدولة والقيم الوطنية الاصيلة التي كرست الاستقلال بمعانيه وعبره وبما تمثلها التضحية والفداء، عندما سطر ابناء هاشم رسالة العزة للعروبة والمجد والمثل الانسانية النبيلة في الدفاع عن صوت الامة وتعظيم قدسية الارض والانسان فيها، فان التاريخ يعود باسقاطاته ليكون حاضراً على عمق مضامين الرسالة التي جاءت لتعظيم حالة الامة بالاستقلال والنهضة كما تعمل على ابراز قواعدها عبر النموذج الوطني الأردني بمكوناته ومؤسساته ومناخات الامن والحرية التي عليها يعمد للوصول إلى الحياة الافضل بالديمقراطية والحداثة على قواسم تحفظ الانجازات وتصون المكتسبات البيئية المناخات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاطلاقة جديدة.

وإذا كانت المملكة قد سجلت ذكرى تاريخ استقلالها في الخامس والعشرين من أيار، فأنها قد سجلت في ذاكرة التاريخ الحديث نموذجاً لدولة الحديثة، وَخذت مكانتها بين دول المعمورة بكل احترام وتقدير، وإذا كانت القيادة والريادة قد سجلت انتصاراتها في بناء الوطن وقيادة الامة، فإنها لا تزال تسجل في كل يوم صفحة مشرقة جديدة، تضيف فيها انجازاً مميزاً بين دول المنطقة، فالحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان، ثوابت ومرتكزات اعتمدتها عبر مسيرة بنائها للوطن واجياله، فكانت حامية لها، وفية اليها، ما ساومت عليها يوما أو تراجعت عنها زمنا، كما ان والانفتاح والاعتدال والعقل في البناء السياسي والاقتصادي والثقافي والتربوي والاجتماعي والصحفي والخدمي الذي انطلق عبر مسيرة الاستقلال، يتوالى في انجازاته المشهودة،ليصبح نموذجا يحتذى في دول المنطقة وعالمها الواسع.

وستظل روح الاستقلال الباعث الحقيقي الذي يضيء للوطن بمؤسساته المتعددة نحو بناء مجتمع مدني ويسوده سيادة القانون، ليحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لمواطنيه،والديمقراطية التعددية بمؤسساتها الحزبية والمدنية لتكون وغرساً قويماً في بناء المستقبل الواعد ونهجاً ادارياً يقوم على اللامركزية والمجالس المحلية يسعى لتوسيع حجم المشاركة الشعبية تجاه صناعة القرار وتوسيع رسالة البناء الوطني لتشمل الكل الجغرافي للمملكة وفق اسس علمية تحددها المحطات الشمولية لتنمية المحافظات، وبما يمكن مجتمعنا من تمتين جبهتنا الداخلية ويجعله اكثر منعه وعصياً عن الاختراق امام اي طالع أو صاحب هوى من ارهاصات الاقليم الخطيرة أو امتدادات تداعيات المنطقة العميقة.

## مسيرة البناء والتحديث

ولعل مقدار التقدم اللافت والمكانة المرموقة التي وصلت إليها مسيرة البناء والتحديث التي يقودها جلالة الملك والتي غدت بفضل جهود جلالته واخلاص وتفاني الأردنيين حولها المنارة والنموذج لميادين الانجاز والنهضة، وغدا الأردن بفضلها المرتكز والمنطلق لمناحي التنمية المختلفة والمكان المناسب والملائم لفرص الاستثمار والتطور، الامر الذي يجعلنا حرصين كل الحرص على مقدراتنا الوطنية عاملين على تعزيز مكتسباتنا المجتمعية بما يعلي بنيان الوطن ويقوي من عزائم ابنائه ويدعم مساحات الانجاز المختلفة في ربوعه، ولعل المجتمع الأردني وهو يشارك الوطن بأفراحه في اعياد الاستقلال سواء من خلال المشاركة الشعبية الواسعة في كافة المحافظات أو من خلال اللقاءات والندوات والمسيرات الاحتفالية انما ليؤكد من خلال ذلك وقوفه التام والصادق كما هو عهد الاستقلال في ذمة ابناء الوطن المخلصين الشرفاء وفياً لرسالته مخلصاً في مشاركته الفاعلة والمسؤولة وميادين التنمية والانجاز المتنوعة.

ولان الاستقلال هو المنطلق الاساسي في تدعيم وتمكين العوامل الوطنية الذاتية وفي مقدمتها المناحي السياسية والاقتصادية لما لهذه العوامل من اهمية في الحفاظ على استقلال القرار الوطني، فإن الوصول بهذه العوامل إلى السدة النسبية يتطلب الشروع في تدعيم الجبهة الداخلية كما يستلزم العمل على الاستثمار في مقدراتنا الوطنية والمضي قدما في دعم عجلة الاقتصاد لرفع المستوى المعيشي للمواطن وايجاد فرص عمل تكفل لكل المواطنين المشاركة والعمل في رسالة التنمية والبناء بكل مشتملاتها، فان استثمار الموار البشرية يتطلب ايجاد علاقه عضوية تشاركية بين القطاع العام والخاص تقوم على سياسة تحفيزية تسعى لايجاد بيئة استثمارية خصبة تجلب الاستثمارات وتدعم القطاع الخاص بما يمكنه من توفير فرص عمل للاردنيين لاسيما تلك التي تقوم على ايجاد مشاريع انتاجية استراتيجية تهضم معظم الطاقات البشرية بما يرفد رسالة البناء الوطني،وذلك وفق الاستراتيجية التنموية التي قامت بها الدولة الأردنية للعام ٢٠١٥،والتي اعتمدت على سياسة تراكم الانجاز واخذت بعين الاعتبار الظرف الموضوعي السياسي السائد جراء حالة المخاض السياسي العميق الذي تتعرض له المنطقة، لكن هذه الاستراتيجية التي ركزت بموضوعية على اهميته ايجاد فرص عمل في الداخل والخارج للاردنيين وايجاد موارد للطاقة وتطوير التعليم وزيادة الصادرات تعتبر بوصلة الاتجاه التنموي لاشك انها تشكل ارضية عمل لكل عمل قادم سيسهم من اثراء مسيرة البناء الوطني، ويغدو الانسان الأردني قادراً على العطاء في كل المجالات التنموية والنمائية ويكون بذلك نعم السفير لرسالة البناء الوطني على امتدادها وتنوعها، ويكون الأردن بفضل هذه السياسات التعليمية النوعية المقرونة بالاداء والمضمون المقر التعليمي الرئيس للمنطقة وشعوبها.

لقد حرص الأردن ومن خلال سياسات ناجعة على توسيع المظلة الصحية لتستهدف معظم المواطنين، على توسيع أطر التأمينات الاجتماعية وتقديم برامج مساعدة تجاه السكن مثلها برنامج سكن كريم لعيش كريم، وهي العوامل الأربعة التي تشتمل عليها مظلة الامان الاجتماعي وهي التعليم والصحة والضمان الاجتماعي اضافة إلى السكن بغية رفع مستوى الخدمات الأساسية في اطار ومناخات الامن والامان والحرية والديمقراطية.

لقد حرصت مسيرة الانجاز على احداث الاثر المطلوب في تعزيز المساحات الانتاجية لرفد الجوانب الاقتصادية في المناحي الخدماتية، والتي تشمل الخدمات الصحية والتعليمية والسياحية وتسعى للارتقاء بالمناحي الاخرى المتممة والمكملة لها على الصعيد الزراعي والصناعي بمشاريع استراتجية مثلتها الطاقة النووية التي تخدم انتاج وتوليد الطاقة،وغيرها التي ترفد توفير عنصر المياه اللازمة، فالمشروع الاستراتيجي لقناة البحرين ومشروع جر مياه الديسي.

## السياسات التحفيزية

إن السياسات التحفيزية والتأهيلية التي واكبت مسيرة الانجازفي تعظيم حالة المشاركة في الروافد الانتاجية المختلفة وتدريب واعداد الانسان الأردني، ليكون اداة تنسجم ومقتضيات المرحلة الساعية لايجاد مناخات تساعد على جذب الاستثمار لرفد الاقتصاد الوطني بالمشاريع التي تمكنه من تحقيق اهدافه، كان لها اثرها في تحسين المستوى المعيشي للمواطن، كما ادت إلى خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب الطاقات بما يجعلها قادرة على العطاء والانتاج والمساهمة الايجابية تعمل على تجذير رسالة البناء الوطني التي تهدف لتنمية المستوى المعيشي للمواطن واشراكة في صناعة قراره.

إن العمل على ايجاد جغرافيا ذات ابعاد ديمقراطية عادلة، ومحيط سياسي اكثر استرخاء بعيد عن بؤر الفراغات التي تقود إلى الشد بين مختلف القوى وتوفير الامكانات المادية الملائمة للامن والحرية، واستثمار مختلف المناخات المؤدية لها، ربما هو الاكثر سلامة لمستقبل كل الاطراف العاملة على غير هدى في خضم لا تعرف مداه... وان وعينا بمقومات المملكة التي نعنيها لانساننا الأردني حيث موقعة، هو الطريق الاكثر أمنا من غيره مهما طال، فان من يسلك الطريق يؤمن من الوصول وان كل من يعمل ويجد ويصبر فانه لا بد واصل مبتغاه، وان الانجاز يمكن تعظيمه مهما بلغت درجة تحقيقه، فالانجاز الذي تقيس عليه هو الانجاز الذي يمكن للجميع ان يؤمن به ويدافع عنه وربما هذا ما تسعى إليه الهيئات والمنظمات والأحزاب التي تعرف معنى الوطن وتقدر حجم الإنجاز وهو الحري بالنظر اليه ومختلف الاطراف المعنية القادرة على الاسهام في تنميته واعطائه مستحقاته.....

وكما الاستقلال الوطني الأردني كان المنطلق لتوجهات التنمية والتطور على الصعيد الداخلي، كان الاساس المتين الذي تتكئ عليه المنطقة في الوصول إلى حالة الاستقرار والامان المنشود، فالأردن غدا المحرك الرئيس والداعم القوي لقضايا الامة والنصير الامين لحفظ حالة الاستقرار في المنطقة وربوعها كما اضحى الدور الأردني ذا طابع محوري الاساس لنهج في تعزيز ميزات التعايش السلمي واحترام التعدد الحضاري وترسخ القيم الانسانية النبيلة التي جاءت منها رسالة الاستقلال،حيث شكل الأردن واحة الامان لكل طالب حياة من خلال قيامه بدوره القومي والانساني في استضافة اللاجئين رغم كثرة الاعباء المادية والامنية واللوجستية وتأثيراتها المباشر وغير المباشر على الصعيد المجتمعي الا ان الأردن آثر على ان يقوم بهذا الدور الانساني والسياسي والامني نيابة عن المجتمع الدولي والذي لم يف بالتزاماته المادية تجاه الأردن كما تقره القوانين الدولية والاعراف،كما سعى الأردن ومن وحي منطلقاته العربية وثوابته الإنسانية على ترسيخ معاني الاستقرار للنظام العربي ليس على الصعيد الامن العربي فحسب بل على المستوى الذي مكن الأردن ليعيد للنظام العربي حضوره الجيوسياسي.

## الاستثناء الأردني

وفي وسط جغرافيا لا تحكمها ضوابط، ومحيط سياسي مشدود، وامكانات مادية محدودة، كان الاستثناء الأردني بالرؤية والانجاز، التي مزجت بين الامن والحرية واستثمرت مناخات الاستقرار لتعظيم الحياة الديمقراطية، وسمت لتعزيز مقومات الحياة المدنية، فعملت على ترسيخ مقومات المواطنة التشاركية لتوسيع حجم القاعدة الشعبية وصناعة القرار بهدف تعزيز حالة المنعة للمجتمع والارتقاء بحالة المجتمع المدني الأردني ليكون في مكانة ومصاف الدولة المتقدمة، حيث عمد الأردن على استثمار ما يسمى بالربيع العربي في الاتجاه الايجابي من خلال التعديلات الدستورية التي طالت اكثر من ثلث الدستور حيث أوجدت هيئة مستقلة للانتخاب ومحكمة دستورية ثم ترغب الدولة الأردنية على اجراء انتخابات بمراقبة دولية ومحلية وانتخابات بلدية وغرف تجارية على قواعد عززت ثقه الناخب الأردني تجاه صندوق الاقتراع.

وكما طفت مآثر الاستقلال على الصعيد الداخلي امتدت مآثره على صعيد دعم قضايا الأمة والتي جوهرها القضية الفلسطينية، وتقديم كل جهد ممكن باتجاه لم الشمل العربي لتظافر الجهود في مجابهه التحديات التي تواجه الامة جراء استشراء حالة التجذبات الإقليمية وتنامي حالة الغلو والتطرف وفق مناخات تسييس المذاهب والاثنيات لذا كان الأردن خير داعم لبناء حالة عروبة قادرة على حفظ التوازن جراء حالة التداخلات الاقليمية التي باتت لا تشكل تهديداً فحسب بل تشكل عدوانا على الامة ودورها ووجودها.

ولقد حرص الأردن على تعزيز محتوى الرسالة الاصيلة التي جاءت من وحي الاستقلال لتناصر الحق العربي وقضيته المركزية لتقدم الدبلوماسية الأردنية كل جهود ممكنة ومتاحة لإسناد الشعب الفلسطيني من خلال دبلوماسية سياسية متصلة تسعى لبلورة صيغة ذات مداولات تحمل صفة النتائج تلبي تطلعات المنطقة في الحفاظ على الامن والسلم العالمي وترفع الظلم والمعاناه عن الانسان الفلسطيني وتقديم النصرة والانصاف للانسان الفلسطيني وقضيته العادلة من اجل اقامة الدولة الفلسطينية..

## محطات إنجاز بحجم الإعجاز

**طايل كايد المجالي**
لواء متقاعد

عند الحديث عن مناسبة وطنية خالصة كمناسبة عيد الاستقلال لا بد لنا أن نستذكر قصص بناء ونجاح سطّرت نفسها في صفحة بيضاء لتشكل قصة وطن لم يرتض البناء سوى بسواعد أبنائه.

فترة طويلة منذ اعتلاء الملك عبدالله المؤسس العرش بعد استقلال المملكة عام ١٩٤٦ وصولاً إلى الملك المعزز عبدالله الثاني، تلك الفترة الأردن حقق من خلالها بفضل قيادته الهاشمية الحكيمة قفزات نوعية ليصل حالياً لمراتب الدول ذات الدور المحوري واللاعب المركزي في كافة القضايا التي تواجه العالم، وليضع نفسه في مصاف الدول العظمى وصناع القرار في المجتمع الدولي.

من المؤكد أن تلك القفزات لم تكن وليدة صدفة فهي نتاج جهود وخبرات متراكمة لسواعد أردنية مغلفة بقيادة هاشمية أرادت لهذا الوطن أن يقدم رسالة الإسلام السمح والمتوازن دون غلو فهي رسالة تناقلوها كابرا عن كابر من عبق السلالة الهاشمية الممتدة لرسولنا الكريم عليه أفضل الصلوات والتسليم.

وبثبات ودون القفز بالهواء ضمن خطوات محسوبة النتائج استبق الملك عبدالله الثاني رياح الربيع العربي التي هبت في الإقليم المحيط بمنظومة إصلاحية شاملة هدفت إلى التطوير والتغيير لما فيه مصلحة المواطن الذي يهدف إلى تلمس النتائج على أرض الواقع.

فكان للتعديلات الدستورية الجوهرية، وإقرار قانوني انتخاب، وأحزاب عصرية وإيجاد هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات الوقع الايجابي الكبير ضمن منظومة إصلاح شاملة تهدف لمعالجة الاختلالات في كافة المحاور السياسية والاقتصادية.

ما تقدم منح الأردن قوة وعزيمة في عدم الانزلاق لمنحدر الاضطرابات والاحتجاجات التي عصفت بالدول المجاورة ليكون الأردن واحة أمن واستقرار ضمن إقليم مضطرب، لتنجح القيادة الهاشمية في رهانها على تمتين الجبهة الداخلية التي أوصلت المواطن الأردني إلى درجة عالية من الوعي لخطورة ما هو قادم.

وكانت رسالة عمان التي أظهرت للعالم المعنى الحقيقي للإسلام، وتوضيح خطورة المتاجرين بالدين استباقا للحركات المتطرفة التي ظهرت أخيرا والتي تدّعي أنها ممثلة للدين في محاولة لتشويه صورة الإسلام وإعادة ترسيخ الصورة النمطية للغرب بأن الإسلام دين إرهاب.

## خدمة الإسلام والعرب

الأردن وخلال الفترة الحالية ألقى على كاهله العديد من الملفات خدمة للإسلام والعرب على الرغم من شح الامكانات وضعف المصادر خاصة فيما يتعلق باستضافة اللاجئين السوريين التي تخلى عدد من الدول الكبرى عن القيام بواجبهم الإنساني تجاههم سواء بالاستضافة أوالدعم.

وخلال فترة ملتهبة في دول الإقليم وانشغال الكثيرين بالحديث عن التنظيمات المتطرفة والإرهاب كان لجلالة الملك عبدالله الثاني الدور الكبير في إعادة القضية الفلسطينية إلى سلم أولويات القضايا العربية باعتبارها القضية المحورية للصراع في منطقة الشرق الأوسط.

الأردن وبالنظر إلى مراحل تكونه منذ عهد الاستقلال وحتى اللحظة تظهر أن ما تحقق من دولة صغيرة محدودة المصادر يشكل إنجازا بحجم الإعجاز، فالأردن لم يكتف بالتنعم بأمنه واستقراره ليحاول إشاعة تلك الحالة في كافة الدول المحيطة مبتعدا عن المنطقة الرمادية التي تؤمن بالأكتفاء بمأمونية واستقرار الشأن الداخلي وعدم الالتفات لما هو محيط. وبالعودة للحديث عن رياح التغيير التي أطاحت بعدد من الزعماء العرب والتي كان لها أثر ايجابي في إيجاد زعيم عربي مثل الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي انصاع للمطالبات الشعبية بضرورة إيجاد تغيير في القيادة المصرية التي تمثلت بالرئيس المعزول محمد مرسي.

الرئيس السيسي تخلى عن بذلته العسكرية التي يعشقها حفاظا على مصر ليبدأ بوضع مسيرة إصلاحية للوضع الاقتصادي المتردي الذي حل في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي، فكان للرئيس السيسي نظرة استشرافية بضرورة استغلال قناة السويس.

وأعلن العام الماضي بدء حفر قناة السويس الجديدة وتنمية المناطق المحيطة بها لرفع قدرة القناة الاستيعابية من (٤٩) سفينة حاليا إلى (٩٧) سفينة لإدرار دخل متوقع بما نسبته (١٠٠) مليار دولار سنويا.

وفي مجال العمل العربي المشترك.. اشترك الأردن ومصر ضمن تحالف يهدف إلى درء الخطر عن اليمن الشقيق ضمن هدف سامٍ يهدف إلى ضمان عدم تشويه الصورة النقية للإسلام، وإنهاء حالة المتاجرة بالدين واللحى لضمان تحقيق مصالح شخصية ضيقة وأجندات ضبابية.

# الاقتصاد الأردني.. مسيرة الاستقلال وفرص الاستثمار

**د.خالد واصف الوزني**
خبير اقتصادي

قام الاقتصاد الأردني منذ نشأته على حقيقة أنه اقتصاد صغير مفتوح مختلط، وهو بذلك يشكل منذ نشأته حالة من التشاركية التامة بين القطاعين العام والخاص في شتى مناحي التنمية الاقتصادية، بل ولعله من الاقتصادات القليلة في المنطقة العربية الذي قام على الحرية الكاملة والتامة لحركة رأس المال والحرية التي تكاد تكون كاملة لعنصر العمل في اتجاهي التصدير والاستيراد. وقد شهدت مسيرة الاقتصاد الأردني منذ الاستقلال سنة ١٩٤٦ حتى اليوم العديد من المراحل التنموية التي ساهمت بشكل كبير في وضع الاقتصاد الأردني على سلم الاقتصادات المستقرة المؤهلة ببنية تحتية وفوقية تمتاز عن الكثير من غيرها من دول المنطقة، بما فيها بعض من الغنية بالموارد الاقتصادية الطبيعية.

## التخطيط البرامجي الموجه

وقد اتسمت فترة النصف الثاني من القرن المنصرم بتوجهات تنموية محورية بدأت مع نهاية عقد الأربعينات وخلال عقد الخمسينات بالتخطيط البرامجي الموجهة لمشاريع تنموية كبيرة ظهر منها شركات كبرى كالفوسفات ومصفاة البترول وغيرها من الاستثمارات المشتركة، وجاء عقد الستينات بخطط وبرامج تنموية طويلة الأمد لتأهيل البنية التحتية للاقتصاد الوطني، بيد أن احتلال الضفة الغربية بعد حرب ١٩٦٧ أعاق كافة الجهود التنموية الجادة التي سعى إليها الأردن. إلا أن عقد السبعينات من القرن الماضي كان بداية للجوء الأردن إلى التخطيط التنموي المبني على خطط تنموية تشاركية قادها مجلس التخطيط القومي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في الاقتصاد الوطني، فكانت الخطة الثلاثية للأعوام ١٩٧٢-١٩٧٤ وتبعها خطط خمسية متتالية منذ العام ١٩٧٥ إلى نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن المنصرم والذي بدأت بتحد كبير للاقتصاد الأردني الذي اضطر إلى اللجوء إلى سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عقب الدخول في تحديات وتشوهات اقتصادية جمة بدأت منذ منتصف عقد الثمانينات وانتهت في نهاية ذلك العقد بعجز مالي كبير ومديونية تتجاوز ١٨٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي وتشوهات اقتصادية ومالية متعددة. وقد استمر انخراط الأردن ببرامج مؤسستي بريتن وودز، الصندوق والبنك الدوليين، حتى بداية القرن الحالي. حيث تخرج الأردن فعليا من برامج التصحيح تلك في العام ٢٠٠٤ بعد نحو ١٥ عاما من الإصلاحات الاقتصادية. وقد عززت سياسات الملك عبد الله في الانفتاح التام على القطاع الخاص والتشاركية التامة معه والانفتاح على الاقتصاد العالمي في فتح مجالات أوسع للاقتصاد الوطني محليا واقليميا ودوليا، ما حقق للأردن نوافذ جديدة للاستثمار والتواصل مع العالم الخارجي. وقد كانت أهم المبادرات التي ساعدت على تنوع القاعدة الاقتصادية في الأردن وجذب استثمارات جديدة للبلاد تلك التي خرجت من المجلس الاقتصادي الاستشاري الذي رأسه الملك عبدالله لأكثر من أربع سنوات وكانت تجربة رائدة تمخض عنها سياسات كبيرة في مجال الاستثمارات السياحية والتكنولوجية والصحية والتعليمية والعقارية. وقد خرج منها مبادرات نفذت على أرض الواقع والتي منها منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وانطلاق مشاريع كبرى من قبيل مشروع الوسط الجديد لعمان في منطقة العبدلي ومشروع سرايا العقبة ومشروع حوسبة التعليم، وغيرها من المشاريع والمبادرات. وقد كان مفتاح ذلك كله التوجه نحو الشراكة الكاملة مع القطاع الخاص في مجال تأهيل البنية التحتية والفوقية للاقتصاد الأردني، بما في ذلك مجموعة متكاملة من القوانين والأنظمة والتعليمات الاقتصادية الرافدة لمسيرة الاقتصاد الوطني، إيمانا بأن الاقتصاد الأردني لن يحلق إلا بجناحين: جناح يحركه القطاع الخاص، وجناح يحركه القطاع العام. وقد تأتى عن ذلك كله نمو اقتصادي حقيقي وصل في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ إلى نحو ٨,٢٪، ما يعني زيادة حقيقية في دخل الفرد وصلت إلى نحو ٦٪ سنويا خلال تلك الفترة. بيد أن الاقتصاد الأردني، ولأسباب بعضها داخلي تتعلق بسياسات حكومية اقتصادية مشوهة وبعضها خارجي في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية وأزمة المنطقة القائمة حتى اليوم، واجه منذ الربع الأخير من العقد الماضي تحديات جمة عصفت بالكثير من المكتسبات السابقة وأعادت الاقتصاد الوطني في دوامة العجز المالي المديونية والبطالة وتشوه الميزان التجاري. وقد طفقت الحكومة الحالية نحو العديد من السياسات التصحيحية الجدلية للتعامل مع تلك التشوهات مركزة بشكل أساس على سياسات ضبط جانب الطلب والمرتكزة أساسا على سياسات رفع الدعم وزيادة الإيرادات الحكومية عبر الضرائب والرسوم المتنامية، ومتناسية بشكل كلي أهمية تحفيز جانب العرض واستغلال استقرار الاقتصاد الأردني في خضم المحيط المتلاطم وما قد يوفره ذلك من استثمارات تبحث عن ملاذ آمن من تبعات ما تشهده في بلادها من حالة عدم استقرار تام، وخاصة في سورية والعراق. ذلك أن مفتاح التطور الاقتصادي في التاريخ الاقتصادي للأردن ومنذ نشأته جاء دوما بالتشاركية مع القطاع الخاص وبجذب استثمارات خارجية نوعية وبالتعاون مع القطاع الخاص وتبسيط إجراءات عمله وجعل حياته العملية أكثر يسرا، ما يؤدي دوما إلى تحفيز فرص العمل وتحريك عجلة الاقتصاد ورفد الموازنة بالإيرادات الناتجة عن نمو الاقتصاد وليس عن السياسات الانكماشية التضييقية التي ترفد المالية العامة بموارد قصيرة الأمد وتنتهي في أجل قصير نتيجة خروج العديد من مؤسسات القطاع الخاص من السوق إما هجرة أو تعثرا.

وعلى الرغم من تلك التحديات التي عصفت بالاقتصاد فقد بقيت البيئة الاستثمارية دوما واعدة لما فيها من تنوعية قطاعية وموارديه. ولعل المحرك الاساس في تحريك عجلة الاستثمار دوما يتمثل في توفر الموارد البشرية المؤهلة والتنافسية. بيد أن تلك الموارد الشابة تحتاج إلى استثمارات حقيقية تستغل طاقاتها وتربطها باقتصادها وتمنع هجرة عقولها إلى الخارج. ويمثل تنوع القاعدة القطاعية للاقتصاد الوطني الأردني فرصة كبيرة للاستثمار المحلي والأجنبي. ففي الوقت الذي يشكل قطاع الخدمات ما يقرب من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلا أن قطاعي الصناعة والزراعة يعدان رافدين أساسيين أيضا للاستثمار والفرص الاستثمارية، ناهيك أن قطاع الخدمات ذاته يعد من أكثر القطاعات تنوعا في المنطقة العربية، فهو ينطلق من قطاع التعليم إلى قطاع الصحة إلى قطاع النقل إلى القطاع المالي إلى قطاع السياحة وانتهاء بقطاع الخدمات اللوجستية. أما في قطاع الصناعة، فبالرغم من أهمية الصناعات التعدينية الكبرى في مجالي الفوسفات والبوتاس والصناعات الترابطية معها إلا أن الصناعة الصغيرة والمتوسطة تشكل الجزء الأكبر من عدد المصانع القائمة في البلاد وهي تتنوع بشكل كبير من صناعة الأدوية إلى صناعة الأغذية إلى الصناعات المساندة والصناعات النسيجية والملابس. وكذا الأمر بالنسبة إلى قطاع الزراعة الذي بات فيه عدد من الفرص المميزة في مجال الخضار والفواكه والحمضيات والزيتون وما يرتبط بذلك من صناعات وروابط لوجستية من نقل وتغليف وتخزين وغيرها.

## تقليل الإجراءات البيروقراطية

إن الفرصة الكبرى للأردن تكمن دوما في الحاجة الدائمة للتشاركية بين القطاع الخاص والعام لاستغلال الفرص الاستثمارية التنوعية التي يكاد يحظى الأردن بها عن الكثير من غيره من دول المنطقة بما فيها بعض الدول الغنية. ويكمن النجاح في أي تشاركية بوجود بيئة استثمارية حاضنة لهذه التشاركية خادمة لها ممهدة لعملها استغلالا للطاقات الكامنة في الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي يسعى اليها الأردن لجذب الاستثمارات من الخارج وتحفيز الاستثمارات المحلية وذلك بدعم مباشر ومميز من الملك عبدالله إلا أن الحكومات المتعاقبة، وخاصة الحكومة الحالية، تحتاج إلى الوعي التام بأهمية تقليل الإجراءات البيروقراطية وتحسين ترتيب وصورة الأردن في تقارير التنافسية العالمية وتقرير سهولة البدء في الأعمال بما يخدم الاستخدام الأمثل للفرص الاستثمارية المتنوعة في الاقتصاد الأردني والكامنة اليوم دون استغلال كاف. ففي الأردن من الفرص الواعدة والكبيرة التي تشكل اليوم، وفي ظل الظروف القائمة في المنطقة، فرص مميزة تخدم المستثمر الجاد والاقتصاد الوطني على حد سواء. ولعل المطلوب اليوم أن نرسم طريقا جديدا نحو الانفتاح على الاستثمار المحلي والأجنبي بما يخدم الأهداف الوطنية للاقتصاد الأردني وخاصة في مجال استغلال الموارد المتاحة، وخاصة الطاقات البشرية، ويخدم النمو والتنمية الاقتصادية في البلاد وبشكل خاص ما يتعلق بتوزيع مكتسبات التنمية على المحافظات الاثنتي عشرة التي تكتنز كل منها فرصا استثمارية واعدة تحتاج إلى جهد حكومي وشراكة حقيقية مع القطاع الخاص المحلي والمستثمر الأجنبي لسبر غورها وتحقيق المنفعة المشتركة منها، فتحقق الأرباح الواعدة للمستثمر وتحقق التنمية المستدامة للبلاد وتخدم أهداف مكافحة البطالة والفقر والتنمية الاقتصادية.

# الاستقلال.. دلالات ومعانٍ

**د. م. منذر حدادين**
وزير سابق

يتبادر للذهن العربي لدى سماع كلمة الاستقلال معناها السياسي ربما للأولوية التي كان الانعتاق من سيطرة الأجنبي يحتلها في أذهان العرب وضمائرهم، إذ بعد أربعة قرون من سيطرة الأتراك العثمانيين على بلاد الهلال الخصيب، وعلى أراض عربية أخرى لفترات أقصر، وإثر استئثار الأتراك الطورانيين بالحكم في عاصمة الخلافة في نهايات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، انبثق توق العرب وشوقهم إلى الانعتاق من سيطرة الأتراك وقاد الشريف الحسين بن علي ثورتهم ضد الترك والتنريك من أجل إقامة دولة عربية واحدة مستقلة شرق السويس، وتحالف من أجل ذلك مع بريطانيا في شخص مندوبها لحكم مصر والسودان السير هنري مكماهون. وما أن انتصر الجيش العربي وأنشأ المملكة العربية وعاصمتها دمشق حتى قلبت بريطانيا لحليفها الشريف العربي ظهر المجن واتفقت مع فرنسا، شريكتها في اقتسام الهلال الخصيب، على تسيير قوة فرنسية من لبنان تمكنت من القضاء على المملكة الوليدة وإقصاء ملكها فيصل بن الحسين.

ثم كان ما كان من اقتسام البلاد العربية بين الحلفاء بريطانيا وفرنسا وحتى إيطاليا! وأسسوا دولاً لها أعلامها وجيوشها ورؤساؤها، ومهدوا السبيل لتنفيذ قرار عصبة الأمم الذي استصدره الحلفاء عام ١٩١٩ بعد أن وضعت الحرب الكونية الأولى أوزارها والقاضي بتنفيذ وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وسرعان ما فطن العرب لنوايا المستعمرين الجدد وقامت في فلسطين حوادث وأحداث بلغت ذروتها في الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ وإدارة بريطانيا لتلك الحوادث والأحداث وهيأت الفرصة لهجرة مئات الآلاف من اليهود الأوروبيين إلى فلسطين وخاصة إبان سني الحرب الكونية الثانية.

وباستقلال البلاد العربية بادرت إلى بناء قواها الأمنية الذاتية وتنظيم بناء الدولة وتحفيز مجتمعاتها لتصبح المسؤولة عن ذاتها. وسرعان ما برز جلياً مفهوم إضافي للاستقلال، وهو الاستقلال المتكامل شاملاً للاقتصاد والتجارة وللثقافة وللعمل، ولضرورة احتلال المكانة اللائقة بين الأمم، وهي مكانة لا تتأتى بغير العمل الجاد لإنماء البلاد كي تقلل الاعتماد على موارد الآخرين للعيش الكريم.

وبرز إلى جانب الكرامة الوطنية التي يحملها الاستقلال السياسي عادة ضرورات أخرى لضمان صحة كريمة للمجتمعات، وأول هذه الضرورات تعبير المجتمع عن حاجاته ورغباته ومواقفه من شؤون حياتها تعبيراً أميناً فكانت المجالس التمثيلية في دول العرب، المستقل منها والمستعمر، إلا أن التطبيق الأمين لاختيار ممثلي الشعب شابه اختلالات من تأثير الحرب الباردة التي اندلعت بين الشرق والغرب لدى انتهاء الحرب الكونية الثانية.

ودخلت معظم البلاد العربية التي استقلت في دوامة من تدخلات قواتها المسلحة في مسيرة البلاد، وشمل التدخل شؤون تنظيم الاقتصاد والتجارة بل الأيدولوجيا التي يترجمها نظام الحكم. ولعل ما يفسره البيان الأول للتدخل العسكري من أسباب التدخل هو نكبة فلسطين وضرورة الثأر لها، ثم أسباب أخرى بينها فساد «النظام السابق»، وضرورة التوجه للديموقراطية وضمان الحريات العامة وخلاف ذلك من الأسباب التي تذاع ولا تشاع وتنأى القوى الحاكمة الجديدة عن تطبيقها.

وجدير بالملاحظة أن منطقة الشرق الأوسط كانت على مر الدهور ممراً للتجارة في العالم القديم والجديد، وهي أيضاً طريق رئيس لمن أراد أداء الفرائض للديانات التوحيدية من حج وعمرة إلى الأماكن المقدسة. ومهدت هذه الحقائق التاريخية لاختلاط أجناس متعددة واستقرارهم في المنطقة. فحضارات ما بين النهرين ووادي النيل والدول التي نشأت فيهما توسعت لتشمل بلاد المشرق، والتوسع الأمبراطوري لروما وبيزنطه شمل المشرق أيضاً، ونزوح القبائل العربية القحطانية والنزارية إلى بلاد السواد وبلاد الشام قبل الإسلام وبعد فتوحاته أضاف إلى الخليط السكاني في المنطقة من آراميين وبابليين وآشوريين وإغريق، ثم قدوم الأكراد إبان حقبة غزو الفرنجة وبعدها استلام المماليك زمام الأمور وقدوم أجناس من البلقان وأوروبا إلى المنطقة، وتوسع الإمبراطورية العثمانية وشمولها المنطقة وما وراءها، وأخيراً هجرة الشراكسة والشيشان من بلادهم إلى المنطقة طلباً للأمن بعد صداماتهم مع روسيا، وأخيراً هجرة الأرمن إثر المذابح التي أخرجتهم من ديارهم أوائل القرن العشرين.

كل ذلك جعل من منطقتنا أرضاً تزخر بالتعددية في سكانها أجناساً وأعراقاً وقوميات وأدياناً وأصولا ومنابت، ويؤهلها ذاك التعدد للثراء الثقافي والحضاري أو يرشحها للنزاع والتفتت والانشطار. وقد استوعب المستعمرون هذه الخاصية في بلادنا وعرفوا احتمالات ثرائها الحضاري إضافة لثراء مناطقها بالموارد الطبيعية وكذلك احتمالات تفتيتها وإذكاء الصراعات عبر خطوط التماس العرقي أو الديني أو المذهبي، ويبقى أمن إسرائيل واستغلال الثروات النفطية على رأس قائمة الأولويات للمستعمرين بعد جلائهم. في حين لم نع نحن الباحثين عن الاستقلال أهمية نقاط الضعف ولم ندمجها في عداد فهمنا للاستقلال ضمن استراتيجية متكاملة لصون الاستقلال وديمومته.

## دلالات ومعانٍ

فللاستقلال دلالاتٌ ومعانٍ واجبة الفهم والعناية، فبالإضافة للتحرر الوطنيِّ من نير الاستعمار والمستعمرين بجلائهم عن أرضنا فإن الاستقلال يتطلب بالدرجة الأولى وحدة وطنية تعظم الجوامع ولا يشق صلابتها أي طامع، ثم يعني الاستقلال التحرر من الاعتمادية السلبية على الغير، ونعني بالاعتمادية السلبية حصيلة تعاملنا مع الخارج وبالذات مع المستعمرين الذين عملوا على استباحة أراضينا واغتصابها وتشريد أهلها. إذ يعني الاستقلال القضاء على العجز في الميزان التجاري الخارجي وبالذات العجز في الاتجار بالسلع الغذائية، وهو ما يملي علينا أن نسعى للوصول إلى وحدة اقتصادية عربية تشجع التجارة البينية بين أجزاء الوطن العربي الكبير وتعزز الفائدة من مدخلات الإنتاج في كل جزء من وطننا. ويعني الاستقلال العمل المخلص الدؤوب لكافة مكونات المجتمع لتعظيم الإنتاج لسد حاجة الأسواق المحلية والعربية وتصدير ما يفيض عن حاجاتها إلى بلاد شركاء تجاريين هم موضع ثقة من حيث تناسق الأهداف الاستراتيجية لنا ولهم.

ويعني الاستقلال نشاطاً ثقافياً ومساهمات في تقدم حضارة الإنسان تأتي بها البحوث العلمية الوطنية وتحويلات نتائجها إلى تكنولوجيا تساهم في المزيد من الإنتاج كماً وقيمة. كما يعني الاستقلال أيضاً بناء قوة أمنية ودفاعية قادرة على حماية المنجزات وعلى الذود عن حياض الوطن وسلامة أهليه. وفي هذا المجال يزداد الاستقلال رسوخاً وديمومة بنظام قومي عربي شامل للدفاع عن حياض العرب وعن أمنهم الداخلي والخارجي.

إن نظرة على ما آل إليه استقلال بلادنا اليوم من منظور شمولي نجد حالنا وأحوالنا عاجزة عن بلوغ معاني الاستقلال ودلالاته التي عرجنا عليها آنفاً. فالمغتصبون لفلسطين هم أقوى من جموعنا مجتمعة وعدوانهم على أوطاننا متعدد الأطراف، ونرى أن كافة أقطارنا تواجه عجزاً في ميزان التجارة الخارجية للسلع الغذائية وهي كذلك (باستثناء دولنا المصدرة للنفط) بالنسبة لميزان التجارة الخارجية وعجز الموازنات السنوية. ونراها جميعاً (باستثناء الدول المصدرة للنفط) بحاجة إلى التمويل الخارجي والمساعدات الخارجية من أجل النماء بنسب تتجاوز نسب ازدياد عدد السكان. والأهم من كل ذلك نرى أقطارنا تحترب فما جرى ويجري في ليبيا ومصر وسوريا ولبنان والعراق واليمن لا يمكن أن يندرج تحت مكاسب الاستقلال بل هو احتراب دموي يؤدي إلى خسارة الأطراف المتحاربة وإلى انشطار تلك الأقطار. وكأننا نواجه اليوم حالاً مشابهاً للحال الذي نسجته أيادي المستعمرين إبان الحرب الكونية الأولى. وهو الحال الذي اتفق فيه المستعمرون على تقسيم بلادنا واستعمارها وزرع دولة غريبة فيها تخدم مصالحهم. فإذا كان المتآمرون علينا يوم ذاك كل من بريطانيا وفرنسا اللتين أوكلتا مهمة التشطير إلى وزيري خارجيتهما السير مارك سايكس وفرانسوا جورج بيكو على التوالي دون مشاركة عربية، فمن عساه يقوم بالمهمة المماثلة لتشطير المجزأ اليوم؟

إن أرواح مناضلي الاستقلال لكل قطر من أقطارنا تستحق منا الكثير، بل هي تستصرخنا لحماية استقلالنا والحفاظ على وحدة أقطارنا بل والعمل ضد كل الصعاب لتحقيق وحدة وطننا الكبير والذود عنه وحمايته، وتستصرخنا الأجيال الصاعدة وتلك القادمة أن لا نورثهم بلاداً لا تصلح للعيش الرغيد بالعمل الجاد والتآلف الاجتماعي والوحدة الوطنية.

لا يستفيد من شرذمتنا أو تشرذمنا سوى الغريم الغريب، وأول غريم قريب، وأعني بذلك إسرائيل وحماتها وجمعهم يعمل من أجل سيطرتها على المنطقة ومنع بناء قوة عربية يعتد بها إلى جوارها، وأرى أن استمرار الاحتراب الداخلي بدافع ومبرمج خارجي لن يقود إلا إلى ضياع الأوطان وبؤس السكان الحاضرين منهم والقادمين.

وإذا لم يكن بالاستطاعة التصدي لكل هذه التحديات دفعة واحدة، فليكن على رأس أولوياتنا حماية وادي النيل من التشظي والتقسيم بعد كل الذي حصل للسودان. فمصر هي العمود الفقري لأمة العرب، وبإخضاعها يخضع كل العرب، ثم علينا بوحدة العراق ولم شمل أهليه، وسوريا فهي القلب النابض لأمة العرب وعلينا إيقاف الاحتراب وأسبابه والوقوف إلى جانب الإخوة في محنتهم لا أن نزيد من معاناتهم واحترابهم. وهناك جزيرة العرب وأهوال أحداثها الحالية والتي ستكشفها الأيام ما لم نسارع إلى إطفاء الحرائق قبل امتدادها.

## قواعد التعاون مع الجوار

ثم علينا أن نرسي قواعد التعامل مع الجوار، والتحول فيها من حالة الشك والترصد إلى حالة الجوار الحسن والتعاون، وأعني بذلك كلاً من تركيا وإيران، إذ هما ليستا بالدخلاء على المنطقة، ولنا كعرب مع كل منهما تاريخ طويل مثمر، يمكن البناء على إيجابياته لإذكاء روح التعاون المفيد للجميع. ولعل ميدان المياه والطاقة وكذلك الغذاء مرتكز للتحاور مع تركيا، وميدان التجارة والسياحة مرتكز للحوار مع إيران ويلي ذلك التحاور السياسي والاستراتيجي من أجل التعاون.

وتنتظرنا جولات من التحاور مع أوروبا الجارة عبر المتوسط، ومع الولايات المتحدة القوة العظمى في هذا الكون من أجل الاتفاق على عناصر التفاهم والتعاون بعدالة ولا أقول المساواة، إلا أن تاريخ تعامل الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة مع نشاز إسرائيل وعدوانيتها لا يشي بتعاون شفاف وتآلف واضح.

وهناك مجالات التعاون مع القوى الصاعدة إلى الأعلى وأعني بها الاتحاد الروسي والصين من جهة، والقوى الاقتصادية الأخرى في آسيا وأميركا اللاتينية، ولكل مصالح يمكن الاشتراك بها والتعاون من أجلها معها كزخم عربي.

وتبقى علاقاتنا مع دول عدم الانحياز مهمة وصداقاتنا معها هدف باق ما دام استقلالنا الشمولي هدفا باقيا أيضا. ولكل محور من محاور القوى هذه خاصياته ووسائله، ولكن وحدتنا في التعامل معها جديرة بالتطبيق والتنسيق.

# الأردن وعبقرية الدور الإسلامي

**د. حمدي عبد الرحمن**
أستاذ العلوم السياسية بجامعتي زايد والقاهرة

ارتبطت الأردن منذ اليوم الأول لاستقلالها في ٢٥ أيار عام ١٩٤٦ بقضايا أمتها العربية والإسلامية وهو ما جسده خطاب الملك المؤسس عبد الله الأول حين قال: «إننا نعاهد الله على الجهاد المقدس دفاعاً عن فلسطين العربية والعمل على أن تظل عربية». كما كانت الأردن من أوائل الدول التي ساهمت منذ خمسينيات القرن العشرين من أجل بلورة فكرة إنشاء تنظيم دولي إسلامي.

وفي ٢٥ أيلول ١٩٦٩ صدر قرار عن القمة التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية بإنشاء منظمة التعاون الإسلامي (تعرف حاليا باسم منظمة التعاون الاسلامي) رداً على جريمة إحراق إسرائيل للمسجد الأقصى في القدس المحتلة، حيث كانت الأردن من أوائل الدول المؤسسة للمنظمة ومشاركتها في أول قمة عُقدت في الرباط.

لقد كان الحضور الأردني في القمة الإسلامية الأولى ذا طابع خاص بحكم المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقه نظرا لاشرافه على المقدسات الإسلامية في القدس وحماية المسجد الأقصى، ولذلك ركز «إعلان مؤتمر القمة الإسلامي»، الصادر عن المؤتمر، على قضية عودة القدس إلى ما كانت عليه قبل يونيه /حزيران١٩٦٧، والانسحاب العاجل للقوات الإسرائيلية، وتعاون الدول الإسلامية لمساعدة الشعب الفلسطيني لاستعادة أراضيه.

## سياسة خارجية رشيدة

لقد نظر كثير من قادة القومية العربية إلى الأردن باعتباره نمراً من ورق نظرا لهشاشتها من حيث المقومات الاقتصادية والديموغرافية، وهو الأمر الذي دفع بالقيادة الأردنية منذ البداية إلى انتهاج سياسة خارجية رشيدة ومتوازنة للوقوف في وجه التجاذبات السياسية الإقليمية المتقلبة. لقد أبت القيادة الأردنية أن تكون الأردن هي بلجيكا الشرق الأوسط. والمعني هنا ليس بلجيكا الحاضر التي تمثل أحد الركائز الاقتصادية الهامة للاتحاد الأوروبي ولكن بلجيكا خلال الفترة من ١٩١٤ وحتى ١٩٤٠ عندما كانت مطمعا للدول الأوروبية المتصارعة.

وعلى الرغم من هذا الضعف العسكري والاقتصادي قياسا بدول الجوار الجغرافي فان الموقع الاستراتيجي والأهمية السياسية للأردن فرضت عليها القيام بدور محوري وفعال في ديناميات السياسة الدولية والاقليمية. وقد اتضح ذلك بجلاء في طبيعة السياسة التي انتهجها الملك حسين (١٩٥٣-١٩٩٩) ومن بعده الملك عبدالله الثاني.

وعليه فإننا نذهب في هذا المقال إلى القول بأن الأردن تمثل دولة محورية **PIVOTAL STATE** حيث اعتبرتها القوى الكبرى كذلك زمن الحرب الباردة وهي تعد محورية بالنسبة للصراع العربي الاسرائيلي وأي عملية تسوية مستقبلية للصراع في الشرق الأوسط. ولعل ذلك هو ما يبرر القول بأن الدور الخارجي الأردني على الرغم من محدودية الموارد يتسم بمسحة من عبقرية تُضفي عليه نشاطا وفعالية كما تبرزه خبرة التعاون مع منظمة التعاون الاسلامي.

وتجدر الاشارة أن مفهوم الدولة المحورية بهذا المعنى قد يتناقض مع مفهوم الدولة المهيمنة **HEGEMON STATE** التي تعتبر نفسها دولة قوية وقادرة على إرساء القانون في الإقليم من خلال تفاعلات الهيمنة. أما الدولة المحورية فهي تعمل في اطار صالح الإقليم وبالتعاون مع الآخرين من خلال اقامة شراكات مع جيرانها. كما أنها تلعب دورا مهما في بناء التكوينات والتجمعات الاقليمية. إنها تؤثر على جيرانها من خلال شبكة واسعة من الروابط السياسية والاقتصادية.

## الأردن.. دولة محورية

وعليه يمكن النظر إلى الأردن باعتباره دولة محورية نظرا لقدراته على الحفاظ على نظامه السياسي وسط التقلبات العاتية التي يشهدها الاقليم. كما أن القيادة السياسية تعمل منذ نشأة الدولة الحديثة على إحداث نوع من التوازن بين المطالب الداخلية والالتزامات الاقليمية والدولية، كما أنها كانت مؤثرة في قيادة الجهود المناصرة للقضية الفلسطينية والدفاع عنها ودعم قضايا العالم الاسلامي بشكل عام. ولا شك أننا نميل إلى توصيف الأردن في محيطها الخارجي ولاسيما العربي والاسلامي بأنها دولة محورية.

لقد كانت الأردن أحد ركائز التنظيم الدولي الاسلامي منذ بدايته.ففي المؤتمر التأسيسي لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في الرباط، كان الحضور الأردني فيه كما أسلفنا ذا طابع متميز بحكم المسؤولية التاريخية عن الإشراف على المقدسات الإسلامية في القدس وحماية الأقصى. من هنا كانت الصلة بين الأردن ومنظمة التعاون الإسلامي ليست مجرد صلة اجتماعات وإنما صلة متصلة بالغرض والمناسبة التي أنشئت من أجلها المنظمة وهو حريق الأقصى والسعي لتحرير القدس الذي هو هدف تلتزم به الأردن منذ احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ وإشرافها على (القدس العربية) أو (القدس الشرقية) التي توجد بها الأماكن المقدسة،وهو الإشراف الذي استمر لاحقا وإن تغير إلى إشراف إداري على المقدسات أكثر منه إشراف على الأرض بعد احتلال إسرائيل للقدس العربية الشرقية عقب حرب ١٩٦٧.

أضف إلى ذلك فقد رأت القيادة الأردنية أن» منظمة التعاون الإسلامي ينبغي أن تكون أولا منبر حوار جاد بين الدول الإسلامية الأعضاء، وثانيا طرف حوار مؤثر مع المنظمات والتجمعات الدولية الأخرى، كي تحتل مكانتها النافذة لصالح الإسلام والمسلمين.» وقد انعكس هذا الدور التأسيسي للأردن في منظمة التعاون الإسلامي على تزايد روابط الأردن السياسية والاقتصادية مع دول منظمة المؤتمر الإسلامي، والاهتمام بقضايا العالم الإسلامي والأقليات الإسلامية، حيث يرتبط الأردن مع دول منظمة التعاون الإسلامي باتفاقية الإطار لتبادل الافضليات الجمركية والتي تهدف تبادل الافضليات الجمركية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي الاتفاقية التي دخلت حيز النفاذ بتاريخ ٢٠٠٣/١/١ بعد مصادقة عشر دول إسلامية، حيث وقع الأردن على الاتفاقية في وقت مبكر بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٠ وصادق عليها بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٢١وقد تطورت علاقات الأردن الاقتصادية مع دول المنظمة الاسلامية تطورا كبيرا خلال العقد المنصرم وهو ما يؤكد رغبة الأردن في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

وتتابع إدارة العلاقات والمنظمات الدولية بوزارة الخارجية الأردنية اجتماعات وأعمال منظمة التعاون الإسلامي بهيئاتها المختلفة بما في ذلك مؤتمر القمة الإسلامي ومؤتمر وزراء الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة. ولعل قسم منظمة التعاون الإسلامي في هذه الادارة يعد من أبرز الأقسام في الخارجية الأردنية حيث أنه المنوط بالقيام بهذه الأعمال. ويقوم القسم بالعمل كحلقة وصل بين المؤسسات الأردنية ذات العلاقة وبين منظمة التعاون الإسلامي بحيث يتم تزويد هذه المؤسسات بكافة الوثائق والدعوات الخاصة باجتماعات المنظمة وتزويدها بكافة القرارات الصادرة عن تلك الاجتماعات ومتابعة تنفيذ القرارات السابقة ويتم التركيز خلال الإعداد لهذه الاجتماعات على القضايا التي تهم الأردن والعمل والتنسيق على إبراز دور الأردن فيها. كذلك تتم متابعة كافة اجتماعات اللجان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي خاصة لجنة القدس.

وقد انعكس هذا على اهتمام الأردن بالعديد من قضايا العالم الإسلامي والأقليات الإسلامية مثل قضية مسلمي الشيشان في روسيا خصوصا أن هناك مواطنين أردنيين من أصل شيشاني. فقد وصلت نحو ٣٠٠ أسرة شيشانية إلى الأردن عام ١٩٠١ هربا من الاضطهاد القيصري الروسي واستقر قسم منها بمدينة الزرقاء، بينما اتجه قسم آخر إلى منطقة صويلح.وقد تعايش الشيشان مع المجتمع الأردني وقد وصل بعضهم إلى مناصب رفيعة في أجهزة الدولة المختلفة بما في ذلك الديوان الملكي وجهاز المخابرات العامة.

وخلال اللقاءات العديدة بين الملك عبد الله الثاني والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو، جرت مناقشة قضايا المسلمين في العالم، وتأكيد الملك خلال كل لقاء على «أهمية دور منظّمة المؤتمر الإسلامي في الدفاع عن القضايا الإسلامية وصورة الإسلام الحقيقية القائمة على الوسطية والاعتدال». وأحسب أن الأردن بتنوع مكوناته السكانية وتعدديته الثقافية يمثل «الدولة الأنموذج» للتعايش السلمي والحوار بين الأديان والثقافات المختلفة.

وعندما ظهرت أزمة الرسوم الدنمركية، طالب نواب الأردن بقطع العلاقات الدبلوماسية وبشكل فوري مع الدنمارك واستبعاد السفير الدنماركي في عمان معبرين عن شجبهم واستنكارهم لما تقوم به الصحافة الدنماركية من نشر صور بقصد الإساءة للرسول الكريم. وأكدت الحكومة الأردنية دعمها لفكرة الرد على الإساءات بتوضيح حقيقة الدين الإسلامي وشجعت الرد على الصحف الدنماركية بطريقة حضارية، رغم أن المبادرة ظلت في إطارها الشعبي المستقل البعيد عن الدوائر الرسمية.

ولعل أحد ملامح عبقرية الدور الأردني تتمثل في تحقيق التوازن في اطار المعادلة الصعبة بين فقرالموارد الطبيعية وكونه عونا لجيرانه. لقد لمست ذلك بنفسي عندما كنت استاذا بجامعة آل البيت في منتصف التسعينيات من القرن الماضي حينما فتح الأردنيون أبوابهم لاستقبال العراقيين الذين فروا من جحيم المقاطعة الغربية على نظام صدام حسين. واليوم يتكرر المشهد نفسه مع النازحين السوريين الذين يفرضون أعباء هائلة على الموازنة العامة الأردنية. ومن المثير للاهتمام والتأمل حقا أن الزائر أو المقيم في الأردن لايشعر بمعنى الغربة أبدا بل دائما ما يحس بأنه بين أهله مرحب به. يذكرني ذلك بقول الملك الراحل الحسين بن طلال حول معنى ودلالة كون الأردن مجتمع المهاجرين والأنصار.

إن التحدي الأكبر الذي يواجه المسلمين اليوم يتمثل في ضرورة تجديد الخطاب الإسلامي بما يتلاءم ومتطلبات العصر الذي نعيشه، وبما يمكنه من التعامل مع ظاهرة «الإسلاموفوبيا» التي باتت تشكل منذ فترة إطارا للعلاقة بين الإسلام والغرب. لقد تجاوزت هذه الظاهرة المشاعر السلبية السائدة في الغرب تجاه الإسلام والمسلمين، لتعبر عن تيار فكري يختزل الإسلام في مجموعة من القيم والقواعد الجامدة المناهضة -على حد زعمهم- للعقلانية والحرية وحقوق الإنسان. لقد خضعت الظاهرة الإسلامية في الغرب ومنذ مطلع هذا القرن لعملية تشويه دعائية، هدفها النيل من المسلمين وتصويرهم على أنهم خارج التاريخ.

أين يكمن التحدي إذن؟ باعتقادي أن قادة الدول الإسلامية يتحملون من خلال منظمتهم الدولية عبء تحسين صورة الإسلام والمسلمين في الغرب، ومحو الآثار السلبية التي ترتبت ولا تزال على غزو كل من العراق وأفغانستان والصومال وكذلك ما يسمى بالحملة العالمية ضد الإرهاب إننا بحاجة إلى إقامة حوار إسلامي-غربي على أسس إستراتيجية، حيث تطرح فيه كل القضايا التي تهم كلا الطرفين، وتؤسس لإقامة شراكة جديدة تقوم على قواعد التكافؤ والاحترام المتبادل.

## خطاب الملك في البرلمان الأوروبي

واستنادا إلى ذلك تأتي أهمية المبادرة الأردنية التي أطلقها الملك عبدالله الثاني في عام ٢٠٠٤ تحت مسمى رسالة عمان.كما أن خطابه في البرلمان الأوروبي في آذار ٢٠١٥ يعد بمثابة وثيقة هامة لتوضيح معالم الخطاب الاسلامي الجديد. يقول جلالته: «لقد تعلمنا منذ نعومة أظفارنا أن الإسلام يفرض احترام الآخرين وتوفير الرعاية لهم. يقول الرسول محمد صلى الله عليه وسلم: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه...كما أن من بين أسماء الله الحسنى، الرحمن الرحيم... علىنا أن نتذكر أنه وقبل أكثر من ألف سنة على اتفاقيات جنيف كان الجنود المسلمون يؤمرون بألا يقتلوا طفلا أو امرأة أو شيخا طاعنا في السن وألا يقطعوا شجرة وألا يؤذوا راهبا وألا يمسوا كنيسة، وهذه هي قيم الإسلام التى تربينا على ها وتعلمناها صغارا في المدرسة وهي ألا تدنس أماكن العبادة من مساجد وكنائس ومعابد». تلك هي رسالة الأردن يا سادة وخطابها المجدد الذي يؤكد على قيم الوسطية والاعتدال والتسامح فلنجعله أساسا لاقامة حوار ذاتي بيننا في العالم الإسلامي أولا قبل أن نتوجه به لإقامة شراكة استراتيجية مع الغرب.